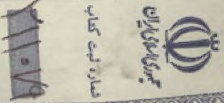


کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
الفوارید الضعیفه	
کتاب	مؤلف
موضوع	شماره اختصاصی
	

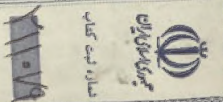
این کتاب از تصانیف حضرت امام علی بن ابی طالب علیه السلام است که در کتابخانه مجلس شورای اسلامی موجود است. این کتاب در ۱۰ جلد است و در ۱۰۰۰ صفحه است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است.

۶۹۵
۲۱۱۰۷۹

الکثر الف مدخل بالعداء وكل رطل مائة
مائة رطل من درهم وكل درهم اثني عشر مائة
ونسفها وشبابا الوزان وبالمصاحبة كل واحد
من علمه وعرضه وحده ثلاثة اشبار ونصفها



توضیح: این کتاب در ۱۰ جلد است و در ۱۰۰۰ صفحه است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است.

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
الفوارید الضعیفه	
کتاب	مؤلف
موضوع	شماره اختصاصی
	

این کتاب از تصانیف حضرت امام علی بن ابی طالب علیه السلام است که در کتابخانه مجلس شورای اسلامی موجود است. این کتاب در ۱۰ جلد است و در ۱۰۰۰ صفحه است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است.

۶۹۵
۲۱۱۰۷۹

الکثر الف مدخل بالعداء وكل رطل مائة
مائة رطل من درهم وكل درهم اثني عشر مائة
ونسفها وشبابا الوزان وبالمصاحبة كل واحد
من علمه وعرضه وحده ثلاثة اشبار ونصفها



توضیح: این کتاب در ۱۰ جلد است و در ۱۰۰۰ صفحه است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است. این کتاب در ۱۰۰۰ سالگی امام علی بن ابی طالب علیه السلام به چاپ رسیده است.



فوز الورد غرسة عند الدار
عن صاحب دارنا عن النبي
والنائب عن الحاكم والراعي
الذوق والناس عن العرب

الحدائق والحدائق
والحدائق والحدائق
والحدائق والحدائق



هذا كتاب فيه

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء
فقد فؤاد وأبهر بطل مشكلات الكافية للعلم في المشاف والمعارف
الشيخ ابن الحاجب تقي الله بغيره واسكنه جنة جنة نضته في سائر العلوم
وسلط الخري للولاء في ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى من موجبات التلف
والثبات وسبقها بالقرين الضائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية
تفعله الله بها وسائر المبادئ من احكام المحصل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي
نعم وكيل واعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان
يجعله جملتها احكاما لنفسه فيقول ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس كتب السلف
رحمهم الله حتى يصدم به على منها ولا يزد من ذلك عدم الابتداء مطر حتى يكون
بتركه اقطع بخلافه اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزء من كتابه وبدون تعريف الكلمة وا

فان
قال لوليت قلت
الورد على الورد
فصل العظم والحق
الحكم على وصفه
والنائب عن الحاكم
والذوق والناس
عن العرب

والله

والكلام لانه يبحث في هذا كتاب عن احوالها في لربها فكيف يبحث عن احوالها وقم
الكلمة على الكلام لكون افرادها من افراد الكلام ومفهومها من مفهومها فقال الكلمة
تدل على الكلام مشتقان من الكلام بتسكين الهمزة وهي اخرج لتأثير معانيها في القوس
كالجمع وقد عرفت الشعر كمن بعض تأثيرها بالجمع حيث قال جيات السنان لها التيام
ولا يتام بالجمع السنان والكلم بكسر الهمزة وتشديد النون يدل على قول تعالى اليه يعود
الكلم الطيب وقيل بالجمع حيث لا يقع الا على التثنية فصاعد والكلم الطيب ياول بعض الكلام والآخر
للمن والهاء بالوحدة واللام بالجمع والياء بالوحدة والواو بالجمع والهمزة بالوحدة
يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس يمكن حمله على العهد الخارجي بارة الكلمة للمكان
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة التي يقال اكلت التمرة واللفظ للترمة اي ريشها ونقده
عربي النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى المفرد كالحق في الحق والحق في الحق بالانسان حقيقة
او كالحق في الحق بالانسان او كالحق في الحق بالانسان او كالحق في الحق بالانسان
ضرب واخر من ان ليس من مقولة الحق والصوت اصله ولم يوضع له لفظا وانما عرفت عنه
باستعارة لفظ المفصل له من غيره وانت اخرج عليه احكام اللفظ فكان لفظا محلا
والحدود لانه حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى
دخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والانس
الجميع وهي غنطوط والعقود والنبات والاشياء غير داخله في اللفظ فله حاجة الى التبيين
وانما قال لفظا ولم يقل لفظا لانه لم يقصد بالوحدة والمطابقة فوجد في عدم الاشتقاق

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

هو الموضوع له والحقيقة مفردة وهو اما هو يدل على انه صفة لغوية ومعناه ما يدل
جزء لفظة على جزء وفيه انه يوم ان اللفظ موضع للغة المتصف بالافراد والتركيب
قبل الوضع وليس الامور كذلك فان اتصال المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغي ان يتركب فيه مجزأ كما يتركب من مثل من مثل قيل او مرفوع على ان صفة
اللفظ ومعناه ما يدل جزء على جزء معناه ولا يتبع من بيان نكتة في ايراد
الوصفين جملة فعليه والافراد فيكون النكتة فيه التبيين على تقدم الوضع على
لا فربما حيث ان به بصفة الماخر عند الافراد وامانته وان لم يساعد رسم
المعنى فعلى انه حال من السنين في وضع اوين للغة فانه مفعول بواسطة الهمزة
نكتة ان الوضع وان كان مقدم على الافراد بحسب الذات لكنه مقادير للمعنى
وهذا التقدير كان لجهة الحالية وقيل لا فربما لاجل اخرج الكلمات مع سوء كانت كان
فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها ما يدل على اللفظ
على معنى لكتبة بعد لشدته لجهة اللفظ واحدة واعرب باعرب واحد وينبغي مثل
عبد الله على دخول فيه مع انه معرب باعربين ولا يخفى على الفطن العارف بالافراد
من علم الفرائد لو كان الاسم بالعكس لكان انصب وما او دد صاحب المقصود ونقص
الكلمة حيث قال في الفضة الدالة على معنى مرفوع بالوضع فقل عبد الله على اخرج عنه
فانه لا يقال له لفظا واحدة وفي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدته الا
لفظة واحدة دخلة فيه فاخرجه بقيد الافراد ولولم يخرج به بتركه لكان انصب كآخره

او غير كلامية

مع كون اللفظ اخضر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احسن الشئ اقول
منه الشئ القابل عرج عن موضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متاها على بل اذا اطلق
مع ضم صفة واجيب بذلك الذي اطلق اللفظا فاجماد اطلاق الحرف بل شخصية غيره ولا
بعد ان يقال المراد باطلاق اللفظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان
مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيل زيد بل على المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعول
مكان بمعنى المقصد او مصدر موصوفى الفعل او محقق معنى اسم مفعول كمرى ولما
كان المعنى ما خوفي الوضع فذلك المعنى بعد معنى على تحريكه عنه فخرج به المهيول واللفظ
الدالة باللفظ اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصله وبقيت حروف الهجاء الموصوفة لغرض
التركيب لا بانه المعنى مخبى بقوله المعنى اذ وضع المعنى التركيب لا بانه المعنى فان
قلت قد وضع بعض اللفظا بانه بعض آخر كيف يصدق عليه ان وضع المعنى فلنا المعنى
ما يتعلق بهما الفصل وهو اعلم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
اللفظ بانه اللفظا المركبة كلفظ الجبر والجملة فكيف يكون مضاعفا لفظا هذا اللفظا
ولان كانت بالقبالة الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموصوفة بانها ما هو
وقد اجاب عن الاشكالين فانه ليس هذا اللفظ وضع بانه لفظا اخر مفرد كان او مركبا
بل بانه مفهوم كل افراد اللفظا كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم مقتضى امثال التمايز والجملة الى الفاظ مخصوصة مع
او مركبة فان الوضع فيها وان كان عام لكن الوضع له خاص فليس هذا المفهوم كل

محلوه

واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر
ففي تحقق الوضع تحقق الدلالة بعد ذكر الوضع للحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في
هذا الكتاب لكن الدلالة لا يستلزم الوضع لان مكان ان يكون العقل كالدلالة لفظية
السمعي من دون العقل على جوبلا لفظ وان يكون بالبيع كالدلالة اخرى على وجه الصدق
بعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المقبول وهي اى الكلمة اسم وفعل
اى منقسمة الى هذا الاقسام الثلاثة مخففة فيها لانها اى الكلمة لما كانت موضوعا
لعنى والوضع يستلزم الدلالة فهو اما من صفتها ان تدل على معنى كالن في نفسها اى نفس
الكلمة والماد يكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من ضرورة الى انقسام كلمة
اخرى اليها الاستقلال بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى كاي في نفسها اى
تدل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انقسام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية ويسمى تحقيق ذلك بيان حد الاسم انشاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا
تدل على معنى في نفسها المخرجة كمن والى فانها يحتاجان في الدلالة على معنيين اخرين
الابتداء والانتها اى كلمة اخرى كالصخرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
انما هي هذا القسم من الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اى جانب مقابل للاسم
والفعل حيث يفعله في الكلام وهو لا يقع كاستعرا والقسم الاول وهو ما يدل
على معنى في نفسها اما من صفتها ان يقرن ذلك المعنى للدلالة عليه بنفسها اى يفهم
بأحد الاقسام الثلاثة اعلى الماضي والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها

يفهم

يفهم احد الاقسام ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقرن ذلك المعنى في الفهم عنها
مع احد الاقسام ايضا الثلاثة الاسم ما خرف من الشوق وهو العا ولا يستعمل في غيره
حيث يتكبر عنه وحده الكلام ومن اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه على
على سمي والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقرون بأحد الاقسام الثلاثة
به لقنونة الفعل اللغوي وهو المصنف وقد علم بذلك اى احصا الكلمة في الاقسام الثلاثة
حدا كل واحد منها اى من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم به اى يوجد المحر
ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انقسام كلمة اخرى والفعل كلمة لا تدل
على معنى في نفسها لكنه مقرون بأحد الاقسام الثلاثة ولا اسم كلمة تدل على معنى
في نفسها غير مقرون بأحد الاقسام الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعد الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الاسم بالافتراق والاسم من الحرف بالاستقلال ومن الفعل بعد الافتراق
فعلم لكل منهما معنى جامع لاخر ومما عمن دخول غير هاتين وليس المراد بالحد
فهنا الا المعنى الجامع للمانع ولله دخل حيث اشار الى حد وهو في حد ذلك
فربما عليه بقوله وقد علم بذلك شرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب
الطابع الكلام في اللغة ما ينكلم به قليل كان او كثيرا وفي الاصطلاح الحرف ما يقترن
اي لفظ قترن كلمتين حقيقة وحكما اى يكون كل واحد منهما في جنس فالتقترن اسم
هو الحرف في التقترن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاستناد اى

القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقرون بأحد الاقسام الثلاثة

ممتاز

مبحث الكلام

تتم احاطة سبب اسناد احد الكلمتين الى اخرى والاسناد انسيبة احد الكلمتين
حقيقة او حكما الى اخرى بحيث يفيد انما طاب فائدة تامة وقوله لفظ يتناول اللفظ
والفردات والمركبات الكلامية وغيرها الكلامية وبقيت تضمن الكلمتين تحت
المركبات والفردات وبقيت الاسناد خرجت للمركبات الغير الكلامية مثل زيد
وجعل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد
وضربت هند وزيد قائم او اشرائية مثل اضرب ولا تنضرب فان كل واحد منهما
تضمن كلمتين احد هما مفعول واخرى متبوية بينهما اسناد يفيد انما طاب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التقو
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في
حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب وبخلافه انما مثل جسد مهمل ويذوق قلب
زيد مع ان المسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانما في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام
المصاظم في ان غرضه ان يبين انما يحجره كلام يختلف كلام صاحب المقصود حيث قال
الكلام هو التركيب من الكلمتين اسندت احدهما الى اخرى فانها خرجت في ان الكلام
هو ضرب من العلاقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المقصود وصاحب البار فيها
الا ولفظ الكلام والجملات وكلامهما ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اتي في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مثلا ولم يفيد به بكونه مقصورا لانه ومن جعله اخر من الجملة يتبادر
بالحق يصدق الجملة على الجملة خبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام في بعض

وقد

الحرف وان لا يلا بالاسناد هو الاسناد المقصود ان تدل به يكون الكلام عند الم
اخص من الجملة ولا ياتي اى لا يحصل ذلك اى الكلام الذي ضمن اسمين احد
مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض
النسخ اوفى فعل واسم فان التركيب الشكلي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي
الى ستة ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وذلك
منها من جنس اسم وفعل اسم وحرف وفعل حرف ومن التين ان الكلام لا
يدخل الاسناد والاسناد لا يدخل من مسند ومسند اليه وهي لا يتحققان الا
في اسمين او في اسم وفعل واما الاربعة الباقية في الحرف والحرف كل واحد مقف
وفي الفعل والفعل والحرف المسند اليه مقفود وفي الاسم والحرف
هما مقفود فان الاسم ان كان مسند اليه فالمسند مقفود وان كان المسند
اليه مقفود وغويا نحو زيد بنقله او زيد فلم يكن من تركيب الحرف والاسم
بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو اللغوي في ادعاء الاسم ما دل اى كلمة دل
على معنى كاي في نفسه اى في نفس ما دل على الكلمة فتدلى الضمير بناء على لفظ
الوصول قال المصنف ايضا شرح الفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع
معناى ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
ام خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولان
قبل الحرف ما دل على معنى في غيره اى باعتبار متعلقة لا باعتبار في نفسه انتهى

اقسام

مبحث الاسم

كلامه وحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كان في الخارج موردنا ما ذكره
 وموردنا ما يقع كذلك في ذهن معقول هو مدرك تصدق مطوف في ذلك
 ان يحكم عليه به ومعقول هو مدرك تصدق ان لا يحاط به في ذلك
 مطوف في ذاته وان لم يتعلل متعللة اجراما وتبعاً من غير حاجة الى ذكره وهذا هو
 عبارة مدلول لفظ الاندفاع فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى حجة اخرى
 البتة ليدل على متعللة وهذا هو المدرك بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً
 نفس الكلمة الدالة عليه واذا اخضعت العقل من حيث هو لا بين السور والبصر
 مثلاً وجعله الله لتعرف حالها كان العرف غير مستقل بالمفهومية ولا يصح
 ان تكون حكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعلل الابدك متعللة بحصول
 ولا ان يدل عليه الاضمة كلمة دالة على متعللة والحاصل ان لفظ الاندفاع
 موضوع لفظي كلي لفظاً من موضوعه لكل واحد من جزئياته المخصوصة متعلقة
 من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآن لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن
 ان يتعلل تصدقاً وحاطة في حد ذاته فيقتل بالمفهومية ويصح ان يكون محكوماً
 عليه او اما تلك الجزئيات فلا مستقل بالمفهومية ولا تقع ان تكون محكوماً عليها
 او بها او لا بد في كل منهما ان يكون مطوفاً تصدقاً يمكن ان يعتبر النسبة بينه
 وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعلل الابدك متعلقاتها لتكون آلات للملاحظة

ان المحققين انما
 يريدون ان
 يتبين من
 ان اللفظ
 من المتصل
 بالمتصل
 ان اللفظ
 من المتصل
 بالمتصل
 ان اللفظ
 من المتصل
 بالمتصل

الاول

احوالها وهذا هو المدرك بقولهم ان العرف يدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت
 ان المراد بالمعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكيفية المعنى في نفس الكلمة ولا
 لها عليه من غير حاجة الى حجة اخرى اليها الاستقلال بالمفهومية فيجب كونه
 المعنى في نفسه وبكيفية في نفس الكلمة الدالة عليه الامور واحد وهو استقلاله
 بالمفهومية ففي هذا الكتاب لغير المحرور في نفسه بحيث ان يرجع الى ما هو الموصل الى
 هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحكم من كونه
 المعنى في نفس الكلمة وبكيفية ان يرجع الى المعنى يتبعها على حدة اذ كل العينية ولكن
 عبارة الفصل في المعنى الاخر وهو ارجاع الغير الى المعنى لعدم مسبق شيئا مما يدل
 على اعتبار كونه المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المعنى هناك ورجعه الى المعنى فيما
 سبق من التحقيق لظهوره ان لا يتخلل له الاسم معاً ولا حجة اخرى معاً بالاسماء والذات
 الاضافة مثل زعفران وقوت وخلف الى غير ذلك لان فيها مفهومات كلية
 مستقلة بالمفهومية مطوفاً في حد ذاتها ليعمل متعلقاتها اجراماً وتبعاً من غير
 حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات
 مفهومية لانه العرف من وجهها لم يذكرها لظهور هذا خصوصاً لا لاجل فهم
 العرف في ذاته على عينها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها في خطبة في حد ذاته ولما
 كانت الفعل دالة على معاني في نفسه باعتبار معاني التسمية اعواناً لحدث وكان ذلك المعنى
 مقترناً احد الاندفاع الثلاثة في فهمهم عن لفظ الفعل اخبرهم بقوله غير مقترن باحد الا

في نفسه
 العادة
 انما ان لفظ نفس
 العرف لا يصح
 المعنى الا في
 وكان قريب
 من المعنى
 الا في
 من المعنى
 الا في
 من المعنى
 الا في

خسة

موضوع

قوله عليه السلام ليس من امور اصيام في سفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
 وفي اختيار الالام اشارة الى ان المختار عند ما ذهب اليه سبويه من ان اداة
 التعريف هي الالام وحدها زيدت عليها هاء الوصل لتعريف الابتداء بالسكان
 واما التحليل فقد ذهب الى انها كل والمختار الى انها الهوز المفتوحة وحدها زيدت
 عليها الالام للفرق بينها وبين هوز الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
 بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى المستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
 واعرف ان تدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تفهماً لا مطابقة وهذه الحجة
 ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على افعال واسماء
 لا اشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير خواص المذكورة ومنها دخول الجر
 وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اخر حرف الجر في الجر به لفظاً تقديرية كما في
 الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظاً او تقديرية يختص بالاسم لانه لا يضاف
 معنى لفعل الا الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليقض معنى لفعل اليه ولما
 لاجابة الفقيه في شرح المعنوية فينبغي ان لا يتخالف الفصل بان يختص بما عاين
 ما يختص به الفصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول
 التنوين باقسامه المتنوين التام وسبغ في آخر الكتاب انشاء الله نعم تعريفه
 وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عاين المتنوين توفيقاً به وجهه عدم
 اختصاص متنوين التام ومنها الاسماء اليه هو بالرفع عطف على لدخول لا على مد

الثلاثة اخرى مقترن مع احد الاندفاع الثلاثة في فهمهم عن لفظه لانه الدالة عليه
 صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى يخرج المعرف عن حد الاسم وبالثانية
 الفعل والمورد بعد الاقتران ان يكون بحسب المعنى الاول فدخل فيه اسماء الافعال
 لان جميعها متعلقة بالمصادر لاصليتها سواء كان النقل فيها حرفي او غير حرفي
 قد يستعمل مصدرها ايضا او غير حرفي فيها فانه وان لم يستعمل مصدرها الا انما على
 وذلك قوماً قصد توفيق اوجع المصادر التي كانت في الاصل اصواتاً نحو صرصة
 اوجع الظفر والجار والمجرور نحو انا منك زيد عليك زيد فليس يشق منها الدلالة
 على احد الاندفاع بحسب الوضع الاول ويخرج عنه الافعال المنسوبة عن الزمان
 عسى وكذا لا تفرق معانيها بحسب اصل الوضع ويخرج عنه المشايخ ايضا فانه
 على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معنيين من الاندفاع الثلاثة
 فيدل على واحد معين انطلق منها اذ لا يفتح في الدلالة على معين الدلالة على
 ماسواه فعم يقبح في اداة العين اذ ماسواه ما في الدلالة من الارادة ولما اخرج
 بيان حد الاسم ان كان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته به فقال ومن خواصه
 متبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرة اوجع التعضية على ان ما ذكره بعضها وخرج
 خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهما شاملة لجميع افرادها
 خاصة له كالكاتب بالقول لا الانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل الذي هو
 الاسم ودخل اللام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملة للمعنى

قوله

الشع

وموكب

المفرد المحدث

معنی

اختلاف

برای

المعاني المقصود عليه

مختلف

في ليدل متعلق باسم خارج عن التحك بعني وضع الاعراب المفهوم من نحو في الكثر
 فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللهم فيه متعلق بقوله اختلف اخر
 يعني اختلف انحر ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني
 الفاعلية والمفعولية والاضافة المفعولة على جملة اسم الفاعل عليه اي
 على المجرى على تعيين مثل معنى الموصوف والاشتداد يقال اعتور والشئ
 ويعطى به اذ نيل وله اخذ جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناو به
 والبدلية لا على سبيل الاجتماع فان تدولت المعنى المقضية للعراب العرب
 متعاقبة متناوبة غير مجمعة لتضادها فينبغي ان يكون علمتها ايضا كذلك
 فيقع سببها اختلاف في اعراب العرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك
 المعاني ووضع بحيث يختلف به اعراب العرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
 الاعراب في آخر الاسم المجرى لان نفس الاسم يدل على المعنى والاعراب يدل
 على صفته ولا يشك ان الصفته متاخوة عن الموصوف فالانصب ان يكون
 الدال عليها ايضا متاخو عن الدال عليه وهو ما خوذ من اعراب اذ او تحرك
 فان الاعراب يوضع للمحافظة للمقتضى او من عربة معد تدان فسدت على ان يكون
 المعنى للسلب فيكون معناه ان الة الفساد يسمي به لانه يزيل فساد الشيء
 بعض المعاني ببعض وانواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب
 وجو هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا
 يطبق

ولكن غير منفرد كوجال وطلبا الاعراب في هذين القسمين من الاسم على الد
 صل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
 فيها بالحركات وان كان الاعراب بالحركة فالاصول ان يكون بالحركات الثلاثة
 في الاحوال الثلث والاعراب فيها بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاصول
 عرب فيها بالفتحة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
 تحرك اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصب وجعل على الطريقة بتقدير مضاف
 ويجعل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاء في رجل ايت
 بعد وصيه ووجل والقسم الثاني مثل جاء في طلبه وجرى رايه طلبه وصيه
 بطلبه يجمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف واء واحذرت عن الكسرة
 فانه قد علم بالفتحة رفعا والكسرة نصبا فان النصب فيه تابع للجر اجمالا
 للرفع على وتيرة الاصل الذي هو جمع الذكور السالم فان النصب فيه تابع للجر
 كما سيجي ذكره مثل جاء في مسلمات ورايت مسلمات وصيه مسلمات
 غير المنصوب بالفتحة رفعا والفتحة نصبا وجر فان حرفه تابع للنصب كما سئذ
 كما نحو جاء في احد ورايت احد وصيه واحد اخوك وابوك وجرى بكسر
 لكاف لان المحرف من المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنك
 والهن الشيء المنكر الذي يستعمل بكسر والفتحة والذمية والافعال القليلة
 هذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية ونونك وهو اوجوف واوي لان الهم

هنا

كلمة

يطلق على الحركات البنائية اصلها في الفقه والفقه والكثرة فانها مستعملة
 في الحركات البنائية غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركت كان
 او حرفا على الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما الشئ المشمل للمعاني
 بالفاعل كالمتد والجري وغيرها والنصب حركت كان او حرفا على المفعولية اي
 علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما بشئ للمحقق به والجر حركت كان
 او حرفا على الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة
 بنفسها مصدرا لم يخرج الى احاق ياء المصدرية اليها كما في لفاعلية والمفعولية
 وانما اخص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل
 لذاته ولحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خسة
 فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة
 له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى للمقتضى اي معنى
 المعاني لاعتوان على المجرى المقضية للاعراب في جائي زيد جاء عامل اذ
 به حصل معنى الفاعلية زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايه زيد رايه
 عامل اذ به حصل معنى للمفعولية زيد فجعل النصب علامة لها وفي موت
 بنيد الباعمل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فاللهم
 المنصرف اي الاسم الفع الذي لم يكن مشى ولا جموعا ولا غير منصرفا كزيد
 وجعل وكذا يجمع المنصرف اي الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه مسالما

هنا اذ اصله فوه ورومال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذو واما
 اخيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الى الاسماء الاجنبا
 فاعرب هذا الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء تحركا ولكن لا يطرأ
 بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها معربة بالحركات الثلث نحو جاءني اخيك في
 ساريت اخيك وصيه باخيك ووجدة اذ المثني والجمع فيها معرب بالرفع بالفتحة
 والجمع واما الذي يصح بهذين القيدين الكفاة بالاشدلة مضافة لانها اذ كانت
 مكبرة وموجدة ولم يكن مضافة اصلها فاعربها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت
 اخا وصيه باخ فينبغي ان يكون مضافا ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذ كانت
 مضافة الى ياء المتكلم في الكساي والاسماء المضافة اليها لم يكتف في
 بالمثل لشد لتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف ان خطاب فقط واما
 جعل اعراب هذا الاسماء بالحروف لا يقيم لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكور السالم
 بالحروف اذ وان يجعلوه اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لشد يكون بينهما
 وبين الاحاد وحشة ومما فرغنا من انما اختار هذه الاسماء ستة لان
 اعراب كل من المثني والجمع ثلاثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماء وانما اختار
 هذه الاسماء الستة لمشايتها للمثني والجمع في كون معانيها مبينة عن العدد
 ولوجود حرفين في اواخرها من الاعراب سيما اختلف سايلها
 سماء المحذوفه الاعجاز كيد ووم فانه لم يسمع فيها من العرب اعاد الحرف

هنا

العام

فصل

عند الاعراب التي وما يلحق به وهو كذا وكذا ولم يذكره لكن في
 كلا مضافا الى حال كون كلا وكلمات مضافا الى مضمرة انما قيد بذلك
 كلا باعتبار لفظه وغیره باعتبار معناه مثني فلفظه يقتضي الاعراب بالواو
 ووقع فيه كلا الاعتبارين فاذا اخيف الى المظهر الذي هو الاصل وهو ج
 لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحرركات التي هي الاصل لكن يكون حركات
 تقديرية لان آخر الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء في كلا الرجلين
 ودايت كلا الرجلين وصرحت بكلا الرجلين واذا اخيف الى المظهر الذي هو
 الفرج بمعنى جانب معناه الذي هو الفرج واعرب بالحرور التي هي الفرج
 نحو جاء في كلاهما ورايت كليهما وصرحت بكليهما فلذلك قيد اعربها
 بحروف يكون مضافا الى مضمرة اثنتان وكذلك اثنتان وثلاثان فان هذه
 الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية
 فالحقت بها بالالف رفعوا والياء المفتوحة ما قبلها نصا وجر كما سمي
 المذكور السالم والمرد به ماسي به اصطلاحا وهو جمع بالواو والنون فيد
 خل فيه نحو سدين واثنين مما لم يكن ولعله مذكور بجمع بالواو والنون وما
 الخو ببر وهو الجمع ذو لاف لفظه عشرون واخرها اي نظايرها السبع وهي
 ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة والآخر
 اطلاق عشرون على ثلاثين بمقادير العشرة والطلاق ثلاثين على تسعة لا
 لانه ثلاث

بالحرركات ومعنى
 نقص الاعراب

اطول

هذه

فثالث مغادر للتثنية وعلى هذا القياس الواو وايضا هذا الالفاظ تدل على
 معان معينة ولا يعين في الجمع بالواو رفعوا والياء نصبا وجرها انما جعل اعرب
 المثني مع ملحقاته وجمع ولحقاقه بالمحرف لا تفخا فرفعوا للولد وفي آخرها
 حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل الالف الحرف في
 اعرابها ليكون اعرابها اعرابا بالواو وان كان اعرابها اعرابا بالواو لان الاعراب بالواو في
 الاعراب بالحرور ولما جعل اعرابها بالحرور وكان حرفا الاعراب ثلثة واعربها
 ستة ثلثة للتثنية وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بثلثة الحروف الثلاثة
 لوقع الالتباس ولو خص المثني بها بقى الجمع بذكر اعرب ولو خص الجمع بها بقى المثني بذكر
 اعرب فوزعت عليها بان جعلوا الالف عند الوقوع في المثني لانه الضمير للجمع
 للتثنية في الفعل نحو ضربان وضربا والواو عند الوقوع في الجمع لانه الضمير للجمع
 للجمع في الفعل نحو ضربون وضربوا وجعلوا اعرابها بالياء حال التجرع على الاصل ورفعوا
 بينهما بان فخر ما قبل الياء في التثنية تخفة الفتح وكثرة التثنية وكسرة الجمع
 الكسرة وقلة الجمع وجعلوا الضم على التجرع على الرفع فلما ناسبة نصب التجرع
 كل منهما فافضله في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف وبينا
 مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقدير والذين اشبه
 ان تقسيمها اليها في ماسبق ولما كان التقدير اقل اشارة اليه اولا ثم بين
 ان اللفظي فيها عدة نقل التقدير اي تقدير الاعراب فيها اي في الاسم العرب

بعض النقص

الذي تعدل ما اعرب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن
 الذي هو محال الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كسما في الاسم العرب
 بالحرارة الذي واخر الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا
 بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتثنية فان الالف
 المقصورة في صورتين غير قابل للحركة وكذا في الاسم العرب بالحرارة المضاف
 الى الالف المتكلم نحو غلدي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لم يستطع
 قبل دخول الالف امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله في لفظه
 لها ومخالفة فانه ذهب اليه بعض من ان اعرب مثل هذا الاسم في حالة
 الجر لفظ غير موصى مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
 باقي هذين النوعين من الاسم العرب انما هو في جميع الاحوال غير متغير
 ببعضها او استقل عطف على تقدير اي تقدير الاعراب فيما تعدل
 اوفى الاسم الذي استقل ظهوره الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محال
 الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ تقبيل على
 اللسان كما في الاسم الذي في آخر ياء المكسورة ما قبلها سواء كانت عذرة
 بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالفاض رفعوا جرحا الى
 النوع والجر لا في حالة النصب لاستقلال الفتح والكسرة على الياء وبن الفتح
 ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب لا استقلال قد يكون

فالحركات

والاعراب بالحرور وقد يكون في الاعراب بالحرور نحو مسلمي عند الاعراب للتقدير
 فانه مختص بالاعراب بالحرور ورفعا يعني تقدير الاعراب ونحو مسلمي انما هو
 في حالة النوع فقط دون النصب والجر نحو جاء في مسلمي فان اصله مسلموي
 بسقوط النون بالاضافة فاجتمعت الواو والياء والسابق ساكن فانقلب
 الواو ياء واو غم الياء الياء وكسرها قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي
 هي الواو في اللفظ فصار الاعراب حالة الوقوع تقديرية بخلاف حال النصب
 والجر فان الارتفاع لا يخرج الياء من حقيقة فان الياء المدغمة ياء وادغمت
 يكون الاعراب بالحرور تقديرية في الاحوال الثلث في مثل جاء في البولق
 ورايت بالقوم وصرحت بابي لقوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن اللفظ
 بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديرية واللفظي الاعراب
 المتلفظه به فيما عدل اي فيما عدا ما ذكرتها تعدل فيه الاعراب او استقلال
 ولما ذكر في تفصيل العرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل
 المنصرف ويعرفه يعرف على قياس الاعراب التقديرية واللفظي يعرف
 غير المنصرف والكسرة بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم عرب فيه
 علشان توثقان باجتماعهما او استحقا شريكهما فيه ان كما سمي ذكره
 من علل تسع او عشرة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه الالفة
 الواحدة مقامها اي مقام هاتين العلتين بان يوثق وحدها ناسرها اي

ان العمل التسعة مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لكل واحد
منها حق يقال لا يقع الحكم على العمل التسع بكل واحد من هذا الامر وذلك
الجميع عدل ووصف وتانيث ومعونة وعجبة ثم تركيب ثم جمع والعدل في
عطفها بين العليتين من الواو الى ثم لم يجرى في الحقيقة على الوزن والنون
زايدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زايدة منصوب
على انه حال ان المعنى وجمع النون الصرف حال كونها زايدة وقوله الفاعل
الظرف اعني من قبلها او مبتدأ يخبر الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم
من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زايدة ولهذا يعبر عنها بالالف
والنون الزائدين ولوجعل الالف فاعدا لقوله زايدة والظرف متعلق بها
لزيادة واريد به زيادة الالف قبل النون اشترى كهما في وصف لزيادة
تقدم الالف عليها في هذا الوصف ففهم زيادة فيهما جميعا وهذا كما اذا قلت
جاء زيد ركبا من قبله اخوه فانه يدل على اشترى كهما في وصف التركيب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر
العمل بصورة النظم لها تقرب الى حفظ لان حفظ النظم اسهل والقول
بان كل واحد من الامور التسعة علمت قول تقريبي لا تحقيقا ان العمل
حققة اثان منها لا وحدا والقول بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان
في عددها خلقه فاقال بعضهم اثان قال بعضهم اثنا احد عشر لكن القول

بأنها

بأنها تسعة تقرب لها الى ما هو صواب من المذهب الثلاثة ثم انه ذكر
العمل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال نحو مثال للعدل والوصف
مثال للعدل والوصف وطيلة مثال للتانيث وتزييت مثال للمعونة وقدر البروزيب
مثال للمعونة بعد طيلة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي والبروزيب
مثال للجهد وساجد مثال للمعونة وعلى كوب مثال للتركيب وعمران مثال
للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف ولا
والمترتب عليه من حيث اشتغالها على عليتين او واحدة تقوم مقامهما ان
كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان
حصل فيه فرعتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى
سم احدهما افتقاره الى الفاعل واخرهما اشتقاقه من المصدر ففهم منه ذلك
عرب المختص بالاسم وهو التثنية والتثنية الذي هو عدل من التثنية وانما قلنا
ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدل عنه والوصف فرع الموصوف والتا
نيث فرع المتدكر لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التشكيك لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجدة فرع العريضة اذا الاصل في كل كلام ان لا يخالط
لسان اخوه والجميع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون التي
يحدثان فرع ما زيد تاعليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل شيء
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً

فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة
فانما يخصص في العمل التسعة

اما التركيب والتانيث بالالف
في الكلام العربي

وزن الاصل ويجوز ان لا يمنع سواء ضرورة او غير ضرورة في صرفه او جعله
في حكم المنصرف بافعال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
عند المصنفين علمت ثمن تسع او واحدة تقوم مقامهما وادخل الكسرة والتنوين
لا يبرز في الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
والصرف في صرفه راجع الى حكم الضرورة اي ضرورة وزن الشعر وعناية قافية
فانما وقع في غير المنصرف في الشعر فكثير ما يقع من منع صرفه انكسار مخجدة عن
الوزن او اشتراف يخرج عن السلك سنة اما الاول فلقوله في غير المنصرف
مصابيح لوانه صفت على الايام من كلياتها واما الثاني قوله اعد ذكره فبان
لنا ان ذكره هو للسند ما ذكرته يتضح فانه لو وقع نون نفيان من غير تنوين
يستقيم الوزن ولكن يقع فيه نحاف يخرج عن السلك سنة كما يحكم به سلك
الطبع فان قلت لا يجوز ان يتحاشى ليس بضرورة في كل شيء يشمله قوله للضرورة
قلنا لا يجوز ان يتحاشى ان يمكن اخره عنه ضرورة في غير الشعر
اما الضرورة الواقعة لعناية القافية كما في قوله سلك على خبر الانام وسلك
فحبيب الد عالمين محمدي بشير نذيرها شتي مكرمة عطوف روف من يسمي
بالحمد فانه لو قال باخذ لا يحل بالوزن ولكن يحل بالقافية فان حرف الهمزة
في اسباو الايات الدال الكسوة او اللبس انما يجوز صرف غير المنصرف لفصل
التناسب بينه وبين المنصرف لان عناية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم

وان لم

وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلا سلا واغلا لا حيث صرف سلا
لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اغلا لا بقوله سلا سلا واغلا لا مثال
لجميع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه
وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام عليتين من العمل التسع
علتان مكررتان اي تقوم كل واحدة منهما مقام عليتين لتكررها احدهما الجمع
البالغ الى صيغة متعدي الجمع فانه قد يتكرر فيه الجمعية حقيقة كما قال
واساور وانا عجم او حكما كالجميع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات
والسكنات كساجد وصايع وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل ببعض
اقسامه وهو الفاء التانيث المقصورة والمدونة اي كل واحد منهما كجهد
ومرء لانها لا زمتان وضعا للكلمة لا تقار قانها اصلها فيقال في حبل
جبل ولا في حمر حمر فيجعل لوزنها الكلمة غير التانيث اخر فصارت التانيث
مكررها بخلاف التانيث فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها في
فارقة بين المتدكر والمؤنث فاعلم ان الهمزة تعلقها كالعلمية مثلكم
توة الازوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم بعد
خارجة اي خارج الاسم اي كونها خارجا عن صيغة الاصلية اي عن صيغة
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان
المصدر ليست صيغة المشتقات فبإضافة الصيغة الى خبر الاسم خرجت

عدل على

كلها وان المتبادر من خبر جده عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصور فقط فلا يتقضى ما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يدوم فان المادة ليست باقية فيها وان خرجها عن صيغة الاصلية يستلزم دخولها في صيغة اخرى مغايرة للاصل ولا يبعد ان يعتبر مغايرة لها في كونها غير داخل تحت اصل وقاعدة كما كان الاصل داخل تحت فخرجت عنه المغايرة القياسية واما المغايرة الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن القيع الاصلية فان الظاهر ان مثل افوس وانيب من لمخرج الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني افوسا وانيبا بل انما جمع القوس في الشاذة ابتداء على افوس وانيب على خلاف القياس في غيرهما ان يعتبر جميعها اولاً على افوس وانيب واخرج افوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جرت بعضهم تعريف التي بها هو اعتمده اذ كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عد به فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر الاعدل لاسيما كل ما عد به فيحصل تعريف هذا لتمييزه لاسيما بكونه اعتد به في الحاجة في جميع هذا التعريف الى اركان تلك التكاليف واعلم انما قطعنا انهم لا يجدوا ثلث وثلث وثلث واخر جمع وعبروا عن غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية او العقلية احتاجوا الى اعتبار بسبب اخر ولو يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروا فيها لانهم ثبتوا العدل فيها

عنه

عنه هذا الاصل فعملوه غير منصرف للعدل وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخر جده عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الغرضية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدل عنه فوجدوا يحقق ذلك شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فتفرض له اصل لتحقيق الاعدل باخر جده عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى الحقيقي والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققاً او مقدراً واما اعتبار اخر جده المعدول عن ذلك الاصل لتحقيق الاصل لعدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقاً معناه خبره بما كان عليه من اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث وثلث والدليل على اصلها ان في معناها تكرار دون لفظها والاصل انه ان كان اللفظ مكرراً يكون اللفظ ايضا مكرراً كما في القوم ثلثة ثلثة فاعلم ان اصلها اللفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثي وثني الى رباع ومربع بل دخل فيها وسرها الى عشار ومعشر خلخاف والصواب معيها والسبب في صرف ثلث وثلث واخرها العدل والوصف لان الوصفية الغرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث وثلث لاعتبارها فيها وضعها لغيرها واخرى جمع اخرى واخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل

العدل

لان معناه في الاصل اشد تاخراً من فعل الى معناه غير قياس اسم التفضيل ان يستعمل بالذم والاحسان او كلمة من حيث لا يستعمل بواحد منها اعلم انه معدول عن احدها يقال بعضهم انه معدول عما فيه الذم اى عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن اخر من واما ليريد ذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب لتووين او البناء او اضافة مثلاً نحو قبل ويأتي يتم عدلى وليس في اخر شيء من ذلك فتعني ان يكون معدولاً عن احد الاخرين فيجب ان يجمع جميع جمعا مؤنث الجمع وكذلك كنع وتبع ويضع وقياس فعلاً فاعل ان كان محذوف ان يجمع على فعل كمن اعطى جروا ن كان ثلثها ان يجمع على فعل او فعلاً فاعل على حمارى او حماراً فاعلها اقلع او جمعاً او جمعاً وان فاذا اعتبى اخر جمعاً عن واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل الحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صاد بالعلانية في باب التاكيد اسمها وفي الجمع واخر احد السببين في الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا الا ان الجمع الشاذة كانبب و اوس فانه لا يعتبر اخر جمعاً هو القياس فيهما كانبب والاقوي كيف ولو اعتبر جميعها اولاً على انيبب و اوس فلا شد وفي هذا الجمعية ولا فائدة لك اسم المخرج يلزم من مخالفتها الشذوذ في ان يمكن فيها بالشدوذ ومن هذا بين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرى اى

خروجها

خروجها كانبب من اصل مقدر ومفروض يكون الدعي الى تقديرى وفرض منع الصرف لا غير كنع وكذلك زفر فانها ما وجد غير منصرفين ولو وجد فيها سبب ظاهر الا العقلية اعتبر فيها العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيها دليل على وجود غير منع الصرف قد فيها ان اصلها عامر وذا فوجد على غيرها الى عمر وزفر وقيل باب نظام العدل عن قاطعة وادب بيا بها كل ما هو على فعال علماء اللسان المؤنث من ذوات الواو لانه بنى تميم فانهم اعتبروا العدل في الباب حرك له على وذن ذوات الواو في اعلام المؤنث مثل حصار وطبار فانها مبنيان وليس فيها الا مبنيان العقلية والثانية والسببان لوجوبان في البناءا فيهما العدل لتحصيل سبب البناءا اعتبارها العدل لتحصيل البناءا اعتبارها على ما جعلوه معاً غير منصرفين اي محمول على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العقلية والثانية فاعتبار العدل فيها انما هو للعدل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولما يقال ذكر باب نظام ههنا ليس في عمله لان الكلام فيها فتم فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يلبسونه فلا يكون مما عني فيه والمرد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير مبنية فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عد لها عليها

والله اعلم

والله اعلم

الوصف

الوصف وهو كون الاسم والاعلى ذات مبهمه مأخوذة من بعض صفاتها
سواء كانت هذه الذات بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع للوصف
ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الميزة بحسب الاستعمال مثل اربع
مهرت بنسوة اربع فانه موضوع لمزية معينة من مراتب العدد فلا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرض الوصف كما في المثال المذكور فانه
لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل العدد ولذا لا اعداد علم
ان معناه مهرت بنسوة موصوفة بالبعيدة وهذا معنى وصفي عرضي
لدى الاستعمال لا اطلاق بحسب اصل الوضع والمعتبر في سببته منع العرض
هو الوصف في سببته اطلاق الصلة لا العرضي لعمومية ذلك
قال المصنف في اي شرط الوصف في سببته منع ان يكون وصفان في
صل الذي هو الوضع بان يكون وضعا على الوصفين ان تعرض الوصف
صفته بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او انت
عنه فلا تفرق بان يخرج عن سببته منع العرض الغلبة اي الغلبة لا
سببته على الوصف الاصلية ومعنى الغلبة اختصارها ببعض افراد حيث
لا يحتاج في الدلالة عليه اخر منه كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه
سود فكم كثر استعماله في الهيئة السود حيث لا يحتاج في الفهم منه
الوقر ينقل ذلك المذكور من استعماله اطلاق الوصف وعدم مفرقة الغلبة

منه لعدم

منه لعدم اطلاق الوصفية اربع في قولهم مهرت بنسوة اربع وامتنع من
العرض لعدم مفرقة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسوين للهيئة الاول للميز
السوداء والثالثة للهيئة التي فيه سوداء وبياض وادهم حيث صار اسما
للقيد من الحديد لما فيه من بياض في لونهما اعني السود فان هذه الاسماء
وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع او
لم يخرج استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فلما منع من العرض
هذا الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل والاعمال عند استعمالها
في معانيها الاصلية فلا اسكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف
في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للهيئة على زعم وصفية لتوهم
اشتقاقه من الفعولة التي هي الجحش وكذلك منع اجدل للصفة على زعم
وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واجل للطيار اي الطائر
في جلد على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجمل ووجه ضعفه
العرضي هذه الاسماء لعدم الجزم بكونها واصفا اصلية فانها لا
يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لان الاصل ولد في حال مع ان الاصل
في الاسم العرضي التام في اللفظي الحاصل بالتاكيد بالالف فانه لا يشترط
لدهش مفرقة سببته منع العرض الغلبة اي غلبة الاسم المؤنث لغير المؤنث
لانما كان الاصل من محفوظه عن العرض بقدر الامكان ولان الغلبة

التام

لما وضع اثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والثاني
المعنى كذلك اي كالتام في اللفظي بالتاكيد في اشتراط الغلبة فيه
ان بينهما فاما في التام في اللفظي بالتاكيد شرط لوجوب منع العرض
في اللفظي شرط لوجوبه ولا بد في وجوبه من شرط اخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تختم تأثيره اي شرط وجوب تأثير التام في المعنى في منع
العرض احد الامور الثلاثة في زيادة على الثلاثة اي زيادة حروف الكلمة
على ثلاثة مثل زيب او حراك الحرف في الوسط من حروفها الثلاثة مثل
سقا او الهج مثل ماه وجوبه وانما اشتراط وجوب تأثير التام في المعنى
احد الامور الثلاثة يخرج الكلمة بشغل احد الامور الثلاثة عن الحذف
التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين في حتم تأثيره وثقل
ظاهر وكذا العلة لان لسان الهم ثقيل على لسان العرب فتدحرج
صرفه نظرا لانتفاء شرط تختم تأثير التام في المعنى اعني احد الامور
الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا لوجود السببين فيه وزيب على التام
وسق على المقدم من طبقات النار وماه وجود علمين للبلدين مجتمعين
اما زيب فالعلمية والتام في المعنى مع شرط تختم تأثيره وهو زيادة
على الثلاثة واما سق فالعلمية والتام في المعنى مع شرط تختم تأثيره وهو
حركات الوسط واما ماه وجوبه فالعلمية والتام في المعنى مع شرط تختم

تأثيره

ناش وهو العلم فان سمي بـ اي بالمؤنث المعنوي المذكور فشرطه في سببته
منع العرض الذي يارة على الثلاثة لان حرف الربعة في حكم تاء التام
فايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنس
مقبى به رجل منصرف لان التام في اللفظي زال بالعلمية المذكور من غير
ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع العرض وعقرب معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنس اذ سمي به رجل مجتمع صرفا لذكورها وان
زال التام في العلمية للذكر فالخرف التي مع قائم مقامه بدليل انه اذا
صرف قدم ظهر التاء المقدم كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قد يمتثل في
عقرب فانه اذا صرف يقال عقرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع
قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتام في المعنى
اي لغيره لان سبب منع العرض هو وصف التعريف اذ في المعرفة شرطها اي شرط التام
في منع العرض ان يكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف ان يكون العلم
او من سوية الى العلم بان يكون حاصلة في ضمير على ان يكون الياء النسبة
انما جعلت مشروطة بالعلمية لان التعريف للمفردات والمبنيات لا يكون
الا في المبنيات ومنع العرض من احكام المعربات والتعريف في الاسم واللفظ
يجعل غير المنصرف صرفا اذ في حكمه كما سمي فلان بصوت كونه مسببا لمنع
العرض فلم يبق الا التعريف العلوي انما جعل للمعرفة مسببا والعلمية

وهو مؤنث

العلمية

حجرات

شرطها ولو جعل العلية سببا كما جعل البعض ذلك في رتبة الشرف لتكثير
 اظهر من رتبة العلية له العلية وهي كون اللفظ مما وضعه غير القوي
 ولنا اثره في منع القوي شرطها ان يكون على اى نسبة
 الى العلم في اللغة العلية بان يكون حقيقة في ضمن العلم في الحقيقة كما
 براهيم اسما بان ينقله العرب من لفظ العلم الى العلية من غير فرق فيه
 قبل النقل كما لو كان في الجهر اسم جنس لكل جنس المراهقة سمي به في العلية
 احد رتبة القرا المحورة فربما قبل ان ينصرف فيه العرب فكانه كان علما
 في الحقيقة واما جعلت شرطها ان ينصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كل
 ينصرف فيه العلية فلا يصح سببا لمنع القوي فعلى هذا لو سمي مثل الجاهل لا
 يضع صرف لعدم علية في الحقيقة وشرطها ان يكون احد الامرين يخرج من
 الاوسط ان يادة على ثلاثة اى ثلاثة احرف لثلاث يعارض الحق احد السببين
 فخرج من هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فان كان نوح اتمها ولا تنفاه
 الشرط الثالث وهذا اختار المراءى ان العلية سبب ضعيف كانه امر مضمون ذلك
 يجوز اعتبارها مع السكون الاوسط واما الثانية فان له علامة مقابلة
 تظهر في بعض الفات فلا يفرق في حق ان يقتصر مع السكون الاوسط ان
 لا يعتبر فان قلت قد اعتبر العلية في ماء وجوز مع السكون الاوسط
 فيها سبق فلم يعتبر ههنا فلما اعتبرها فيما سبق اتمها هو لتقوية سببين
 اخبرني

اخبرني ان لا يقاوم سكون الاوسط احدها ولا يلزم من اعتبارها تقوية
 سبب اخر اعتبار سببها بالاسم مستقلا وبشر وهو اسم حق يدل على
 وابلهم فتعصر وجود الشرط الثاني فيها فان في شتر تحرك الاوسط
 وفي ابراهيم الزيادة على لثلاثة اى اتمها لتقوية بالشرط الثاني في
 التثنية على ما هو الحق عند من انصرف عن نوح وهذا قد انصرف مع ان
 على انتفاء الشرط الثاني والى قد يتم تقدم ما هو متفرع على وجوده
 لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء منعت عن القوي الاستمرار في
 صالح وشعب وهو لكونها عارية ونوح ولو لم تكن ههنا وقيل ان هو
 كنح لان سببويه قرينه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد
 اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهو قد قبل اسمعيل فيها
 فكان كنح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اى شرط قبله
 مقام السببين صفة منتهى الجمع وهي صفة التي كان اولها مفتوحا وثالثها
 الفاء وبعد الف حرف فان كان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي للجمع
 جمع التكرير من اخرى ولهذا سميت صفة منتهى الجمع لا نفاجت في بعض
 لتقوية تين تكملا فانتهى تكسها للغير للصفة واما جمع السكون منه فانه
 لا يغير اليفة فيوز ان جمع جمع السكون كما جمع ايمان جمع ايمان على اى
 وصاحب جمع صاحبه على صوابات واما اشرط بذلك ليكون صفة

الجمع

الاصل

عن قول القوي في رتبة العلية عن تاء الثانية حالة الوقف والمراءى
 تاء الثانية باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يفرق في جمع فاقية
 واما اشرط كونها بغيرها لانه لو كانت مع هاء كانت على رتبة اللفظ
 كتر زنه فانه على رتبة كراهية وطوعية بمعنى كراهية والطاعة في
 شدة حقيقة قويه ولا حاجة الى اخرج غومد في فانه مفر من جنس ليجيها
 لا في الحال ولا في اللفظ واما الجمع مدين وهو لفظ اخر بخلاف فانه فانه
 جمع فدين او فزان بكسر الفاء فاعلم بما سبق ان صفة منتهى الجمع عاترين
 احدها ما يكون بغيرها وثانيها ما كان بهاء فاما ما كان بغيرها
 فتمنع صفة لوجود شرط ثابتهما الساجد مثال لما بعد الف حرفان وصح
 مثال لما بعد الف ثلثة احرف اوسطها ساكن واما اخر زنه و
 امثاله تعالى على صفة منتهى الجمع مع الهاء فنصرف لفوات شرط ثابته
 جمعية وهو كونها بالهاء وصفا للضعف ههنا جواب عن سؤال مقدم
 تقدير ان حضاج علم جنس للضعف يطلق على الواحد والكثير كان
 علم جنس لك سد فالحقيقة فيه وصفة منتهى الجمع ليست من اسباب
 منع القوي بل هو شرط الجمعية ينبغي ان يكون منه فالكثير غير منه في
 تقدير الجواب ان حضاجها لكونه علما للضعف غير منه في الجمعية
 لا بل الجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع

مفرد

علما

مجرد

حجرات وهو بمعنى عظيم البطن سمي به الضعف بالصفة في عظيم بطنه كان كل فرد
 منها جماعة من الجنس فالعقري منع صفة الجمعية الاصلية فان قلت
 لا حاجتي في منع صفة الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلية و
 لثانث لان القوي هو انتمى لصفتان فلما علية غير مؤثرة ولا كان
 التكرير منصرفا والثانية غير مسلم لانه علم جنس الضعف مذكر كان او
 واما الثاني المص في التثنية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولما
 الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لثلاث يتوهم ان الجمعية
 كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
 كذلك اذ لا يتصور لغيره في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدم
 ان يقال قد تقيست عن الاشكال المراءى على قاعدة الجمع حضاج جعل
 جمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سرويل فانه
 اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه كفي حال ولا في الاصل
 فاجاب عنه بانه قد اختلف في حرفه ومنعه منه فهو ان لم يرد وهو
 اكثر في صفة الاستعمال فربما به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد
 قبل في التقى عند انه اسم اعجمي ليس جمع كفي حال ولا في الاصل فاجاب
 على ما يوزنه اى على ما يوزنه من الجمع العربية كانا عجم ومما يفرق في حكمها
 من حيث الوزن فوان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمها بالجمعية

اللفظ

هذا التقدير اقدم من ان يكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الـ
 لجمعية الاعلان بانه سبب اخر على السبب التسعة وهي العمل على المورث
 وقيل هو اسم عربي ليس يجمع حقيقة انه اسم جنس يطلق على الواحد والكل
 لكن مع سرولة تقدير او فرضا فانه لما وجد في المنصف ومن قاعدتهم ان
 هذا الوزن بدون الجمعية لم يضع القرني قد حفظ هذه القاعدة ان يجمع
 سرولة فكانت سمي كل قطعة من السراويل سرولة ثم جعت سرولة على
 سراويل واذا صار في سراويل لعدم تحقق جمعية حقيقة والاصل في
 لاسماء القرني فلا اشكال بالتقصير به على قاعدة الجمع لتحتاج الى التقضي
 وخروجها الى كجمع منقوص على قول ياتيها كان او وواو ياء كالجورى والد
 وعى رفعها وجرها في حالتي الرفع والجر كقاضى اى حكمه حكم قاض مجس
 في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاء في جورى ومهرت بجورى
 كما تقول جاني فاض ومهرت بقاض واما في حالة النصب فالياء محذوفة
 مقتضى خور ايت جورى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف
 للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
 فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين القرني لان لا
 على المتعلق بجموع الكلمة مقدم على منع القرني الذي هو من احوال الكلمة بعد
 تمامها فاصل جورى في تلك جاني جورى بالضم والتنوين بناء على ان

الصل

تكيف توري للضاف اليه ما يصادره اعني منع القرني ولا اسناد لان ذلك
 المشقة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو رابط شر فانها باقية في حال
 العلية على ما كانت عليها قبل العلية فان التسمية بها اضافية لذلك تعاضل
 قسمة غيرية فلو نظرت اليها لتبين ان يفوت ذلك ذلك كانت
 من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع القرني الذي هو من احكام القرني
 فان قلت كان عمل الممران يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المك صوتا و
 ولا متصفا بحرف العطف ليزج مثل عبيديه ونقطويه وخسة عشر
 عشر عليا فلما كانت الكس في ذلك عاكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
 واما انك تعلم المشقة على الاسناد فلم يذكر بناها اصل فلذلك اخرج
 الى اخرها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركبة بعل هو اسم صريح وبلبك اسم
 هذه البلدة جعل اسمها واحد من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية ولا اسنادا
 او غيرها الكس والتنون المعدودان من اسباب منع القرني سميان مزيدتين
 لانهما من الحروف الواو والسينان مضارعين ايضا لمضارعتهما الف واللام
 في منع دخول تاء التانيث عليها والحقا خلاف في ان سميتهما منع القرني اما كذا
 من زيدتين وقرنتها المزيد عليا واما ما سميتهما لا في التانيث والجمع هو القول
 التانيث لانها ان كانا في اسم يفي بما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل
 والقرني اما انك يدل على ذاته ما لوظف معها صفتين الصفات كرجل وفرس او يدل

كلم

الاول والثاني

الاصل في الاسم المنصرف فينبو انك عدل على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة
 للشقل والياء لا لتقاء الساكنين فصاح جورى على وزن سلام وكلهم فلم
 يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد ذلك عدل ايضا منصرف والتنوين فيه
 للقرني كما كان قبل الا عدل كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد ذلك
 عدل غير منصرف لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف
 بمنزلة القسمة ولهذا لا يجرى الاعراب على الواو والتنوين فيه تنوين الغرض
 فانه لما اسقط تنوين القرني عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها
 هذا التنوين وعلى هذا لقياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب
 باقيات الياء في حالة الجر كافي حالة النصب تقول مهرت بجورى وبناء
 هذا اللفظ على تقديره منع القرني على ذلك عدل فانه يكون الياء
 مفتوحة في حالة الجر والفتحة حقيقة فاقوع فيه الا عدل واما في حالة
 الرفع فاصل جورى بالضم بالضم بلا تنوين حذف التفتحة للشقل وعوض عنها
 التنوين فاسقطت الياء لا لتقاء الساكنين فصاح جورى وعلى هذا اللفظ لا عدل
 الا في حالة واحدة بخلاف اللفظ المشهور فان فيه الا عدل في حالتي كانت
 التركيب وهو صيغة كلتي او اكثر كلمة واحدة من غير حرف تخرجه فلا بد
 التجرير على شرط العلية لبيان من الزوال فيحصل له قوة فتور في
 منع القرني وان لا يكون باضافة لان الاحاطة تخرج المضان الى القرني والى

فانما هو اسم عربي ليس يجمع حقيقة انه اسم جنس يطلق على الواحد والكل لكن مع سرولة تقدير او فرضا فانه لما وجد في المنصف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يضع القرني قد حفظ هذه القاعدة ان يجمع سرولة فكانت سمي كل قطعة من السراويل سرولة ثم جعت سرولة على سراويل واذا صار في سراويل لعدم تحقق جمعية حقيقة والاصل في لاسماء القرني فلا اشكال بالتقصير به على قاعدة الجمع لتحتاج الى التقضي وخروجها الى كجمع منقوص على قول ياتيها كان او وواو ياء كالجورى والد وعى رفعها وجرها في حالتي الرفع والجر كقاضى اى حكمه حكم قاض مجس في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاء في جورى ومهرت بجورى كما تقول جاني فاض ومهرت بقاض واما في حالة النصب فالياء محذوفة مقتضى خور ايت جورى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين القرني لان لا على المتعلق بجموع الكلمة مقدم على منع القرني الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جورى في تلك جاني جورى بالضم والتنوين بناء على ان

الصل

كاسم وضارب وضروب فلا قول يترامى والثاني صفة فالمراد بالاسم المكمل
 ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الاسم
 والتنوين في منعها من القرني فاشترطوا في اعتبار انهما سبب واحد في
 ذلك الاسم في امتناع من القرني والعلية حقيقة للوزن في ياديهما او لجمع
 فيحقق شرطهما بالقرني التانيث كغيره ان كان صفة فانتفاء فعله في
 ان كان التثنية والتنوين في صفة فشرط انتفاء فعله في معنى امتناع دخول
 تاء التانيث عليه ليبقى مشبهتهما للقرني لتانيث على حالها ولهذا انقضى
 مع انه صفة لان مؤنثه عريانه وقيل شرطه وجود فعل له منه متى كان
 مؤنثه فعل لا يكون فعلا فيبقى مشبهتهما للقرني لتانيث على حالها
 اى من اجل المخالف في الشرط اختلف في وجه في انه منصرف او غير منصرف فاما
 ليس له مؤنث لا رجاء لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غير
 تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعله فهو غير
 منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعل فهو منصرف ووزن سكران فانه لا خلاف
 في منع مؤنثه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه اسكر لانه اسكر لانه
 ندسان فانه لا خلاف في انتفاء الشرط على المذهبين لانه مؤنثه ندسان
 لاندى هذا اذا كان ندسان بمعنى التذم واما اذا كان بمعنى التام فهو
 منصرف بالاقفاق لان مؤنثه ندسان لا ندسانه ووزن الفعل وهو كون الاسم

فانما هو اسم عربي ليس يجمع حقيقة انه اسم جنس يطلق على الواحد والكل لكن مع سرولة تقدير او فرضا فانه لما وجد في المنصف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يضع القرني قد حفظ هذه القاعدة ان يجمع سرولة فكانت سمي كل قطعة من السراويل سرولة ثم جعت سرولة على سراويل واذا صار في سراويل لعدم تحقق جمعية حقيقة والاصل في لاسماء القرني فلا اشكال بالتقصير به على قاعدة الجمع لتحتاج الى التقضي وخروجها الى كجمع منقوص على قول ياتيها كان او وواو ياء كالجورى والد وعى رفعها وجرها في حالتي الرفع والجر كقاضى اى حكمه حكم قاض مجس في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاء في جورى ومهرت بجورى كما تقول جاني فاض ومهرت بقاض واما في حالة النصب فالياء محذوفة مقتضى خور ايت جورى فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين القرني لان لا على المتعلق بجموع الكلمة مقدم على منع القرني الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جورى في تلك جاني جورى بالضم والتنوين بناء على ان

الصل

على وزن يعبد من اوزان الفعل وهو القدر الذي يكفي في سبب منع الصرف بل شرط
 احدا لا من امان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في
 الفرج الاضغول من الفعل كشر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من القوة
 فانه نقل من هذه الصيغة وجعل على الفرس وكذلك بنى الماء وعثر طوي
 وعظم لم يجل هذه الافعال نقلت الى الكسبية واما غويتم اسمها للبعث مع
 وهضم هو العديم وبنى على الوضع بالشام فهو من الكسواء الهيئة التي
 الى العربية فلا يقع في ذلك الاختصاص ويشتد على البناء للمفعول
 جعل على الشخص فانه ايضا غير المنصرف للعربية ووزن الفعل واما قيد نانا
 البناء للمفعول فانه على البناء للمفعول غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
 حرفه الا بمعنى النفاذ او يكون غير مختص لكن يكون في اول او اول وزن الفعل
 او اول ما كان على وزن الفعل زيادة او حرف زيادة حرف او حرف زيد من حرف
 اثنين كن بادته اي مثل زيادة حرف او حرف زيد في اول الفعل غير قابل اي حاله كونه
 وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهما التاء
 لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاختصاص
 الذي امتنع من الصرف لاجل لم يرد عليه اربع اقسام بل جعل فان لم يرد التاء به
 للتذكير فيكون قياسا اول اسود فان جمع التاء في اسود للجنه الا انني ليس
 باعتبار الوصف الذي لا جله يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية الغالبة

ومن ثم

ومن ثم ان من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع الحرف عن الصرف لوجود
 زيادة المذكور مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لحيطة
 للناقصة القوية على العمل والسيو وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منفرد
 يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المختص او مع شرطها السببية
 واحترز بذلك عما تجامع التي التائيد او صيغة متهمه مجموع فان كان جلد
 منها كان في منع الصرف لا تأثير فيه للعلمية اذا نكرنا اول العلم بوجدان
 الجماعة المعنى به نحو هذا زيد وابت زيدا اخر فانه اريد به السري زيد
 او جعل عبارة عن الوصف المشتمل صاحبه بدخولهم لكل فروعهم مؤثري
 اي لكل مطبق نحو حرفي لما تبين او ظهر حين بين اسباب منع الصرف في
 فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثره الدما اي سبب الذي هي العلمية
 شرط فيه ذلك في التائيد بالتاء لفظا او معنى لجهة والتركيب والالف
 والنون الذي يدين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة با
 لعلمية الا العدل وزن الفعل استثناء مما يلحق من الاستثناء الاول اي لا
 جامع ماحصة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعها
 مؤثره كافي في كل واحد وليست شرط فيها كما في التائيد واحذر وهما اي العدل
 ووزن الفعل مضادان لان لاسماء المعدولة بالاستفاد على اوزان مخصوصة
 ليس شوع منها اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد

ومن ثم

واما الاحتشاف فذهب الى ان منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
 بالتشكيك والاول لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الاسباب واحد وهو من
 الفعل والالف والتون وهذا القول اظهر ولما اعتبر مسيو به الوصف
 الاصل بعد التشكيك كان زيدا او مران يعتبر من جملة العلمية ايضا فيمنع نحو حاتم
 من الفرق الوصف الاصلية والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم ان يسمى
 من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التشكيك في مثل امر علمي العلم في باب حاتم اي
 كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
 ويحكم منع صرف العلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير
 منع من الفرق من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم المقصود
 والوصف للعلوم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
 الاصلية مع سبب اخر كما في اسود واسود فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية
 الحقيقية والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والاولية والعلمية فلما اعتبرت الوصفية
 الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين فلما تفقد
 احد الطرفين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع
 متضادين لكن شبه به فاعتبا معا غير متضمنين وجميع الباب اي باب غير
 بالعلم اي دخول الاسم التقريفي عليه والاضافة اي اضافة الوصفية بما اي
 بغيره بالكمرا اي بصورة الكسر لفظا او تقديره وانما لم يكتف بقوله بغير لان العلم
 قد يكون

الزائد

قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنية
 ايضا وللصحة خلاف في ان هذا الاسم في هذا الحالة منصرف او غير منصرف
 فتم من ذهب الى انه منصرف مطلقا علم انصرفه انما كان لمشابهة
 الفعل فلما ضعفقت هذه المشابهة بدخل ما هو من خواص الاسم اعني اللام
 والاضافة قويت جهة الاكتفاء فرجع الى اصله الذي هو الفرق فقد
 الكسرون التثوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب
 الى انه غير منصرف مطلقا والمنع من غير المنصرف بالاضالة هو التثوين و
 سقوط الكسر انما هو بتبعية التثوين وحيث ضعفقت مشابهاة للفعل لم
 يؤثر الا في سقوط التثوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله
 وسقط التثوين لامتناعه من الفرق ومنهم من ذهب الى ان العلة ان
 كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
 او زالت احداهما كان منصرف وبيان ذلك ان العلمية تقول باللام او
 لاضافة وان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم
 وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم يكن هناك علمية كما
 في احمد بقيت العلة ان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف
 المنصرف المفروعات مع الرفع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
 وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطرحة صفة المذكر الذي لا يعقل كالصان

انضم

لذا كثر من الخيل وجمال سجرات اى مخففات وكالا يام الحس البات هو
 اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا لا لا
 ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علمه يكون الاسم فاعلا
 هي لثمة او الاول والالف والمرد بالاشتغال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
 لفظا او تقليدا او مجازا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اى معنى الرفع
 المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقدير وكيف
 الرفع جماع للرفع المحلى وهو بحيث مثله عن احوال الفاعل ان كان مفعلا
 كما سيجى فنه اى من المرفوع او كما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل واقا قد
 لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هو اصل
 الجمل ولان علمه اقوى من عامل البتة وقيل اصل المرفوعات البتة لانه
 باق على ما هو الاصل فى السند اليه وهو التقدير بخلاف الفاعل ولا يملك
 عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه
 الا بالمشتق وهو اى لفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما يدخل فيه مثل قيام
 اجنبى ان ضرب زيد اسند اليه الفعل بالاحالة لا بالبعيد لخرج من
 توبع الفاعل وكذا المرفوع فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير
 التابع بقرينة ذكر تنوع بعدها او شبهة اى ما يشبهه فى العمل واقا قد
 والتسليتا اول ثل على اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واصل

التفصيل

التفصيل والظرف وتقدم اى للفعل او شبهة عليه اى على ذلك الاسم و
 احتوز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان اسناد
 الى خبره والشئ اسناد اليه الحقيقة لكنه موصوف به والمرد تقدم به عليه
 وجوبا لخرج عن البتة المقدم عليه خبره نحو كرم من يكرمك فان قلت قد
 تقدمه ان كان البتة نكرة والمخبر بها نحو فى الذكر رجل قلت المراد وجوب
 تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقدمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
 على خبره فبما مر به اى اسنادا وقعا على طريقه قيام الفعل او شبهة به
 طريقه قيامه به ان يكون على صفة العلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل
 وصفة المشبهة واحتق بهذا القيد عن مفعول ما لم يتم فاعله كى يد فى
 ضرب زيد على صفة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم
 يجعله دخلا فى الفاعل كالمصا وما على مذهب من جعله دخلا فيه كصاحب
 المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد بقتل زيد فى قام زيد
 فهذا المثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابو زيد قائم ابوه فهذا المثال
 لما اسند اليه شبهة الفعل والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل
 عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعد من غير ان يتقدم
 على شئ اخر من معيولاته كانه كغيره من الفعل لشد احتياج الفعل اليه ليدل
 على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيها هو معتلة

كلمة واحدة فلذلك لا يصلح الذي يقتضي تقدم الفاعل على ما في معول لا الفعل
 جاز ضرب غلام زيد تقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلي ما لا
 ضمار قبل الذكر بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيد لئلا
 مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
 وذلك غير جائز خلاف ما لا يخفى و ابن حنبل ومستندهما في ذلك قول الشيخ
 جزمي رتبة عن علي بن حاتم جزء الكنية العلويات وقد فعل واجيب عند
 بان هذا لفرضية الشعر والحار عدم جواز في سعة الكلام وبانه لا ينسجم
 ان الضمير يرجع الى المعنى بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزاء رتبة
 الجزاء واذا انتفى الاعراب الدل على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالرفع
 فيها لفظا اي في الفاعل التقدم ذكره صريحا في ضمن الامثلة والمفعول المتقدما
 ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الدال عليها لا بالوضع اذ لا يفهم
 ان يطلق على ما وضع بانه الشيء انه قرينة عليه فلا يدر عليه ان ذكر الاعراب
 مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وفيها الفظة غوضيت موسى جلي او موقوت
 نحو اكل الكعوى محلى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بل ان كسرت زيد او
 مستكنا او يضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا يتحقق
 بشل زيد ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها
 في صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الامر او بعد معناها محلى

انقلب

انما ضرب زيد امر واجوب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه
 الصور اى في صورة انتفاء الاعراب فيها والقرينة فللقرينة عن الا لتباسا واما
 في صورة كون الفاعل ضمير متصلا فلها فائدة الاتصال الانفصال واما في صورة
 وقوع الفعل بعد الامر الا ان بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير
 فلذلك ينقلب المحل المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الامر والخصا
 ضارب زيد في امر ومع جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخصي آخر والمفهوم
 قوله ما ضرب عمرو الا زيد انحصار مضروبه عمرو في زيد مع جواز ان يكون
 زيد ضاربا للشخصي آخر فلما انقلب احدهما بالآخر انقلب المحل المطلوب و
 اما فلما بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير لانه لو تقدم القول
 على الفاعل مع الاتي قال ما ضرب الامر وزيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربه
 زيد في امر اذ الامر انما هو فيما يلي الامر لا ينقلب المحل المطلوب فيجب تقديم
 الفاعل لكن لا يستحسن بعضهم لانه من قيل قصر لصقته قبل تمامها وانما
 قلنا الظاهر ان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا من الامر
 زيد فيعيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود
 واما وجوب تقديمه على في صورة وقوع مفعول بعد معنى الا لا ان امره فيها
 في الجزاء الاخير فلما احر الفاعل انقلب المعنى قطعاً اذا اتصل به اي بالفاعل
 ضمير مفعول نحو ضرب زيد غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما

فمنه في التقديم والتأخير وما ضرب مراد الاندفاع فائدة هذا التقديم مثل ما
عرفت انما وقع الفاعل بعد معناه اي معنى الاخر انما ضرب مراد زيد او
انما يتصل به بان يكون المفعول ضمير متصل بالفعل وهو اي الفاعل فيكون
متصل به مخصوصه زيد وجب تأخير اي تأخير الفاعل عن المفعول في هذا
لغيره انما في صورة اتصال ضمير المفعول به لثلاث يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا و
معنى واما في صورة وقوعه بعد الاو معناه انما يتصل بمتصل المفعول واما
في صورة كون المفعول ضمير متصل والفاعل غير متصل لثلاث انما يتصل
الفاعل بالمتصل بين وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفعل ايضاً ضمير متصل
فانه يجب تقديم الفاعل عليه وقد حذف الفعل الزرع للفاعل لقيامه
بالدلالة على تعيين المذهب جواز اي حذف جاز في زيد اي فيما كان جواب السؤل
محققاً قال من قام سائله عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد حذف قام
اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره واما تأخير الفعل دون الجمل لا
تفكير الجمل وجب حذف الجمل وتقبل به الفعل حذف جازيتها والتقدير في
اولى وكذا حذف الفعل جواز فيها كان جواب السؤل مقدم نحو قول الشاعر في
زيد ابن هاشم لبيك على البناء للمفعول بزيد من فرغ على انه تمام بسم فاعل
ضارع اي علم زيد ليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي بيبك ضارع بقدرته التخييل
المقدرة وهو من بيبك واما على زيد بيبك بزيد على البناء للفاعل ونصب زيد

فليس

الوجه

فليس من اخذ فيه مخصوصه متعلق بضارع اي بيبك من
ويجوز من مقاومة الخفاء لانهم كان ظهور للغير والاول
واخر البتة ومختص بما يطبع الطبع والمختص بالسائل بغير وسيلة
والاظهار اهلاك والطوبى جمع مبطحة على غير القياس
كل من يطعمه ومما يتعلق بمختص وماء معدية يعنى ويبيكه
اي من يشل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما
يتوصل به الى التحصيل المال لانه كان معطوياً لسائلين بغير
وسيلة وقد حذف الفعل الشرف للفاعل كالمقترين والفاعل
تعيينه وجوباً اي حذفاً بعبارة مثل وان احد من المشركين
استحار اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام
الناس من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل
صار حشواً بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز
الجهل به ومن مفسر كقول الشاعر في رجل اي بيبك فانه يجوز
احد من المشركين استحارك فاحد منهما فاعل فعل حذف وجوباً وهو
الاول المفسر استحارك الثاني وانما وجب كانه مفسراً قائم مقامه فعنى عنه
ولا يجوز ان يكون احد من المشركين لا يستلزم دخول حرف الشرط على الام
بل لا بد من الفعل **وقد يجد** فان اي الفعل والفاعل **معاً** دون الفاعل

معدن فصل في معرفة جواز ان قال اقام زيد اي نعم قل من يد في جملة
 الفعلية وذكر في مقام هذا عند فجاو بقرينة السؤال لا وجاب علم قيامه باليد
 الجواب مطابق للسؤال في كون جملة فعلية لا اسمية لان الاسم بان يتناول الاسم لا يكون
 بل العاقل ان التنازع في جواز فعل الفعل ايضا غير مذهب في فقهنا وكنه محمداً وبكر
 وشريكه من افضى على الفعل اضافة في العمل وانما قال الفاعل من مع ان
 التنازع قد يقع في اكثر من فعلين فاضا على كل من انبسط التنازع وهو
 ظاهر اي اسم الظاهر او افعاله **فصل في معرفة جواز ان يقول**
 عليها والمترسطينها على الفعل الاول اذ هو نحو ليقوم فلان الثاني
 يكون في الحال التنازع وهو تنازع فيهما فيهما عسب لعل يتوهم
 اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معولا لكل واحد
 منهما على البدل في لا يتصور تنازعهما في الفعل لتصل لان الفعل
 الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل
 الثالث لا يجوز ان يكون معولا الاول كالا يخفى واما الضمير المنفصل
 الواقع بعدهما او ما ضرب واكثر الا ان فيه تنازع لكن لا يمكن
 قطعهما هو طريق القطع عندهم وهو افعال الفاعل في الاول عند
 البصريين في الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن افعالهم مع الالات

مؤله

حرف لا

حرف لا يصح افعاله ولا بد منه لنفسه والعين لانه يفيد نفي الفعل عن
 الفاعل والمقصود اثبات تدرج من الالف بالتنازع ههنا ما يكون طريق
 قطع افعال الفاعل فلهذا اختصر بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
 في ضمير المنفصل فعمل مذهب لكسائي يقطع باعذوف وعلى مذهب
 الفرغ فيعملون معا فاما على مذهب غيره فلا يمكن قطع لان طريق
 القطع عندهم الاضمار وهو متنع كما مر فتقد يكون اي تنازع الفعلين
 في الفاعلية بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر
 فاعلا هذه فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربت واكرم
 زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان تقتضي كل واحد منهما
 ان يكون ذلك الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
 لية مثل ضربت واكرم زيد وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
 وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي منهما فاعلية اسم الظاهر
 ومفعولية اسم الظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل
 ضربت وامان زيد عمر وليس من تسمي ثالثا من التنازع بل هو احتمال
 القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم الله
 والاخر مفعولية هذا ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف
 اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين

كل واحد

زيد فاعل ضربني واضربت في اكرم في ضمير ارجع الى زيد لتقدم تبتة
 فلا محذور فيخرج لاحد فاعل ولا لاحرار قبل الذكر لفظا
 ومرتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضربت المفعول في الفعل الثاني
 واقضاه على المذهب المختار ولم تحذف وان جاز حذفه لثلاث مع
 ان مفعول الفعل الثاني معاير للذكر ويكون الضمير مرجعا الى اللفظ
 المتقدم ذكره مرتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
 من الضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار
 فتفسر المفعول نانه ان استغ الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاضمار
 نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الذين منطلقا حيث امر حسبي
 فمفعول الذين فاعله ومنطلقا مفعولا له واضرب المفعول الاول
 في حسبتهما واطهر المفعول الثاني وهو منطلقين المانع وهو انه اضرب
 مفعولا ثالثا المفعول الاول لوامر متفق خالف الجمع وهو قوله منطلقا ولا
 يخفى انه لا يتصور التنازع في هذا الصورة الا اذا اختلف المفعول الثاني
 اصلا لا على انصاف ذاتها بالانطلاق فيكون من الحقيقة تشبيه واضرب
 والا فالضمان لا يتنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الا
 دل يقتصر مفعولا مفردا والثاني مفعول مثني فلا يتوجهان الى امر واحد
 فلا تنازع ولما استدل الكونيين على اولوية اعمال الفعل الاول
 بقول امر

بقول امر القيس ولو انما اسقى لادى معيشة كفايا ولم اطلب قليل
 من المال حيث قالوا قد توجه المفعولان اعني كفايا ولم اطلب الى
 اسم وحيد وهو قليل من المال فانقص المفعول من رغبه بالفاعلية والثاني
 نسبة المفعولية وامر القيس المذكور هو انصاع شعوب العرب اعلم الاول
 فلم يكن اعمال الاول اعلى لما اختاره اذ لا فاعل يفسر
 الاعمالين فاجاب المعنى عن طرف البصريين قال قول امر القيس ليس
 منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجيه كل من كفا
 وكلم اطلب الى قليل من المال لاستلزام عدم التسقي لادى معيشة
 وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافع لكل منهما
 لان لو جعل مدخوله المثلث نشرها كان او جزء او مطلقا فاعل احدهما
 مثني والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
 محذوف اي لم اطلب العز والجهد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني
 قوله ولكن ما اسقى الجهد مؤنث وقد يندرج الجهد المؤنث امثاله
 يستقيم المعنى يعني انا لا اسقى لادى معيشة ولا يكتفي قليل من
 المال ولكن اطلب الجهد المؤنث امثاله واسقى له مفعول ما لم يستقي
 فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله واعماله يفصل
 عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المستلحي حيث قال ومنها البذل والخبز

يتم فاعله
 مفعول ما لم
 محبت

اتصاله بالفاعل حتى يسماء بعض نحو فاعله كل مفعول حذف فاعله أي
 فاعل ذلك المفعول وإنما اضيف إلى المفعول لئلا يستكون فاعله الفعل
 المتعلق به وأقيم هو أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل في اسناد
 الفعل أو شبهه إليه بشرطه أي بشرط مفعول مالم يستم فاعله حذف
 فاعله وأما مقام الفاعل إذا كان حاصله فعلا فتغير القيمة الفعل إلى
 فعل أي إلى الماضي المجهول فيفعل أي المضاف المجهول فتناول مثل
 مثل اتعمل واستعمل ويقنع ويستعمل ويضرب غيرهما من الأفعال المجهولة
 المذبذب فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
 لأنه مسند إلى المفعول الأول اسنادا تاما ولو اسند الفعل إليه
 لا يكون اسنادا إلا قاتلا لم كونه مسند ومسند إليه معا مع كون
 كل من الاسنادين تاما بخلافه فيضرب ضربا زيدا لأن أصل الاسنادين
 وهو اسناد المصدر غير تام ولا الفعل الثالث من مفاعيل باب
 اعلمت انحكم حكم الفعل الثاني من باب علمت كونه مسند والمفعول
 له بذلك لا لأن النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند إليه فالت نصب
 والاشعار بخلاف ما إذا كان مع الاسم نحو ضرب للتأنيب والمفعول
 كذلك أي كل من المفعول له والمفعول مع ذلك أي كالمفعول الثاني
 والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل
 اما المفعول

اما المفعول له فليأخذت واما المفعول معه لأنه لا يجوز انما مقام
 الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهو دليل الانفصال والفاعل
 كالمجرى ولا بد من الواو فان لم يفرج كونه مفعولا معه وإذا وجد
 لمفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
 تعين أي المفعول به الذي لا يوقعه موقع الفاعل لشدة تشبهه بالفاعل
 فيوقف تعقل الفعل عليه ما كان الفاعل مثلكا أنه لا يمكن تعقله بل
 ضارب كذلك لا يمكن تعقله بل مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
 ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد فاعله المفعول به مقام الفاعل
 يوم الجمعة زمان امام الامير فاعله مكان ضربا شديدا مفعول
 مطلق للرفع باعتبار الصفة وفائدة وصفه لضرب بالشدة التنبية
 على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محقق في لائدة فيه
 للدلالة الفعل عليه في خبره جار مجرور وشبهه بالمفاعيل اقيم مقام
 الفاعل مثلها وان لم يكن أي لم يوجد في الكلام المفعول به بالجميع أي
 جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول
 الأول من باب اعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول
 اصل بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لأن فيه معنى الفاعلية
 بالنسبة إلى الثاني لأنه عا ط أي أخذ فاعله أعطى فاعله مع جواز أعطى

تعيين زيد

ودرهم زيد و ذلك عند الامن من اللبس اما عند عدمه فمما اذا
 الفعول الاول نحو اعطى زيد عمر ومنها البتة والخبر وفي بعض النسخ
 ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع البتة والخبر
 جميعا وفصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما و
 اشتراكهما في العامل المعنوي فالبتة هو الاسم لفظا او تقدير لبتنا
 ول نحو وان نحو مواخير لكم الخبر يعنى العامل اللفظية اى الذى له وجود
 فيه عامل لفظي اصل واحتوز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظي
 كاسم ان وكان وكانه اى بالاعمال اللفظية ما يكون مؤثرا في المعنى
 لتأثيره منه مثل محسبك درهم مسند اليه واحتوز عن الخبر
 وتأثيره البتة الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان الامسند
 ان الصفة سواء مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية كـ
 مجرىها كقريشى الواقعة بعد حرف النفي والاولى الاستفهام فمما
 كهل وما ومن ونقل عن سيبويه جواز الابتداء بها عن غير استفهام
 ونفي مع قبح والاحتشاش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير
 نحن عند الناس منكم خير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبر خبر
 نحن لفعل بين اسم التفضيل ومهول الذى هو من باجنى مبتدأ
 ما لو كان فاعلا لكونه كالخبر رفعة لظاهره وما جرى مجراه وهو
 الخبر للم

البتة

كانت

تنبأ
 خبر
 خبر
 خبر

الخبر المفصل لتخرج عنه قوله ارفع انت عن الحق واحتوز به
 عن اقامان الزيدان لان اقامان ان رفع الخبر عايد الى الزيدان ولو
 كان في فعل هذا الظاهر لم يخرج تثنيتة مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
 من البتة واما اقامان الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي و
 اقامان الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
 الصفتان الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفرقا مذكورا بعد
 نحو اقامان زيد و اقامان زيد واحتوز به عما اذا طابقت مثلى نحو
 اقامان الزيدان او مجرورا نحو اقامان الزيدون فانه لا يخرج خبر ليس الا
 جاز الامر ان كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها مسند مستل الخبر
 كمن ما بعد مبتدأ والصفة خبر مقدم ما عليه فمما ثالث صو
 اداء اقامان الزيدان وتسعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ و
 اقامان خبر مقدم عليه وثانيها اقامان الزيدان وتعين ج ان يكون
 فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقامان زيد ويجوز فيه المجرى
 كاعرفت والخبر هو المجرى اى هو الاسم المجرى عن العوامل اللفظية لان
 الكلام في مرفوعات الاسم قد يصدق على يرفب في يرفب زيد انه
 ليس باسم المسند اى ما وقع به الاسناد واحتوز به عن القسم الاول
 من البتة لانه مسند اليه لاسند به للغاير للصفة المذكورة وتوقع

الخبر
 النفي
 المجرى
 الخبر

المبتدأ واخترت به عن القسم الثامن المبتدأ والشان تقول المراد بالسند
 المسند الى المبتدأ او جعل الباقى الى الخبر المجرى واجعا الى المبتدأ
 وعلى التقديم يخرج به القسم الثامن من المبتدأ ويكون قوله الغاي
 للصفة المذكورة تأكيداً علم ان العامل في المبتدأ والخبر هو لا مبتدأ
 الخبر يد الاسم عن العامل للفظ ليسند الى شئ او ليسند اليه
 نفى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رفع الخبر عن البصريين واماعند
 فيهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ هو الخبر فقال
 اخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون
 مجريين عن العوامل للفظي واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ
 عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لان المبتدأ ذات والخبر حال
 من حالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اي من اجل ان الا
 صل في المبتدأ التقديم لفظاً لاجاز قولهم في سورة زيد مع كون الخبر
 عايد الى زيد لا تأخر لفظاً تقدمه مرتبة لاصالة التقديم واستنع
 قولهم صاحبها في الخبر وهو الخبر الى الخبر وهو في خبر الخبر الذي
 اصله التأخير في الخبر الى التأخير لفظاً مرتبة وهو غير جائز
 وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
 للمعرفة معنى معيناً والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام اغما هو
 الحكم على

الحكم على الامر المجهول ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل انما قصت
 ذلك النكرة بوجه ما من وجه القوي من انما بالخصيص بقول اشتركتها
 فقرب من المعرفة مثل قول تعالى ولبعد من خبرين مشترك فان العبد
 متناول للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن يخص بالصفة فجعل
 مبتدأ وخبره ومثل قولك اجعل في الدار اسم امرأة فان الكلام بهذا
 الكلام يعلم ان احدهما في الدار يشتمل المطلب عن تعيينه فكأنه قال
 اي من الامرين للعلوم كون احدهما في الدار كما ان فيها فعل واحد منهما
 يخص بهذا الصفة فجعل احدهما مبتدأ وفي الخبر خبره ومثل قولك ما
 اجبريتك فان النكرة في وقت في خبر النفي فاذا دلت عوم الافراد
 فكل واحد من المبتدأ والخبر فاعلم ان المبتدأ في جميع الافراد بل هو امر واحد
 فكذلك نكرة في اللاتيات قصد بها العموم فخره خبر من جردة ومثل
 قولهم شيل بر زابان تخصيصاً بقا يقتضي به الفاعل شيل به ان يستعمل في
 موضع ما امر زابان اللزوم ما يقتضي به الذي فعل قبل ذكره هو محدد كونه
 محكوما عليه بما اسند اليه فالتك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
 يحسب ان حكم عليه بالقيام فاذا قلت اجعل فهو في قوة جعل موصوف بمقتضى
 حكمه بالقيام واعلم ان الامر للكليل بالسياج المعتاد قد يكون خبرا كما ان كان
 بوجوبه مثلاً وقد يكون شر كما ان كان محمداً خبراً اسماً له سياج غير

معاد تشتمل به يكون شر الخبر فعلى الاول جمع القصص بالنسبة الى الخبر فمما
 شر لا غير اخر كتاب وعلى الثاني لا يصح تقدير وصف حق بجمع القصص فيكون المعنى شر
 عظيم للحقير اخر كتاب وهذا مثل ضرب رجل ثور ادى تركه العز في حاله
 ضحية ومثل قولك في الدار رجل لتقصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
 علم ان ما يذكر بعد موصوف بصحة استقراره في الدار فموجب وقوة التخييل
 بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتقصه بنسبة الى التكلم اذا سلمت
 سلاما عليك فتدفع الفعل وعدل الى المرفوع لقصد الدوام والاستمرار
 فكانت قال سلام عليك اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما
 بين العامة وقيل بعض المحققين منهم من ادعى صحة الاخبار عن التكرار على
 الفائدة على ما ذكره من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه
 التكريرات الوكيكة لا سيما فعل هذا يجوز ان يقال كوكب انفق
 الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم هذا
 القول اقرب الى الصواب وطا كان الخبر المعرف فيما سبق محتصا
 بالمفرد كونه قسما من القسم فلم يكن الجملة واجلة فيه اذ ان
 يشبه الى ان الخبر المتدفع يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة
 اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قائم ابوه ولم يذكر الظرفية
 لانها تابعة الى الفعلية واذ كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها
 لا تقتضي

لا تقتضي اللام شيئا بخبره فان بد في الجملة الواقعة خبر عن مبتدأ من عايد خبر
 وذلك العايد اما خبره كالمشايين المذكورين او غيره كاللام في خبر
 الجدل زيد ووضع المظهر موضع المظهر في نحو الحاقصة ما الحاقصة او كون الخبر
 مفعولا مبتدأ نحو قوله هو الله احد وقد حذف العائد اذ كان خبرا لقيام
 قرينة نحو البواكير بسنين سرها والسنين مفعول بدمهم اي الكرمية
 ومثول مند بقرينة ان بايع البر والسنين لا يقتضي خبرها وما وقع ظرا
 اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او المكان او جازا او مجرورا فلا كثر
 من الحاجة وهم المبريون على انه اي الخبر الوقوع ظرف مقدر اي على
 يحذف بتقدير الفعل فيه لانه اذا قيل اي فيه الفعل يصير جملة بخلاف
 ما اذا قل فيه اسم الفعل كما هو مذهب اللاقل وهم الكوفون قائم
 يصبح مفعول صر ووجد اللاكثران الطرف لا بد من متعلق عامل فيه
 والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل هو وجد
 لقل ان خبره والاصل في الخبر الما فراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقدير
 وجاز تاخير لكنه قد يجب العارض كاشاب اليد بقوله واذ كان المبتدأ
 مشتملا على المصدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كاستقام
 فانه يجب تقديم حفظ المصدر ثم مثل ابوك فان من مبتدأ مشتمل على
 ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهبل ابوك ام ذاك وابوك

خير وهذا مذهب منه سيبويه وذهب به في النحاة الى ان ابوت
 مبتدأ تكون معرفة ومن الواجب تقديمه على المبتدأ لقصد معنى الكلام
 او كانا اي المبتدأ والخبر معنيين متساويين ولا تفرقة على كون احدهما
 مبتدأ والخبر خبره فزيد المطلق او كانا متساويين في اصل الحقيقة
 التي قد مر حتى لو قيل غلام رجل صالح خبره من ذلك لوجب تقديمه ايتم
 مثل افضل مني افضل منك فاعلا لا يشبهه او كان الخبر فعلا له اي
 المبتدأ احترازاً عما لا يكون فعلاً له كقوله زيد قام ابوه فانه لا
 يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قيام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
 زيد قام ويجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور الثلاثة
 فلما ذكرنا ما في الصورة الأخيرة فذلك يلتبس المبتدأ بالفاعل ان
 كان الفعل مفعلاً مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التمس المبتدأ بالفاعل
 او بالبدل عن الفاعل ان كان مشى او جموعاً فانه اذا قيل مشى زيد
 فاما والزيد ون فاما قامة الزيدان وقاموا الزيدون فيكون ان يكون
 والزيدون بدل عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا
 التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفاً انشائية لفعال
 وجعل كالتأنيب ههنا واذا قصص الخبر المفعول اي الذي ليس بمفعول
 سواء كان بحسب الحقيقة جملة او خبر جملة ماله صدر الكلام اي معنى
 وجب له

في التعريف اي خبر
 متساويين صح

اتفاق الصور مع

وجب له صدر الكلام كما ان استفهام مثل اي زيد فزيد مبتدأ وان اسلم
 متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدس بفعل كان الخبر جملة حقيقة
 مفعول صورة وان قدس باسم الفاعل كان الخبر مفعول صورة حقيقة وعلى
 التقديرين ليس بمفعول صورة واحترز به عن مثل زيد ابن ابوه ان
 لا يمتثل بتأخير صدره ماله صدر الكلام لتضمنه في جملة او كان الخبر
 بتقديمه مفعلي الذي المبتدأ من حيث انه مبتدأ بتقديمه بغير وقوعه
 مبتدأ مثل في المدر رجل فان في المدر خبره يخص المبتدأ بتقديمه
 كما عرفت فلو اخر بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لتعلقه بكسر
 اي كان لتعلق الخبر بالناحية له بتبعيته يمنع معها تقديمه على الخبر فلا
 يوفق له عند متوكل خبري كاي في جانب المبتدأ سراجاً الى ذلك
 المتعلق انما اخر لزم الاضمار قبل الذكر فقط او ربما مثل على التمر
 مثلهما زيد فقوله مثلهما اي مثل التمرة مبتدأ وخبره لتعلق الخبر
 التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة تعلق به مثل تعلق التمرة بالتمر
 او كان الخبر خبر عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المتوكل
 بالمفترقة مبتدأ وفي تأخير خوفاً وليس ان المفتوحة بالكسورة في
 تلفظ لا مكانة الذهول عن الفقه لتخفاها وفي الكتابة مثل عند
 انك قائم ويجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور

على ما في النحاة
 من ان خبره
 لا يرفع
 ولا يخفض
 ولا يجر
 ولا ينادي
 ولا ينعى
 ولا يقر
 ولا يقرن
 ولا يقرن

ان الكسوة بجماعى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاعل الخبر والا
 انها لا يمنع عنه لانها لا تمنع الكلام عن الخبرية الى الا نشايد
 ويؤيد قوله تعالى ان الذين كفروا وما تورهم كفار فلي تقبل توبتهم
 فان قيل قد اثنى بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فلو جرح خصي
 ان الكسوة بالحقاق قيل بعضهم الذي اثنى ان بجماعى هو سبق
 فاعيد بقوله وذكره ولم يعنى بقوله هو سبق فلم يذكره مع ان كل الفاعل
 لا يساعدهم القرآن وكلام الفصحى فايد على عدم منع ان الكسوة
 عن دخول الفاعل الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
 عن دخول الفاعل قوله تعالى واعلموا فانهم من شئ فافله حسنة وقوله
 لشاعر فوالله ما فاسرتم قالياكم ولكن ما يقضى يكون وقد عرفت البتة
 لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا او حذوا جوازا او لاجبا وقيد خبر
 ليعلم انه كان في الاصل صفة تقطع قصد الملح او الذم او غير ذلك
 فلو ظهر البتة لم يثبتين ذلك ويجيب حذوه ايضا من قال في
 نظر الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى البتة المحذوف
 جواز مثل البتة المحذوف في قول المستهل البصر المحذوف الرفع صوته
 عند ابصار المحال والمقطوع والى الله اى هذا المحال والله بالقرينة
 الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير المحال بل لان مقصده المستهل
 تعيين الزنج

ان الكسوة بجماعى بليت ولعل في المنع عن دخول الفاعل الخبر والا
 انها لا يمنع عنه لانها لا تمنع الكلام عن الخبرية الى الا نشايد
 ويؤيد قوله تعالى ان الذين كفروا وما تورهم كفار فلي تقبل توبتهم
 فان قيل قد اثنى بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فلو جرح خصي
 ان الكسوة بالحقاق قيل بعضهم الذي اثنى ان بجماعى هو سبق
 فاعيد بقوله وذكره ولم يعنى بقوله هو سبق فلم يذكره مع ان كل الفاعل
 لا يساعدهم القرآن وكلام الفصحى فايد على عدم منع ان الكسوة
 عن دخول الفاعل الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن
 عن دخول الفاعل قوله تعالى واعلموا فانهم من شئ فافله حسنة وقوله
 لشاعر فوالله ما فاسرتم قالياكم ولكن ما يقضى يكون وقد عرفت البتة
 لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا او حذوا جوازا او لاجبا وقيد خبر
 ليعلم انه كان في الاصل صفة تقطع قصد الملح او الذم او غير ذلك
 فلو ظهر البتة لم يثبتين ذلك ويجيب حذوه ايضا من قال في
 نظر الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى البتة المحذوف
 جواز مثل البتة المحذوف في قول المستهل البصر المحذوف الرفع صوته
 عند ابصار المحال والمقطوع والى الله اى هذا المحال والله بالقرينة
 الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير المحال بل لان مقصده المستهل
 تعيين الزنج

تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالعلانية ليتوجه اليه الناظر ون
 ويرى كماله وانما اثنى بالقسم جوازا على عادة المستعملين غالباً و لئلا
 يتوهم نصب المحال عند الوقف وقد عرفت الخبر جوازا او حذوا جوازا
 لقيام قرينة عن غير اقامة الشئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
 قوله خرجت فاذا السبع فان تقديره على ذهاب القبح كما نص عليه صاحب
 اللباب خرجت فاذا السبع واقطع على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
 غير ان ساد مسدا اى على وقت خروج السبع واقف وقد عرفت الخبر
 لقيام قرينه وجوبا او حذوا جوازا فيما التزم اى في تركيب التزم
 وموضع التزم خبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
 ما ذكره للمصدا ولما البتة الذي بعد لولا مثل لولا زيد كان كذا اى
 لولا زيد موجود كان لولا لا يمنع الشئ لوجوبه فيدل على الوجه
 وقد التزم في موضع الخبر جوازا لولا فيجب حذوه لقيام قرينة و لولا
 التزم لما قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عام واما اذا كان الخبر خاصا فلا
 يجب حذوه في قوله ولولا خشيت الرحمن عنى جعلت الناس كلهم
 عبيدى ولولا الشعر يا لعلماء يدرى كنيت اليوم اشعر من ليدى
 هذا على انه بصرين وقال الكسائى الاسم بقدره فاعل بفعل مقدر
 اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هو رفعة لك سم الذى بعدها

تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالعلانية ليتوجه اليه الناظر ون
 ويرى كماله وانما اثنى بالقسم جوازا على عادة المستعملين غالباً و لئلا
 يتوهم نصب المحال عند الوقف وقد عرفت الخبر جوازا او حذوا جوازا
 لقيام قرينة عن غير اقامة الشئ مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا
 قوله خرجت فاذا السبع فان تقديره على ذهاب القبح كما نص عليه صاحب
 اللباب خرجت فاذا السبع واقطع على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف
 غير ان ساد مسدا اى على وقت خروج السبع واقف وقد عرفت الخبر
 لقيام قرينه وجوبا او حذوا جوازا فيما التزم اى في تركيب التزم
 وموضع التزم خبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على
 ما ذكره للمصدا ولما البتة الذي بعد لولا مثل لولا زيد كان كذا اى
 لولا زيد موجود كان لولا لا يمنع الشئ لوجوبه فيدل على الوجه
 وقد التزم في موضع الخبر جوازا لولا فيجب حذوه لقيام قرينة و لولا
 التزم لما قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عام واما اذا كان الخبر خاصا فلا
 يجب حذوه في قوله ولولا خشيت الرحمن عنى جعلت الناس كلهم
 عبيدى ولولا الشعر يا لعلماء يدرى كنيت اليوم اشعر من ليدى
 هذا على انه بصرين وقال الكسائى الاسم بقدره فاعل بفعل مقدر
 اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هو رفعة لك سم الذى بعدها

كان الالف في
الاسماء والاعمال

وثانيها الالف مبتدأ كان مصدر اوصافه وبتاويله منسوب الى الفاعل والمفعول
او كليهما بعد حال او كان اسم المفعول مضاف الى الفاعل المصغر وذلك
مثل ذهابي رجلا وضرب زيد قائما ان كان زيد مفعولا به ومثل ضرب زيد
قائما او قائمين وان ضربت زيد قائما واكثر شرعي السويق ملتوتا والام
اخطب ما يكون الا ميو قائما مذهب لم يصرحوا الى ان تقديره ضرب زيد
حاصل ان كان قائما حذف حاصل كما يحذف متعلقا الظرف نحو زيد
عندك يبقى ان كان قائما حذف اذ لم يصرحوا في حال واقام الحال
مقام الظرف لان في الحال معنى لظرفية في الحال قائم مقام الظرف في القيام
مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام حال في هذا ما قيل فيه وفيه عكسا
كثيرة واللفظ يظهر ان تقديره ضرب زيد قائما بلسه قائما في الظاهر
الحال عن المفعول وضرب زيد بلسه قائما ان كان حال عن الفاعل او خبر
ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذوالحال فبقى ضرب زيد بلسه قائما
ويجوز حذف ذوالحال مع قيام القرينة كما نقول الذي ضربت قائما بلسه
اي ضربته ثم حذف بلسه الذي هو خبر المبتدأ والفاعل في الحال قيام
الحال مقامه كما نقول رشت رشتا الى سبر رشتا مذهبنا فاعلى هذا
يكونون مسترعين من التلقات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضرب
زيد قائما حاصل فيعمل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم حذف الخبر

من يقول

تلك

من غير متبوعه وتقييد المبتدأ المقصود به به بدل المليل الاستقبال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سلبت الحال له مصدر مضاف
الى صاحب الحال اي ضرب زيد ضرب قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما
وثالثها كل مبتدأ مشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بعوض مع وذلك مثل كل رجل وضعته اي كل رجل مقرون
مع وضعت هذا الخبر فوجب حذفه لان الواو احوط الى الخبر الذي
هو مقرون واتيتم العطف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما
به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لا تفعل كذا اي لعمرك وبقائه
تقسم القسم به فلا مشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف والواو
القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر العمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التحقير لكثرة استعماله
وافترقا من الممنوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الممنوعة
الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بمبتدأ
محذوف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لا تشابهت الفعل
المنفرد كما يجيء علمت رفعا ونصا مثله هو اي خبر ان واخواتها
المبتدأ الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فنقول

منه

المسند شامل خبر كان وخبر البتة وخبر لا تنفي الجنس وغيرها بقوله بعد
 دخول هذه الحروف يخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليها
 ورودها عليها لا يورث انما هي فيهما لفظا ومعنى فلا ينقص التقيد
 بمثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من
 حيث استناد الى ابوه ليس عما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل
 على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يحذف ان المراد بالمسند المسند
 الى اسمها هذه الحروف ويلزم منه استند ان قوله بعد دخول هذه
 الحروف ولا الى ان يحذف ان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج
 تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
 قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف في امره كما
 البتة اي حكمكم خبر البتة في اقسامه من كونه مفرد وجملة ونكرة و
 معرفة وفي احكامه من كونه واحدا وتعددا وشبثا ومحدوثا وقتا
 من انه اذا كان جملة فلابد من عايد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان
 امره كاسم بعد ان يقع كونه خبرا لوجه شرطه وانتقاما منه ولا يلزم
 من ذلك ان كل ما يقع ان يكون خبر البتة يقع ان يقع خبر لباب
 ان حتى يسهل ان يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك ولا يجوز ان
 يقال ان ابن زيدا وان من ابائك الا في تقديمه اي ليس امره كما
 خبر البتة

خبر البتة في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم
 الخبر على البتة وذلك لان هذه الحروف ترفع على الفعل في فعل فاربدا
 يكون عملها انزياضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنسوب على المرفوع
 والاصل ان يتقدم المرفوع على المنسوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف
 في معولها بتقديم ثانيا على الاول كما يتصرف في معول الفعل لنقصا
 عن حجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كما مر جواب البتة في
 تقديمه الا ان كان ظرفا فان حكمه ان حكمه في جواز تقديمه اذا كان
 الاسم معرفة كقوله تعالى ان الينا اياكم مني وجوبه اذا كان الاسم نكرة
 ان من البيان لسمعا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسيعهم في الظروف
 ما لا يتوسع في خبرها خبر لا القى الكناية لئلا تنفي اي لئلا تنفي
 لاسجل قائم مثلا لئلا تنفي القيام عن الرجل لا تنفي الرجل نفسه هو المسند
 الى شيء اخر هذا شامل خبر البتة وخبر وان كان وغيرها بعد قولها
 اي بعد دخول الافتحج به ساير الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في
 خبر وان فلا يرزخو يضرب في لاسجل يضرب ابوه نحو لا علم وجعل ظرف
 انما علم من مثل المشهور وهو قولهم لاسجل في القدر الاحتمال عند
 الخبر وجعل في القدر صفة بخلاف ما ذكر لان غلام وجعل معرف منصوب
 لا يجوز ان تعلق صفة على ما هو الظاهر فيها اي في القدر خبر بعد خبر لا ظرف

انما
 خبر

تهيئ والاحمال لان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما الى به لثلاث
 يلزم الكذب بنفي ظرفة كل غلام رجل ويكون مثالا لنوع خوصها الظرف
 ونحوه ويختلف خبر لا هذا عند فاكثير اذا كان الخبر عاما كما الموجه في هذا
 لثلاث لثلاث النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله و
 بنوعهم لا يشيرونه اي لا يظهر من الخبر في اللفظ لان الحد في عند
 وجب المراد انهم لا يشيرونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
 قولهم لا اله الا الله انتي الله هل والمال فلا يحتاج الى خبر في التقيد
 يحملون ما ترجحوا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسمها
 ولا مشيئين بليس في معنى النفي والدخول على التبتدأ والخبر
 ولقد تعلم ان علمها هو السند اليه هي شامل للتبتدأ ولكل
 مسند اليه بعد دخوله خبر به غير اسم ما ولا وجماعت من
 معنى الدخول لا يرد ابوه فيما يرد ابوه قائم مثل ما زيد قائما او لا
 رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد الا لان لا تعمل الا في
 بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة هذه لغة اهل الجواز واما بنوعهم
 فلا يشيرون لها العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخوله خبر في
 بالابتداء كما كان قبل دخوله ما على لغة اهل الجواز وقرأ في نحو ما زيد
 بشر وهو اي عمل ليس في لا دون ما شافا قليل نقصان مشافا

تقليد
 لا
 ما

لا ليس

لا ليس لان ليس نفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا
 بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاعلى موصوفا التمام في قوله
 من صفة ما فان ابن قيس لا يبرح اي لا يبرح لي ولا يجوز ان يكون لنفي
 الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيه ما بعد ما الرفع ما لم يتكسر
 له تكلم في البيت اعلم ان المراد بالسند او المسند اليه في هذه النفي
 ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاحالة لا بالبيعة بقرينة ذكر التوابع
 بعد فلا ينتفع بالتوابع ولما فرغ من المضافات فشرح في المنصوبات
 وقد سما على الخبرات لكثرة ما لحقة النصب فقال المنصوبات
 هو ما اشتمل على علم المفعولية فتبين شرحه بما ذكر في المفعولات
 والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
 وهي اسرجه الفقه والكثرة والالف والياء نحو سريت زيدا ومسلما
 واما بنوعهم مسلمين فانه اي من المنصوبات ما اشتمل على علم المفعولية المفعول
 المطلق فيتم به لفظا اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقيد بالباء
 افع او افع او اللام بخلاف الفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يبرح
 اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقيد بواحدة منها فيقال
 المفعول به او فيه او معه او له وهو علم المفعول المطلق اسم
 ما فعله فاعل فاعل في المراد بفعل لفاعل اياه فيما مذهب به بحيث

عن نواحي

مسلمين

الذكر

استأذنه إليه لانه يكون مؤثرا فيه موجودا إما في نفسه عليه مثل
 مات موتا وجسم حسنة وشرف مشرفا وإنما زيد لفظ الاسم لأن ما
 فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من أقسام اللفظ ويدخل فيه
 المصادر كلها ما زيد كونه صفة للفعل وهو اعتم من ان يكون مذكورا
 حقيقة كما ان كان مذكورا بعينه مخوضه ضربه يخرج به المصادر التي
 لم يذكر فعلها الحقيقية ولا حكمها نحو الضرب وقع على زيد بمعنى صفة
 ثانية للفعل وليس المراد به ان معنى الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
 فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتغال
 الكل على الجزء فيخرج به مثل ناديا في قولك ضربته ناديا فانه وان
 كان مما فعله فاعل فعل مذكورا لكنه ليس هو ما يشتمل عليه معنى الفعل
 وكذا لا يخرج به مثل كرهته في قولك كرهته كرهته فان للكرهمة
 اعتبارين احدهما كونها بحيث قائمة بفاعل الفعل المذكور واشتقاق
 منها فعل المسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثاني
 كونها بحيث وقع عليها فعل كرهته فاذا كرهت بعد الفعل بالاعتبار
 الاول كما في قولك كرهته كرهته فهو مفعول مطلق واذا كرهت
 بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهته كرهته مفعول به لا مفعول مطلق
 ان ليس في اللفظ الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو وقع عليه وتخرج
 الفعل

هذا معنى الفعل
 في قوله كرهته
 كرهته كرهته

الفعل على القول به فخرج بهذا الاعتبار عن المفعول انطبق الحد على
 تعدد وجامعا وانما قد يكون المفعول المطلق للتأكيد ان لم يكن
 في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض
 النوع والعدد وان دل على عدد مثل جلست جلوسا للتأكيد وليست
 بكسر الهمزة للتشديد بعلمه بفتح الالف فالتأكيد الذي للتأكيد
 لا يشترط لا يجمع لانه دال على الماهية المفعولة عن الدلالة على التعدد
 والتشديد ولعمري يستلزم ان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسا
 الا ان قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اي الذين هم للنوع والعدد
 نحو جلست جلوسين او جلوسات بكسر الهمزة او فتحها وقد يكون المفعول
 المطلق بغير لفظه اي مغاير للفظ فعله اما بحسب المادة مثل تعدد
 جلوسا واما بحسب الباب نحو ائتت عالة نباتا وسيبويه يقتدر له
 عامل من بابيه اي تعددت وجلست جلوسا وانتهى الفقه فثبت
 نباتا وتعددت في الفعل التائب للمفعول المطلق لقيام قرينة جواز
 كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قد وما خير مقدم
 نحو اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه
 لكن اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه نحو جربا اي جربا ولباسا
 موقوف على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقيا الله سقيا

ورعا اي هيا الله رعا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة
 اذا لم يفلح ما طلب وجدا اي جنى جدا وادخل في قطع الذنوب والاذن
 والشقة وليد وجد اي جدت جد وشكر اي شكرت شكر وعجا
 او عجبت عجا فانه لم يوجد في كل معهم استعمال الافعال العاملة في
 هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف في سماعا قيل عليه قد ما وجدت
 الله حمد وشكرته شكر وعجبت عجا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
 من كلام الفصحى وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو في استعمال بالالف
 نحو حمد له وشكر له وعجا له فحذف الفعل التائب للمفعول المطلق
 حذف فاجاب قياسي اي حذف فاقاسيا يعلم له ضابطة كلية بحذف مفعول
 الفعل في زمان موضع متعة منها اي من هذا النوع ما وقع في مفعول مطلق
 وقع فثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه غرما زيد يجر
 سبو الا يجب حذفه بعد نفي دخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
 خبر عنه او بعد نفي دخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق خبر
 عنه اي من ذلك الاسم وانما قال دخل على اسم لانه لو دخل على
 الفعل غرما سرت الاسم او انما سرت سبو لا يكون منه وانما
 وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبر عنه لانه لو كان خبر
 عنه غرما سبو في الاسم شديد لكان مر نوعا على الجهورية او

المفعول المطلق

المفعول المطلق مكررا في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
 فلا يرد نحو دكت الارض دكا وانما جريد بين الضياعين لا شئ لهما
 في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه غرما انت الاسم اي تسيروا
 ومانت الاسير البريد اي تسيروا البريد هذا ان مثالان لما وقع
 شتا بعد نفي وانما اورد مثالين تبينهما على ان الاسم الواقع في موقع
 خبر يقسم الى للكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للشيء او الى ما يشبه
 به فعليه او الى خبره ومضاف وانما انت سيرا اي تسيروا مثال لما
 وقع بعد مفعول في وزيد يسيروا اي يسيروا مثال لما وقع مكررا
 منها اي من اللواضع التي يجب حذف الفعل التائب للمفعول المطلق
 فيها ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع تفصيل او اثر مضمون جملة
 متعقبة والمتراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول
 وباشره غرض المطلوب منه وتفصيل الاشربان انواعه المحملة
 غرما فعاشد والوثاق فاما ما بعد اي بعد شد الوثاق ولما
 فدا فقول شد الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب
 من شد الوثاق اما الحق واما الفدا ففصل الله تعالى بينهما هذا
 لغرض المطلوب بقوله فاما ما فاما فدا اي اما غرما متابع
 واما فدا متعقبة ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق

اد

سبو

اصل اليب لك البابين اي قوم بخدمتك وامثال امرتك ولا ارجع عن
مكان اقامة كثيرة متتالية فخذ في الفعل واتي المصدر مقامه و
الى الشا في جدي زوايد ثم جدي حرف الجر من المفعول واذن
المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى اليب فلا يكون
مخدوف الزايد وعلى هذا لقياس سعيك اي اسعدك اسعادا
بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى لنفسه بخلاف
فانه يتعدى باللام المفعول به فهو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه
فعل الفاعل ولم يذكر الاسم كلفاء بما سبق في المفعول المطلق
المزبور وقع فعل الفاعل عليه تعلقه به بل واسطحة في الجوانح
يقولون في ضربت زيد ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون
في ضربت فريدا ان المروى وقع عليه بل متلبس به فخرج به المقتل
الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل وقع عليه
بل فيه اوله او مع المفعول المطلق بما يفهم من مغايرة للفعل
الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمروى بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله
ولا يشكل بمثل اعطى زيد ودرهما فانه يصدق على ودرهما انه وقع

عليه فعل

عليه فعل الفاعل بمثل الحكمي المعتبر اسناده الى فعل اليه فان مفعول سالم
يسمى فاعلا في حكم الفاعل وبتما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد
انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيد فان زيد
وقع عليه بلا واسطحة في فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو
ضرب التحكم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل
في العمل فيعمل فيه متقدما او متأخرا اما جواز مثل الله اعبد ووجه
الغيب اتخى واما وجوب الاقتران معنى الاستفهام او الشرط نحو
سأيت ومن تكرمه يكرمك هذا ازاله يمكن ما منع من التقديم كقولهم
في حين ان قوم البران تكلف لسانك وقد حذف الفعل العامل
في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جواز نحو زيد ان قال
من اضرب اي اضرب زيد فخذ في الفعل للقرينة المقالية التي هي
هي السؤال وغوطة التوجه اليها اي تريد مكة فخذ في الفعل للقرينة
الحالية وجوبا في أربعة مواضع تحميصها بالذكر ليس المحصر لوجوب الحذف
في باب الافراء والنصب على المذبح والدم او الترحيم بل لكثرة ما
بالنسبة الى هذا الابواب الاقل من تلك المواضع الاربعة سماعا
مقصود على السماع لا يقيما وزعن امثلة عدد ودة مسوعة بان يقال
عليها امثلة اخرى فوامر ونفسه اي اترك امر ونفسه والمنعوق

ولا شبهة مفاداً وهو كل اسم لا يتم معناه إلا بانضمام امر آخر اليه
 معرفة قبل التثنية او بعده وانما بنى المجرى المعرفة لوقوعه موقع الكاف
 الاسمية للشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطأ بالخرقة ويكون مثلها
 افهرا او قريفا وذلك لان ياء التثنية او عوا وهذا الكاف كان ذلك
 لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا مشابهة للمجرى
 او الفعل ولا يبنى لمساوية الاسم المثنى مثل يانيد ويا رجل مثلك
 لما هو مبني على التثنية او لما معرفة قبل التثنية وثانيهما معرفة بعد
 ويا نيدان مثال المبني على التثنية ويا نيدون مثال المبني على الواو
 يخفف اى يخرج النادى بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغا
 به وهو لام التخصيص او قلت على المستغاث ولا لعل على انه مخصوص
 من بين امثاله بالنداء نحو يا نيد وانما قلت لا لا يلتبس بالمستغاث
 له ان تعذر المستغاث نحو يا لفظهم اى يقوم للفظهم فانه لو لم
 لادام المستغاث لم يعلم ان المظلم وهذا امثال مستغاث او مستغاث
 ولم يعكس الامر لان المندادى المستغاث وقع موقع الكاف المجرى
 الذى يقع لام المجرى معها نحو يا نيد والمستغاث له لعدم وقوعه موقع
 المجرى فان عطف الامر على المستغاث بغير ياء نحو يا نيد ولعمري
 كسرت لام العطف لان الفرق بينه وبين المستغاث الحاصل
 بعطفه

بعطفه على المستغاث وان عطف مع ياء لا بد من فتح لام العطف
 نحو يا نيد ويا لعمري وانما يجب ان يفتح النادى بعد دخول لام الاستغا
 لان علمه بناءه كانت مشابهة للمجرى واللام الحارة من خواص الاسم
 فتدغم لها ضعف مشابهة للمجرى فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل
 قد يخفف النادى بلام التثنية والتثنية اى بلام التثنية التثنية نحو يا لعمري
 وبالندوة واللام التثنية نحو يا نيد لان التثنية تليها اهل المندادى
 وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواها كليا واجيب بان كلاً
 من هاتين اللامين لادام الاستغاثة كان للندادى واسم الفاعل يستفتح
 بالندادى ما اسم مفعول لمخضر متفتحة ويستخرج من المخصوصة وكان
 التجب يستفتح بالتجب منه لمخضر فيقضى منه التجب ويخلص منه
 واجيب عن لام التجب بوجه آخر فذكره المندادى الايضاح وهو ان
 النادى في قوله يا لعمري بالنداء والنداء هو ليس الماء ولا الداء وانما
 المندادى اى يا هو لادام التجب بالنداء والنداء هو ولا يخفى عليه ان
 المندادى على تقدير كسر اللام ظاهر ما على تقدير فتحها
 فشكل كسرها ما يقتضى فتحها كما هو ظاهر فيما سبق ويصح اى
 يبنى المندادى على الفتح للاحاق الفها اى الف الاستغاثة باخرها
 لاقتضاء الدلف فتح ما قبلها واللام فيه ح لان لام تقتضى التثنية

فيستقيم منه

والالف الفع فيبين اشريهما متان فلا يحسن الجمع بينهما مثل ياريد
 بالحق اليها به للوقوف وينصب ما سواها اي ينصب بالفعل
 ما سوا المندى المفردة المندى المستغاث مع الفهم واللفظ
 لفظا وتقديرا ان كان مرفعا قبل دخول حرفي لنده لان علة النصب
 هي الفعلية بتحقيقه فيه وبما عتبه موقوف عن حاله وما سوا المندى
 المفردة اما ما لا يكون مرفعا بان يكون مضافا او شبه مضافا
 ما يكون مرفعا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مرفعا ولا معرفة
 فالقسم الاول وهو ما لا يكون مرفعا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
 والقسم الثاني وهو ما لا يكون مرفعا لكونه شبه مضافا مثل يا طاهر
 جلا والقسم الثالث وهو ما يكون مرفعا ولكن لا يكون معرفة مثل
 يا رجلا مقبولا لغیر معين اي لرجل غير معين وهذا توقيف لنصب
 رجلا لا تقيد له لان كان منصوبا لا يحتمل العين والقسم الرابع وهو
 ما لا يكون مرفعا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه نظيفا ولم يورث
 لهذا القسم مثال لا انصب انتفع انتفاء كل من القيدين يستعمل تصورا
 انتفاءهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراد مع ان المثال
 التام محتمل فيمكن ان يرد بقوله يا طاهر العاجل هذه العبارة اعتد
 من ان يرد بها معين فامثلة التقسام باسرها مذكورة وهذه
 او غير معين

له مثله

الامثلة كالتماثل لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له
 على جهة وتوزيع المندى المبني على ما رجع به المفردة حقيقة او حكما لا تقيد
 للمندى بكونه مبنا لان التوزيع المندى المرفع تابع للفظ فقط وقيد بالمندى
 المبني بكونه مرفعا يرفع به لان توزيع المندى المستغاث بالالف لا يجوز
 فيها التوزيع نحو يا زيد وعمرا لان التوزيع مبني على الفع وقيد بالتوزيع
 بكونها مفردة لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
 بالاضافة المعنوية ورجح لا يجوز فيها الا نصب وانما جعلنا المندى مبني
 من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا
 مضافا او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبه مضافا بالضاف فانما المندى
 انصب فيها بالاضافة المعنوية كحكم المفرد يدخل فيها المضافة بالاضافة
 اللفظية والمشبهة بالضاف لانها كما التوزيع المفردة في جواز الترفع والنصب
 نحو يا زيد الحسن والوجه وبان زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
 ولما لم يحرم حكم الحق في التوزيع كلها بل في بعضها ولم يحرم فيها هو جاز فيه
 مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوزيع الجاري هذا الحكم فيها
 وصرح بالقيد فيها هو محتاج اليه فقل من التاكيد او المعنوي لان التاكيد
 اللفظي حكمه في اغلب حكم الاول اعلم با و بناء نحو يا زيد زيد وتقدر
 تحت اعز به سرعا ونصا وكان المختار عند المصنف والمثل لذلك لم يقبل التاكيد

بالعمى والصفة مطروحة على البيان كذلك والمعطوف بحرف المتع وهو
 يا عليه يعنى العرف باللام بخلاف البدل والمعطوف غير المتع ونحو
 يا عليه فان حكمه غير حكمه كما سيظهر من جملة على لفظ الظاهر والمقدار
 لان بناء المنادى محذوف فيشبه العرب فيجوز ان يكون تابعاً لفظاً للفظ
 وتنصب جملة على محله لان حق تابع المسمى ان يكون تابعاً لمحلده وهو هنا
 منصوب المحل بالفعولية نحو يا تميم اجمعين والتماكد ويا زيد
 استغنى العاقل والعاطل والصفة واقترن على مثالها لانها اكثر واشهر من غيرها
 بشر وبشرية عطفاً للبيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف
 المتع وخلفاء عليه والليل ابن احمد وهو استناد سبويه في المعطوف
 بحرف المتع ونحو يا عليه فتنازل الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف
 في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية على تقدير
 مباشرة حرف النداء له وفي الصفة او ما يقوى مقامها ولكن لما لم يباشرة
 حرف النداء جعلت تلك الحالة امر يا نصارت وفعلاً ويا عمرو بن العلاء
 الفروع المقادى المقام على التليل بخلافه النصب مع تجويزه الرفع فانه
 لما استغنى فيه تقليد حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً
 فله حكم التسمية وتابع المبنى تابع لمحلده ومحلده النصب والوجه كسر المجرور ان
 كان المعطوف المذكور كالحسن او كعاصم الحسن فيجوز نزع اللام عنه
 فكما الخليل

فكما الخليل اي يا ابو العباس مثل الخليل في اختيار رتبة الامكان جعله منادى
 مستقل بنزع اللام عنه والاي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
 الحسن فيجوز نزع اللام عنه مثل النجم واقصق كافي عمرو اي ابو العباس
 مثل اي عمرو في اختيار النصب لامتياز جعله منادى مستقلاً والمضارع
 عطفاً على الفقرة اي وتوليع المناوئ المسمى على ما يرفع به المضاف
 بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت توليع مضاف منادى تنصب
 تنصبها اذا وقعت توليع اي لان حرف النداء لا يباشرة كما مثل يا تميم
 كالمهم في التاكيد ويافيد المثال في الصفة ويا زيد ابا عبد الله
 البيان ولا يعنى المعطوف بحرف المتع دخول يا عليه مضافاً لان اللام
 يتبع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير
 ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المتع دخول يا عليه
 فغيره المعطوف الذي لا يتبع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما
 حكم المنادى المستقل الذي يباشرة حرف النداء وذلك لان البدل هو
 لقصوره بالذكر والاول كالطوطية للذكر والمعطوف المحض منادى
 مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء
 مقدم فيه مطلقاً اي حال كون كل منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد
 من الاحوال اي سواء كان مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف

او كرتين فالبدل مثل ياريد عمر و ياريد احمد و ياريد طاهر
 جيل ياريد رجلا صالحا والمعطوف مثل ياريد عمر و ياريد احمد
 ياريد وطاهر ياريد رجلا صالحا والعلم اي علم المنادى البقي على النظم
 اما كونه منادى فلا ان الكلام فيه وانما كونه مبتدأ على النظم فلما نفهم
 من اختيار النظم البقي عن جواز النظم لا يكون الا في البقي على النظم الموصوف
 يابن مجر عن الثاني او ملحق بها اعوانا بنة بدلا لخلل واسطة بين الابن
 وموصوفه كاهو مبتدأ ودر الى الفهم فيخرج عنه خويا زيد الظرف يبارك
 موصوفه كمال كون الابن مضافا الى علم اخر لكل علم يكون كذا لا يجوز
 فيه النظم لما عرفت من قاعدة مبتدأ لا يفرق على ما يرفع به لكن يختار في
 لكثرة وقوع المنادى المرافق لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتحقيق
 فنفقوه بالفتحة القوية حركات الاصلية لكونه مفعولا به فانه يرفع
 باللام اي اذا اريد نداءه مثل يا ايها الرجل بتوسط اقوم هاء بين
 مفعول به حرف نداء والمنادى المعرفة باللام معرفة من اجتماع التثنية
 بد ناصلة هذا الرجل بتوسط الامر من معا والتزم معنى التثنية في الرجل
 فان كان صفة وقعها جواز الامر من اعرف الوقع والنصب كما مر لانه امر
 مثلا هو المقصود بالنداء فان لم يرتفع ليكون حركة الاعرابية موقوفة للحركة
 البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء
 وهذا خبر

فان جواز النظم

مسمى
 في
 هذا
 جازي

وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولما
 لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم من تلك القاعدة وتوابعه
 بالجر عطف على الرجل اي والتثنية في وقوع الرجل مضافة او موقوفة
 نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل والمثل لانها توجب منادى
 للمعرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بنا
 على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهو اجتماع امرين احدهما
 كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما انهما للكمة في الله لان اصله
 الاله محذوف التهمة وعوضت اللام عنها الله ثم اخرجت
 اللام واللام فصار الله ولزم من الكلمة لا يقال في سعة الكلام لانه
 ولما لم يجمع هذا ان الامر في موضع اخر انصرف هذا الاسم بلام الجواز
 ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والشمس وان كانت الامة لا يرفع فيه لكن
 ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا
 عن الضمة لان اصله الناس لكن ليست لازمة للكمة لانه يقال ناس
 في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال بالنجم وبالناس ولعدم جريان هذا
 القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا الله يثبت قلب وانت بحيلة بالو
 عن الامم ليست عوضا عن محذوف وان كانت لا ترفع للكمة بحكم عليه
 بالشدوز ولما في الغد جان وقولهم فيا الغلامان اللذان فريانا كما
 وسمي به في الله في الغد جان

ان كسبان في الاستقاء الامرين عليها حكمه بانه اشد شذوذاً من ذلك اي
 وجاز في مثل ياتيم تيم عدل في تركيب تكرير فيه للمنادي المعروف
 صيغة في الشارة اسم مجرور بالاضافة في الاول القم والنصب وفي الثاني
 النصب حسب اما القم في الاول فلا تامة سادى مفرج معرفة كما هو الظاهر
 والنصب على انه مضاف الى عدل المذكور وتيم الشارة تأكيد لفظي فاصل
 بين المضاف والمضاف اليه وذلك من هب مسبوقة او مضاف الى عدل
 المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب اللزوم والشيء في الجان الفصح كان
 النصب على ان يكون في الاصل ياتيم بالقم تيم عدل ففتح ابتداء النصب الثاني
 كافي لا يدان عن يمين النصب في الشارة لانه امتناع مضاف او تابع
 وتعلم البيت ياتيم تيم عدل لا اباكم لا يلقينكم في سورة عمر والبيت للمير
 حين امر عمر بن الخطاب ان يحجوه فقال جرحي خطا بالبيت تيم لا تترك
 في ان يحجوه في يلقينكم في سورة او يحجوه من قبل يغير مهاجته اياهم و
 لما في المضاف الى ياء التكلم بحرفه وجوه اربعة تقع الياء مثل ياتيم
 وسكونها ياتيم واسقاط الياء الكسرة اذا كان قبله كسرة
 احتراز عن غوايات مثل ياتيم وقبلها الفاء غوايات واما هذا الوجه
 يقعان في الثاني لان التام موضع الغفيف لان المقصود غيره فيقصد
 لغرض من التام بسرعة ليتخلص عنه الى المقصود من الكلام فحذف ياتيم

لوجين

لوجين حذف الياء وايقله الكسرة وليد عليه قلب الياء لان الالف
 النقية اخف من الياء والكسرة وهما في هذا الوجهان وان كانا واقعين في
 المنادى المضاف الى ياء التكلم لكن لا يقعان في المنادى كذلك في غير
 عليه المضاف الى ياء التكلم واشتهر بها تبدل الشهرة على الياء الغنية
 بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو يا عدو وقد جاء شاذ في المنادى
 يا عدو بالفتح بخلاف الالف الكسرة بالفتح عن الالف ويكون المنادى
 المضاف الى الياء للتكلم بالهاء في هذا الوجه كلها واقفا في حالة الوقف
 تقول يا عدو يا عدو يا عدو يا عدو يا عدو يا عدو في اربعين الوقف والاصل
 وقالوا في الغريب في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجه الاخر بعد كسايه
 ما اضيف الى ياء التكلم مع وجه آخر زيد عليها الكسرة استعمال في
 في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ايت ويا ايت ايضا بادل الياء الثانية
 فها وكسراي حال كون التام مفتوحة على وقف حركة الياء او مكسورة قلنا
 الياء قد جاء القم ايضا نحو ايت ويا ايت لم يجرها جرحي للمعرفة
 ولم يذكره للصنف للقلّة وقالوا يا ايت او يا ايت بالالف بعد التام
 بين العوضين دون الياء قالوا يا ايتي ويا ايتي احتراز عن الجمع بين
 العوضين والعوض عنه فاذن غير جائز وقالوا يا ايت ويا ايت عتم خاصة
 هذا الاختصاص بالنظر الى المقام والقم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال

انما ياتيم يا ايت

لا بالنظر الى الابدان ايضا فاعلم يقولون يا بنيت امم ويا بنت علم على الوجود
 الامر بعبارة مثل باب على فقالوا يا بن امم ويا بن امم يقع الياء وسكونها
 ويا بن امم ويا بن امم حذف الياء ولا كفاها بالكسرة ويا بن امم ويا بن امم
 بالمد الياء الفا والواو ياء وبعدها شدة في المد في المضاف الى ياء المتكلم
 يا بن امم ويا بن امم حذف في الالف ولا كفاها بالفتحة لكثرة الاستعمال
 وطول اللفظ وقيل للتخفيف ولما كان من خصائص الترخيم شدة
 في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز في وقوع في سعة الكلام من غير ضرورة
 الشعرية وعت اليد فان وعت الياء ضرورة في الطريقة الاولى وهو في
 او غير المنادى وعت ضرورة في الطريقة الثانية وفي سعة الكلام
 وهو في ترخيم المنادى حذف في اخره او في اخر المنادى تخفيفا او في اخر تخفيف
 الالف اخرى مقضية الى حذف في التثنية للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك الترخيم
 مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقاسية ويمكن
 حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والقيود
 المرفوعة الى الاسم وشروطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير لا يقل او
 شرط ترخيم المظهر ان كان وقعا في المنادى على تقدير انما في امثلة اربعة
 ثلثة منها مدحمة وهي ان لا يكون مضادا حقيقة او جكها في خلافه البنية
 بالشان ايضا ان لا يمكن الحذف من اللفظ لانه ليس اخر اجزاء المنادى
 نظر الى هذا

نظر الى هذا لان التثنية لا يشر الى اجزاء المنادى نظر الى اللفظ فانتبه الترخيم
 فيها بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا بغير وسر باللام لعدم ظهوره في التثنية
 فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الملقى هو من خصائص المنادى
 ولا مقصودا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي في الحذف ولم يذكر المدحوب
 لانه غير محل في المنادى عند وقوعه في بعض النسخ فيكون قد تصرف في
 التثنية مع ان وجه اشتراطه عند خوله في المنادى ظاهر وهو ان لا يطلب
 فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اعطاهم للفتح فلو يناسب الترخيم
 للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغيب وشرط الترخيم
 احد الامرين وجوبين وهو ان يكون المنادى اما علما او زيدا على ثلثة
 احراز لان تعليلها ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة ذلك العلم مع انه شمرته
 يكون فيما بقي منه دليل على ما القى وزيادته على التثنية ليدل على نقص
 الاسم الذي في حكم العرب عن اقل ابنية العرب بل علة موجبة واما
 اسمها فباسباب التثنية وان لم تكن علما ولا زيدا على التثنية لان
 وضع التثنية على الاول فيكفيه اذ في مقتضى السقوط فكيف اذ وقع موقعا
 يكسرها سقوط الحرف الاصلى ولم يبق الايقاع في ثلثة وثلاثة بعد الترخيم
 على حرفين لان نفاة ذلك ليس الجواز في الترخيم التثنية كان ناقصا من
 ثلثة اذ التثنية كلمة اخرى برسمها ولا يرجم بغير ضرورة منادى لم يستوف

الشريطة المذكورة اما شدة من نحو يا صاح يا صاح مع شدة في الوجود في ترجم كثيرة
 استعماله منادى ولما فرغ من بيان شريطة اشترط في بيان كية المحذوف بسببه يقال
 فان كان في آخره او آخر المنادى زيادتان كانتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما
 زيدتا معا واخرى به عن نحو ثمانية ومجانب فان الياء والتون فيها زيدتا اول
 شريطة شتاه التانيث فلم يحذف منه الا الآخر كما سماه او جعلها فعلا من ان
 او ثمن كما هو مذهب سيبويه لانها في اسم فاعل على ما هو مذهب غيره لانه
 يكون من باب عار ومروان اما في آخره حرف جمع او جمع اصل لتبادله الى الذ
 لان الغالب في الحرف الصحيح الاصله فيخرج منه سبعة لانه لا يحذف منه الا ثلثا
 وهو اعظم من ان يكون حقيقة او كفا فيشتمل مثل مودى وسعد فان الحرف الاخير
 من خلفه في الصحيح في الاصله قبله مدة اى الف او د او ياء ساكنة تخرج كما قبلها
 من جنسها واللام في المدة التي لا تليها من الالف الذ من لغتها وكذا في ما يخرج
 عنه نحو حمار فانه لا يحذف الا الحرف الاخير وهو اى والغال ان في آخره حرف
 قبله مدة اكثر من اربعة احرز من الحرف كنصور وعمار ومسلمين لثلاث
 يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل اربعة الحرف واما لم ياخذ
 هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو شون وقلون برخم يحذف
 زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترقيم حذف متاخر الحرفان الا
 في كلا القسمين هما في الاقل فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتهما
 واما في الزيادة

واما في التثنية لانه لما حذف من الحرفين مع محبة واصالة حذف المدة الزائدة لثلاثين
 الشل التثنية حلت على الاسد واليت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيت
 شريطة الترقيم انه لا يكون مضانا ولا جملة مثل بعليك وخمسة عشر بعليك
 حذف الاسم الاخير فيقال في بعليك يا بعد وخمسة عشر يا خمسة لثلاثين
 منزلة تاء التانيث فيكون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بعليك بعليك
 وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلاثة فحذف واحد اى في حذف حرف
 في حذف حصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حارو يا مال
 في يا حارو ويا مال وهما اى المنادى المترجم في حكم المنادى التانيث بجميع اجزائه
 فيحذف الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترقيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال
 الاكثر فيقال في يا حارو يا حارو بكسر الهمزة على ما كان قبل الترقيم وفي يا حارو
 يا حارو ويا حارو مطرفة بعد حصة في يا حارو يا حارو ويا حارو بعد حصة في يا حارو
 قد القليل اى يجعل المنادى المترجم على الاستعمال الاقل اسماء مترسدة كما
 لم يحذف منه شيء فيكون للمدة بناء واعلا له وتخرج حكم نفسه لاحكام الالف
 فيقال يا حار يا حار كان اسم مفرد معرفة بتراسه فيضم ويأخى لانه لما جعل
 اسماء مترسدة صارت الواو مطرفة بعد القيمة فيخرج تليق الواو بقاء وكبرت متاخر
 كاد في ادليو يا حار لانه لما جعل كرا اسماء مترسدة او تقع مانع الاعلا
 وهو وقوع المتأخرين بعد الواو فان قلبت الواو الفاء فحرفها وانفتح ما قبلها

وقد استعملوا في العرب صيغة النداء بمعنى يا خاصة في المندوب كانه لا يدعى
 عليه سواها لكونها اشهر صيغها كانت اولها بان يتوسع فيها استعمالها
 في غير المندوب في اللغة تعبت يبك عليه احد وبعد بحاسنه ليطلع
 الناصح ان مودته لم يظلم بعد وفي البكاء طيشا كذا في النصح وفي الاصطلاح هو
 المصحح عليه ويرد او مع ما يراه او في المصحح عليه عما يفتح على عدمه كالمست
 يبك عليه المندوب والفتح عليه وجود ما يفتح على وجود عند فقد التفتح عليه
 عدما كالمصيبة والحسرت والويل للاسفة للمندوب فقد الملت فالحسرت مثل
 تقسم المندوب مثل يا فيدا ويا عرويه مثل يا حسرتا ويا مصيبتا وويلك
 واختص المندوب بوجها من المندوب لعدم دخول عليه بخلاف يا فانا مشقوك
 بينهما وحكماء حكم المندوب في العرب والبناء حكم المندوب اي مثل حكمه
 يعني ان وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المندوب في الاعراب والبناء
 مثل حكم القسم من المندوب كما ان كان مفردا معرفة يفهم وان كان مضافا او
 مشبها به ينصب ولا يثنى من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المندوب
 ليردانه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا لمعرف وجاز لك زيادة الالف في
 آخره اي في المندوب ليد الصوت للطلب في النديه فان خفت البسرا التباس
 ذلك للفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الحرفي مدحا ناس بحركة اخرها
 المندوب من كسرة او ضم كما ان اسرعت ندبه غلام مخاطبة قلت واغلا ملكيه

لا يندب ملكا

لا واغلا ملكا لا لتباسه بغير غلام مخاطبة وان اسرعت ندبه غلام جماعة
 المخاطبين قلت واغلا ملكا ان لم يسم اصله القسم واغلا ملكا لا لتباسه بندية
 غلام مخاطبين اثنين وجاز ذلك التماسا في افعالها المندوب في حال الوقف ليس لها
 ولا يندب من قسم المندوب والمصحح عليه عدما لئلا يسم المندوب الذي
 اسرعت المندوب في المندوب بمعرفة فندبة والتفتح عليه فلا يقال واغلا
 انما اسرعت بهذا اللفظ سدد بخاصة نقل الذهن اليه ويعرف به ليعبر انما
 بالمندوب عليه واسم الحاق الالف بصيغة المندوب بل يجب ان يلحق بالوصف
 مثل واغلا الطويل ان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه
 لا يندب به لتمام المضاف فهو كاجزء من الالف فانه يحسن ما بعد تمام الوصف
 للتخصيص والتوضيح اجاز مثل يا امير المؤمنين او لم يحسن مثل واغلا الطويل
 ليوثر فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
 في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لانه اعم منه من جهة
 المعنى لا في احوالها فان العلو هو زيد الاخر بخلاف المضاف والمضاف
 اليه فاما معاربان ومكي يونس ان اتصاله بالصفة لانه في حال الوقف والجمعي الشافعي
 والمراء الفذم ويجوز لتمام من يندب حذف النداء كما ان كان مضافا مع اسم
 المحسن ويقع به ما كان نكرة قبل النداء وسواء نفع بالنداء كذا رجل او لم يفع
 مثل يا رجلا لان ندائه لم يكثر كغيره لانه العلة لوجوه عند عرف النداء لرسى الله

وهو

لا تسمى بالاسم الا ما لا يوصف بالصفات والصفات والصفات
 لان المطلوب فيها ما لا يوصف وتطول الكلام والحذف بنا فيه في هذا المعاني
 التي هي في حلقه حروف الالف العلم سواء كان مع بدل من حرف الالف كلفظ المدفأ
 لا يصدق منه اللفظ ابدال الهمزة المشددة منه في الهمزة او غير بدل في حرف الالف من هذا
 اي يا يوسف واللفظة اي اذا وصف بذات الاسم فربما اقول اي يا ايها الرجل او يا الموصوف
 بذات الاسم فربما اقول اي يا اي هذا الرجل فربما في الحذف من اي يد من غير ان يتصف
 بهذا الاسم والمضاف اليه معرفة كانت في الاسم زيد افعول كذا والموصوف في ذلك
 لا يزال الحذف احسن الى ما المسمى في شدة تعلقها بما انت دبا ياك وشدة حذو حرف
 من اسم القسوة اجمع ليل اي صرحا بالليل حذو حرف الالف مع انه اسم
 شدة وفانما له الصفة اسم القسوة كبرية وفيه اندخول اي يا حذو حرف الالف
 وقع في اللفظ على ان اسم الالف في قوله وقال اندخول حذو حرف الالف عن الحذف مع
 انه اسم شدة وفانما في اطراف كرا اي يا كرون وفيه شدة وفان حذو حرف الالف مع
 اسم القسوة في ضم غير العلم قيل في قوله يعبدون بها الكرون ويقولون اطرف
 كرا اطرف كرا ان الساقية في القرية فيسكن ويطلق في صياح والمعنى ان
 الذي هو كبريتك قد اصطلح وجعل القرية فلا تعلق في حذو حرف الالف في القيل
 جاز الخوايا الحمد والتعظيم في اللفظ اندخول في حذو حرف الالف اي يا قوم احمدوا
 والقرية استمع وقل يا علي الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بشدة الاسم فانه

يسمى

ليس من هذا الباب فان ان تاجية المصنف عادت نونها في لام ويسجد وافعل مصنف
 يقطع نون في الغيب الثالث من تلك المواضع الاسمية التي يجب حذف نون
 بدنيها ما اي مفعول به اضري تدبر عامله التاجية على شريطة التفسير
 الشريطة والشرط في معنى واحد واضافة الى التفسير بما فيه اي اخر عامل بناء على
 شرط وهو التفسير العامل بما بعده وانما يجب حذف نون احتراز عن الجمع بين
 التفسير والمفسر ربما وما اخر عامل على شريطة التفسير كل اسم بعد
 فعل او شبهه احتوز غير غوزيد ابوك ولا يريد ان يلبس الفعل او شبهه
 متعللا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد غوزيد امر
 ضربه وزيد انت صار به مشتغل ذلك الفعل او شبهه عند من العمل
 في ذلك الاسم بضمير اي باله في ضمير او متعلقا او متعلق غير متعلق
 ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه
 فادخل العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر حيث لو سلب
 غير رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد المصنفين
 الفعل وشبهه بعينه او مناسب او عينا سبه بالقرينة او الزوم لضمير
 اي نصب احد هذين المصنفين الفعل او شبهه بالاسم بالمفعولية كما هو الظاهر
 للبناء من فاعل الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج غوزيد انضمت ويقيد الفاعل
 عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج غوزيد ضربه فان المانع من عمل

الاسم

ذلك الاسم

لا يقال لم يذكر بدوا معمولة

الابتداء و مثل اثناع عشر الطلب اذا وقع على الاسم المذكور بالمعاني
في نحو من اقل من اربعين مثل حريت فاذا زيد بضمه عرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا المفاجات لا يدخل الامل الجملة الاسمية غالباً وما وقع تحت الظرف
من ان اذا المفاجات يلزم بعدها الاسمية فالمزيد يلزم الاسمية فليكن
بعد في فلا تناقض فيختار القبح في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف
جملة تؤوليها على جملة الفعلية متقدمة فتناسب اي لرعاية التناسب
بين الجملة العطفية والجملة العطفية عليها في كونها فعليتين نحو حريت
فزيد لا تليق فبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم يلقا ولن من
تأخر الجملة اذ هي ماملة في المضارع ولا يقدح في قولهم الضعيف في العمل نحو
ضربته ولا زيد ضربته ولا علم ان زيد ضربته الا تاريباً وبعد حرف لا
ستفهام نحو ازيد ضربته وانما قال حرف الاستفهام لان مختار الرفع
في اسم الاستفهام نحو من زيد كونه ولم يقل هو في الاستفهام ليشتمل
نحو هل زيد ضربته فانه يجوز ان استقبل النجاة لاقتضاه لفظ الفعل لا
بعقود في الاصل فلا يكتفى فيه بتقدير الفعل وبعد ان الضمير في الذلة
على المجازة في الزمان فاذ عكس الله تلافاه فأكبره وبعد حيث الدلالة
على المجازة في المكان نحو حيث زيد كونه فأكبره وفي ما قبل الاسم والتمهي
بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الاسم والتمهي نحو زيداً ضربته وزيداً

لا يقال

لا تقربوا انما اختير في هذا الموضع اي ما بعد حرف الاستفهام او الشرطية حيث
فما قبل الاسم والتمهي القبح في الاسم المذكور او في هذا الموضع مواقع الفعل
اي موضع وقوع الفعل فيه اكثر فاذا قيل الله سيم المذكور وقع فيها الفعل
تقديره والافق وكذلك يختار القبح في الاسم المذكور عند حرف ليس
المضمر اي التباس ما هو مقدر في حال القبح لكن لا من حيث هو مقدر في
هذا الحال بل من حيث هو خبر فعال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم
المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود وصفة لا تقع على القلة للمعنى
المقصود بالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مقدر على تقدير القبح
وصحيفة لا يبينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يجهلها
معاشل قولهم انا كل شئ خلقناه بقدر يناسب كل على الاضمار بشرطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً للقبح
في ذلك المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبر
وهو خبر المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق لتابعه الحكم
على كل شئ مخلوق لتأنيده بقدر فانه توهم كون بعض الاشياء الموحدة
من مخلوق الله تعالى كما هو هذا المعترلة في الافعال الاختيارية للعباد
ويستوي الامر في الرفع لا والقبح فالتكلم ان يختار كل واحد منهما
بل تفاوتت في مثل زيد قام وعمرى كرمته اي عند اوفى راسه ونحو ذلك

اعلم ان
بعض
الامور
التي
تكون
على
العلم
بشيء
منها
فان
العلم
بشيء
منها
لا
يكون
على
العلم
بشيء
منها

والأول يصح العطف على الضمري لعدم الضمير في مستوي الشعران أي
الرفع والنصب فيما لم يعطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة
ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعها بالاستدراك
فتعتبر تقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التماس فيهما فلو ارفع
تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون
فعلية فتعطف على الضمري وهي فعلية فان قلت التسمية من الحذف
مرفوعة للرفع قلنا هي معارضة بقدر العطف عليه فان لا تفاوت في
القرب والبعد بينهما ان الكبرى انضمت بنية غير مفصولة عنها قلنا
هذا اختيار الشافعي قلنا اعلم انما المبدأ في الضمير اقرب ويجوز البصر به
الاسم المذكور كونه مصدر في الشبهة المأخوذة ههنا ان ولو كان اما وان كما
من في الشرط فكلهما اسبوعين اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب الطلب كذا يجب حمل نصب بعد عرفا الحضور وهو لا يوافق
دلوما والاولا عما يجب النصب بعدها الوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقدير
فان زيد خبرية صرحت بمثل خبر في الشرط والاول خبرية مثل الخبر في
الحضور وليس مثل ان يذهب به من ادعى من باب الاخبار على شرطية
التفسير فان زيد خبرية وان يذهب في بابي النظر انه في الضمير على
شرطية التفسير والاختلاف فيه النصب فوقع الاسم المذكور فيه بعد
الاستفهام

الاستفهام لكن يظهر بعد تفرق التفسير انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعد فعل
مشتغل عنه بضمير لكن ليس بجنس لوساطة عليه هو واسم سبب النصب لان وجهه لا يعمل
فيه النصب وكذا التماسه اعني ان هبة فان قلت لا يعمل التماس في ان هبة فليقل
ان هبة مثل بلالين او اذهب على صيغة المعلوم فيكون قد مر ان بلالين اسمها لا هبة
او بلالين اسمها لا هبة بل اذهب على صيغة المعلوم فيكون قد مر ان بلالين اسمها لا هبة
بلالين مع اتحاد ما استند اليه والاختلاف بها وكذا موقوف ما كان الاسم كذا فان رفع
لازم اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصب غير جائز بالمعوقية وليس من باب الاختصار
على شرطية التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب وكذا اي شك ان يذهب به قوله
تعالى كل شيء فعلوه في الزمان في تحايف اعمالكم ففعلوه من باب الاختصار على شرطية التفسير
لان لو حمل جعل منه لصار التقدير برفع كل شيء في الزمان فيقولون في الزمان كان
مستغفرا بفعلوا من انهم لان محاذيهم اي اسمهم ليست محاذيهم لانهم لم يرفعوا فيها فعلا
بل الكلام والكتابة او قولهم فيها كتابة اي فعلهم وكان صفة لشيء مع انه خلاف ذلك فان كان
بمعنى المقصود ان المقصود ان كل شيء هو فعلوه لهم كائن في الزمان مكتوب فيها موافقا لقوله
تعالى وكل ضيف وكما يستظهر لان كل شيء كائن في محاذيهم اي اسمهم ففعلوه لهم فان رفع
لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في
فعلك ارفع على ان هبة ليست بصفة بل هي فعلية لكونها ثابتة في الزمان بحيث لا يتغير
صغيرة وكذا كبرية واعلم ان قد سبق ان الاسم المذكور ان كان بعد الفعل المشتغل عنه

او متعلقه اصل او نهيا ما لم يجرى فيه النصب والفاء من ان قوله تعار التواضع والذلان فاجلده
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان الفاء انما تنصب على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فانما تنصب الفاء الى ان تحلوا الاخرجه عن القاعدة المذكورة لتلاياهم اتفاق الفاء على
غيره فصار ما شال الصم الى ما تحلوا الاخرجه منها فقالوا انما تنصب الفاء الى ما قبلها وكل واحد
منها ما يجرى الفاء فيه من تنبذ يعني الشرط عند المكون الالف واللام
في التولية والاولى من تنبذ موصولا في معنى الشرط واسم الفاعل الذي
موصولة كالشرط في قوله لا تجزأه والفاء الدخلة عليه مرتبطة بالشرط
لذلك لا تنصب على النسبة للجر وتدل هذه الفاء لا تقول ما في حقها فيما قبلها فتنصب
تسلط الفعل المذكور بعد على ما قبله فتعني قبله الى غير ذلك لا يجرى
مستقلان حال سببه انما في التولية من الفاء وفي الضمان والرتبة عطف
عليه والتجريد في الحكم التيسير والرتبة في ما ينزل عليكم بعد وقوله فاجلده
في جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عند التيسير الى ان ثبت
فيها فان جلد وان قبل فانها في النفس وجزء الجملة الاخرى فيمتنع
الشرط فلا يدخل في الضابط فتعني الرفع والاذى وان لم يكن الفاء
بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلية تحت الفاء
بطلة فالجملتان فيهما النصب واخيرا النصب باطل في فناء الفاء على
الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الية جملتين تعني الرفع

الرفع

لا يعمل في هذه الجملة صح

الرفع

الرفع من هذا الوجه التي يجب حذف ناصب الفعل فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لمضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخفيف شئ من شئ او تعجيل
منه في اصطلاح النحاة معقول اي اسم يدل عليه النصب بالفعلية فتعذر
تحذير اي غير هذا المعنى تحذير فيكون فيكون مفعولا لا مفعولا او ذكر تحذيرا
فيكون مفعولا لا مفعولا اي ما بعده او ما بعد ذلك المعول او ذكره من مفعول على
صفة المعول عطف على خبره او ذكر القدر فان قلت فعل هذا لا بد في المعطوف من خبر
كما في المعطوف عليه فلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المقدر بوضع المفعول ان تقدير الكلام
او مفعول تقدير انق كقولهم الا انه وضع المحذير منه موضع المفعول العائد الى المعول
اشعاره بانما يحذف منه لا محذير مثل انق نفسك والاصل ضم حرف الفعل
لقد تم التوضيح فصار لفظ الى اصل وهو ضمير لا ضمير متصل بل
فصار اياك والاسد اياك اصل اتقوا والاسد ضمير اجتمع الضمير في كل واحد
وعمل عن التمام الى نقطة النفس فصار اياك والاسد اياك وان تحذف
شاكلا لاول نوعي التحذير ومعناها بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك
نفسك عن حرف الادب وهو ضربه بالعصا بعد حرف الادب عن نفسك وعلى
التقديرين المحذير هو الاسد والمخوف فان للاربعين تعجيل الاسد او التحذير
من نفسك تحذير من هذا التحذير في انما والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه
اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقديره اتق في اقل النوعين

الرفع من هذا الوجه التي يجب حذف ناصب الفعل فيها التحذير وانما وجب حذف

كالتصديق والمجد ومنه ما حمل عليه أي على البهيم لا شتر كما هو في زمانه
 فخصت به من أفاضل البشر ونظر في المكان أن كان المكان مبهما قبل ذلك
 أي تقدير في محل على الزمان البهيم لا شتر كما هو في الأفعال فوجست خلفه والـ
 أي أن لم يكن مبهما بل يكون محدد وذلك بتقبل تقدير في الزمان يمكن
 على الزمان البهيم لا شتر فمما زانا وصفة فوجست في المجد ونفس البهيم
 من المكان بالجهات الست وهو امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
 وما في معناها فان امام زيد مثله في شغل جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع
 الا فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا لتفسير بعض الظرف والكناية
 الجارية نصبها قال وجعل عليه أي على البهيم الفسر بالجهات عند ولدى
 وشبههما نحو دون وسوى لا بهما أي لا بهما عند ولدى ولم
 يذكر جعله حمل شبهها عليه لان حكمهما في بعض الشخ لا بهما
 كما هو الظاهر وكذا حمل على البهيم من المكان لفظا مكان وان كان معناه فوجست
 مكانه لكثرة في الاستعمال مثل الجهات الست لا لا بهما وكذا حمل
 عليه ما بعد دخل وان كان معناه فوجست البهيم لكثرة في الاستعمال لا
 لا بهما على الاصح أي على من هذا الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
 لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله في المجرى كذا في كثره
 استعماله وهذا على ما نزل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
 ولا شتر

ولا شتر ان معن الدخول لا يتم بدون الدبر وبعد تمام معناه بها يطلب
 المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر ما منه مفعول
 لا مفعول فيه وهو ما بين يدي ذلك ان كان الفعل مستمرا كما في شخص في موضع فبفتح ان
 ينسب المكان شامل له والغير فانه اذا قلت ضربت زيد في الدار التي
 جرت من البلد فالحق ان الفعل لا يتناول الا باليد في الدار كذا في كثره ان تقول
 ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدبر ليس كذلك فانه اذا قال
 الدخول في البلد دخلت الدبر لا يصح ان تقول دخلت البلد فنسبة الدخول
 الى الدبر ليست كنسبة الافعال الى امكنها التي فعلت فيها فانه يكون
 الدبر مفعول فيه بل مفعول لابه وقيل معناه على الاستعمال الاصح
 فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فوجست دخلت في الدبر صحيح لكن
 الاصح استعماله بدون في وتعمل عن سبويه ان استعماله في شاذ
 وينصب أي مفعول فيه بعامل غير بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
 في يومين قال من صرت اليك صرت يوم الجمعة وبعامل مفعول على شرط
 التفسير نحو يوم الجمعة صرت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في القول به
 المفعول له هو ما فعل لاجله أي لفصل عميله او بسبب وجوده وخرج
 به سائر المفاعيل عما فعل مطلقا اوبه اوفيه او مفعول أي حدث
 مذكور أي لفظة حقيقة او على ما يخرج عنه ما كان فعلا مقدرا

المفعول به

كما ان قلت تأديبا في جواب عن قال لم ضرب زيد فتقول لم يضرب زيد كقولك
نحو اعجبني التأديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي
نعل الاجل منه كقولك في الجملة كما ضربت زيدا قلنا المراد لم يضرب معه فان قلت
هو مذكور معه في ضربته تأديبا قلنا المراد لم يضرب معه في التوكيد الذي هو
ويردح غرض التأديب الذي ضربته الاجل الامم الا ان يرد ذكره معه
مع الفعل فيه مثل ضربته تأديبا كما في المثال لما فعل لقصد تحصيله فعل
وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويتوابع عليه وقعت
عن الحرب جينا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الحرب والقائل يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير دخل
في المفعول المطلق في الفاعل فاعطاهم الزجاء فان اي المفعول له عند
اي عند الزجاء مصدر من غير لفظ فعل فالقعود في المثالين المذكورين
انتهى بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جينا او ضربته ضربا
وقعدت قعودين وروى قول الزجاء بان حقه تأويل فوج بوج لا بد
فحقيقته الا ترى حقه تأويل الحال بالظرف من حيث ان مفعول جينا
كجاءه زيد في وقت الزكوب من غير ان يخرج عن حقيقته وشرط نصبه اي
شرط انتصاب المفعول الا بشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكترام
فقولك جنتك للسمن ولا كركمك الزكوب عند مفعول له على ما يدل عليه جينا

وهو ان يرد ذكره معه مع الفعل فيه مثل ضربته تأديبا كما في المثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويتوابع عليه وقعت عن الحرب جينا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الحرب والقائل يكون المفعول له مفعولا مستقلا غير دخل في المفعول المطلق في الفاعل فاعطاهم الزجاء فان اي المفعول له عند اي عند الزجاء مصدر من غير لفظ فعل فالقعود في المثالين المذكورين انتهى بالضرب تأديبا وجبت في القعود عن الحرب جينا او ضربته ضربا وقعدت قعودين وروى قول الزجاء بان حقه تأويل فوج بوج لا بد فحقيقته الا ترى حقه تأويل الحال بالظرف من حيث ان مفعول جينا كجاءه زيد في وقت الزكوب من غير ان يخرج عن حقيقته وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول الا بشرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكترام فقولك جنتك للسمن ولا كركمك الزكوب عند مفعول له على ما يدل عليه جينا

وهذا كما قال في الفعل فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا من اصطلاح
تقدير الام لانها اذا علمت لزوم الحرب وجب الام بالذكر لانها الفاعل في تعليل
الافعال فلا تقدير غيرها من نحو من والباء او في مع النجاء من وتعليل المفعول له
كقولك تعا خاشعا تصدقنا من خشية الله وقوله تعا فظلم من الذين هادوا
حربنا وقوله ما ان اشرارة دخلت النار في هرة او اجلها لما كان تقدير اللام
عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقائها في اللفظ
في الحاجة وابقائها في النية الشرح بل الحاجة اليها انما يكون في حذفها من
اللفظ ولهذا قال واشيا يجوز حذفها ولو كتف باجمع فهو الفاعل لا تقدير
فيوز حذفها كما يجوز ذكرها ان كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينيا نحو
جنتك للسمن لفاعل الفعل المفعول به اي تعد فاعله وفاعل عامله احترقها اذا
كان فعلا لغيره فخرجت لك الحيت اياي ومقارنا له اي المفعول الذي كور في الوجه
اي بان تعد زمانا وجودها هو ضربته تأديبا او زمان الضرب والتأديب
واحد ان لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود واحد في بعضا
زمان وجود الآخر فوعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل اعني القعود
زمان المفعول له اعني الحرب ونحو شهدت الحرب ايقاع الصلح بين الفريقين
فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني شهدت
الحرب واحتراز زيد في القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو كركمك

القوم

اليوم لو عدى بذلك اسير في انما اشترط هذه الشرط لا يقر بهن الشرط
 يشبه المصدر فتعلق بالفعل بلا واسطه كتحقق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
 شق منها المفعول **المفعول** وهو الذي فعل بمصاحبه بان يكون الفاعل مصاحبا له
 في فعل الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقولاه معه مفعول بالمر
 يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه
 وله والغير المجرور في فعله راجع الى الاسم واعتد عن نصيب عما جوزه بعض
 النحاة من اسناد الفعل الى **المتعلق** اللازم النصب وتركه منصوبا جوبا على
 ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قولنا قد قطع بينكم على قراة
 النصب بقصر المجرور ان هذا اثر او شريف جدا وقيل الوجه ان يعمل بين
 وقد جيل بين العبر والتروان فان مفعول ما الويسم فاعله الغير الرجوع الى مصدر
 او جيل المبتدأ لان بين التروم شرطية لا يقال مقام الفاعل فلي هذا
 الذي فعل بفعل بمصاحبه على ان يكون مفعول ما الويسم فاعله غير جوبا
 المصدر والغير المجرور والموصول هو المذكور بعد الواو ويجوز به عن المذكور
 بعد ضمير كالفاء لمصاحبه مفعول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد
 لاجل مصاحبه وهو فعل وفادته اياها سواء كان ذلك المفعول فاعله نحو
 استوى الماء والنفسية او مفعولا لا كفاك وزيد ويرى وسواء كان الفعل
 لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنى ما لا ذكره زيد اي ما
 تقع

٥

تضع والمرب بمصاحبه لمفعول الفعل شاركت في ذلك الفعل في زمان واحد
 نحو سرت وزيد او كان واحد غير لو تركت الناقه ونصليها الرضعة فلا
 ينتقص بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاني في زيد وعمر فانها لا تبدل
 الاعلى المشارة في اصل الفعل دون المصاحبه اعلم ان مذهب جمهور
 النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل او معناه بتوسط الواو التي تعني
 مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصح واو العطف التي تعني
 معنى المعنى سبب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل كما يدل على الحد
 فيم الفعل واسم الفاعل والمفعول والمفعول المشبهة وغيرها العطف
 ويجوز اي لو عمل العطف ولا يمنع فلا يستقص مثل ضربت زيد وعمر
 البوجب العطفية فالوجه ان اي العطف والتوسط للمفعولية جاز ان نحو
 جئت انا وزيد بالترفع العطف وزيد بالانصب المفعولية والا اي وان
 لم يجز العطف بل يشع نعتين النصب نحو جئت وزيد فان العطف جازع لعدم
 الفاصلة لان ذلك المتصل بالانفصال لا ينعى وان كان الفعل معنويا
 معنويا يسبق من اللفظ وجاز اي لم يشع العطف نعتين العطف جاز لا
 جعل في عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جاز وعمر وهو العطف
 ما لم يرد عمر والا اي ان لم يجز العطف بل اشع نعتين النصب جاز لا
 سواء قولك وزيدك او ما شئت من غير انما اشع العطف فيها لان العطف

ايال

على الغير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف غير واعل الشأن ان السؤال
 عن شأنهما الا عن شأن احدهما ونفسا لآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في
 في هذه الامثلة لان النعتين اشع وما يماثله نعتين ما شئت وزيد ما منع زيد
 ومعنى ما منع زيد ما منع وزيد ومعنى ما منع زيد وعمر ما منع زيد وعمر
 والحال ما منع من النعتين شرح والمحققات بهما وهو ما بين شبهة الفاعل او
 مفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر في الهيئة فخرج ما بين
 فالألت كالتميز واما نقول الى الفاعل او المفعول فخرج ما بين هبت غير الفاعل
 او المفعول كما انصترة المبتدأ نحو زيد العالم اخواته ونعتين المحبسية فخرج
 صفة الفاعل والمفعول فاقبلنا بدل على الهيئة الفاعل او المفعول في مقام
 لان حيث هو فاعل او مفعول به وهذا لا يرد على سبيل منع المخلو لا الجمع فلا يخرج
 منه مثل ضرب زيد وعمر واكن لفظا ومعنا اي سواء كان الفاعل او المفعول
 الذي وقع الحال عنه اي لفظا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
 باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من لفظ الكلام
 سواء كان المفعول حقيقة او حكما اي معنى اي معنى بان يكون فاعلية الفاعل
 او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من لفظ الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه
 والمراد بالفاعل والمفعول به اسم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل فيه الحال
 عن المفعول معه لكونه ومعنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل

ضربت اخي

ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه
 عن الضاف اليه كما ان كان الضاف فاعلا او مفعولا يقع حذفه وقام
 بضمير اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل يتبع ملته ابراهيم
 خيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يقع ان تقول بل يتبع ابراهيم مقام
 بل يتبع ملته ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان الضاف
 فاعلا او مفعولا وهو نحو الضاف اليه فكان الحال عن الضاف اليه هو الحال
 عن الضاف وان لم يقع قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان ابراهيم هو لا مفعول
 مصحح بقوله مصحح حال عن هو لا باعتبار ان الدبر الضاف اليه جزي
 فان دبر الشيء اصله والدبر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار جزي المستكن
 في الموضع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ بتين على صفة
 النسخ المعلوم من باب تفعل وتبين على صفة المضارع المجهول من
 باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه اكمال
 من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
 الا في قولنا فاعل الضاف اليه مثل ضربت زيد وانما مثال اللفظ
 للمفوض حقيقة فان فاعلية تاء التكم والمفعولية زيد وانما هو باعتبار
 هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما المنطوقان حقيقة
 وزيد في المثال فاعل المثال المفعول فاعله فان فاعلية الغير المستكن

في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ونطوقه من غير اعتبار مفعول خارج
 عنه والظرف المستكن مفعولها حكما وهذا زيد قائما مثال المفعول لان
 مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ونطوقه بل باعتبار معنى الكلام
 او التسمية المفعولية من لفظ هذا ولا شك انها ليسا شيئا يقصد اليه
 الاخبار بغيرها عن نفسه حتى يقتصر في نظم الكلام اشياء وانتهى ويقتصر
 به مفعول لا لفظا بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشياء وانتهى المخرج من
 شطوط الكلام المفعولية لوجه وقوع القاييم حاله مفعولية لا لفظية وعاملها
 او عامل الحال اما الفعل المفعول او المقتدر نحو زيد قائما وزيد في الدار
 قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل على الفعل وهو
 تركيبة كاسم الفاعل نحو زيد زاهد كذا وزيد في الدار قائم ان كان الظرف
 مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضرب قائما والصفة انما
 نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستبطن من هو الكلام من غير تصحيح به
 او تقدم كالاشارة والتشبيه ونحو هذا زيد قائما كاسم وكالنداء والتعجب
 والترجي والتشبيه ونحو هذا زيد قائما وليست عندنا مفعول وعمل في الدار
 قائما وانه اسد صائلا وشروطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لكونها
 في الحقيقة عن زو الحال وحق الخبر ان يكون نكرة لان النكرة اصل والعرض
 منه وهو تقييد الحدث المنسوب الي صاحبها يحصل بها والتعريف زيد على العرض
 فان يكون

وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
 التعريف غالبا وليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة في جميع مواضعها
 بل في غالب مواضعها وكثيرها وبيان ذلك ان مولي وتوقع الحال على تعيين
 احد هما ما يكون في الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بوميم
 فارسا او مغيرة غدا المرفة لاستغناء قوله تعالى عما يفرض على امر حكيم
 امر من عندنا ان جعلت امرها لا من كل امر او واقعة في جيت الاستفهام
 نحو هل اناك رجل كذا او بعد الانقضاء للفرع عما جاء في سهل الامر كذا
 او قد ما عليه الحال نحو جاءني رجل كذا او ثانيا عما يكون في الحال فيه خبر
 هذه الامور وغالب ما وقع الحال والكثيرها هو هذا القسم وتوقع الحال
 في هذا الكلام القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقولنا غالبا قيد لاستشراط
 كون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية صاحبها معرفة المشتبه عن تحلفه في
 المورثات في الشرطية وتحتاج الى ان يصرح الكلام عن ظاهرها ويجعل قوله
 صاحبها معرفة مستند وخبر مفعولنا قوله وشروطها ان تكون نكرة مفسر سلبا
 العراك وتبررها لم يفتق على تفصيل لفظي وكان المراد بالامر سال البعث
 او الخليفة بين الرسل وتبريد الامر سلبا مفعول متروكة ولم ير في معنى
 عن العراك ولم يشق اي لم يفتق على تفصيل الدخال اي على انه لم يتم شرب
 بعضها الداء بالدخال والدخال هو ان يشرب ليعبر ثم يرد من العطن الى الخوض

الامر في الكلام
 ان يكون
 في الكلام
 ان يكون

يدخل بين يعينين عطشانين ليشرب منه ما صاه لم يكن شرب منه
 لعل المراد به هي متانق من خلقة بعضها وبعض او المعنى على تفصيل مثل
 الدخال وشرب به وحده وهو مثل فعلته جهلك تناول بالنكرة فلا
 نقصا على قاعدة اشتراط كونها نكرة تأويلها على وجهين احدهما انها ماصلة
 لانفعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراد ويجتهد
 في هذا الجمل الفعلية وقعت جالا وهذه المصادرة موصولة على المصدرية وثانها
 انها مصادرة موضوعة موضع النكرات اي معتزلة ومنفردة ويجتهد فالصوت
 وان كانت معرفة فهي في التقديم نكرة كان حسن الوجه في صورة المعرفة
 وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محذوفة لم يكن فيها
 تفصيل شائبة بما سوى التقديم لم يكن افعال شائكة بينها وبين معرفة
 وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتفصيل النكرة بتقديمها
 نصا في المعنى ابتداء وخبر مثلا بلقيس بالصفة في القيس مثل قولنا
 ضربت سحلا مركبا شربت في سانية الموضع وان لم يلق مثل
 الباب ولا يتقدم اي الحال بل يمدى مثل زيد قائما كذا قائما على العامل
 وتقدمت منها بل العامل للمعنى وان ما هو مقدم بالفعل واسم العامل
 مثل الظرف في شدة على هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل للمعنى
 القانا مفعول الظرف الذي مفعول ما ان كان العامل مفعولا او شجدة فان زيد

لفظ الخطا

اعني ان يكون
 في الكلام
 ان يكون

فيكون لا يجوز اصل نظرا الى ضعف الظرف في الفعل وجوزة الاختصاص بشرط
 تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فامع تأخر المبتدأ عن الحال فانه
 واقف فيسيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد
 اتفاقا ويجتهد ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف طمأنينة من
 معنى الظرفية لان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعه في الظرف
 والحال لا يتقدم عليه هذا ان لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي ولما
 اذ بعثت في خلافة كاهو العالم من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا يجوز
 لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على فعل الحال الجرم سواء
 كان مجرورا بالاضافة او مجرورا فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم
 الحال عليه اتفاقا نحو جاءني عن الشاب ضاربة زيد وذلك لان الحال
 تابع وخرج للحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
 وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فيسيويه واكثر البصريين ممنوعون
 تقديمها عليه لعللة المذكورة وهو المختار وعند المصنفين والشيخ ونقل
 عن بعضهم يجوز استدلال بقوله تعالى وما ارسلناك الا كاهن للناس
 لعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر يعمل بالفعل كالمعرفة والتقصيف
 فكأنه من تمام الفعل ويعني حرفه فان قلت ذهب واكية بهذا فكأنك قلت
 ان ذهب واكية لهذا فالمراد بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم

عربا

عن هذا الاستدلال يجعل كافة حالاً من الكاف والهاء الباقية ويعضهم جعلها
صفحة لمصدر أي اسمها لكافة ويعضهم جعلها مصدر الكافزة والعاية
والكل تكلف وتعصف وكل ما دل على هيئة أو صفة سواء كان الدال مشتقاً
أو جامداً صحيح أن يقع حالاً من غير أن يؤول الجامد بالاشتقاق لأن المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا قد علم على ظهور الحاجة حيث شرط
واشتقاق الحال تكلفاً في تأويل الجامد بالاشتقاق ويصح هذا وقد ثبت أن الـ
في الحال الاشتقاق مثل بسراً وربطاً في قولهم هذا بسراً وهو ما بقى فيه
حصة اطلب منه ربطاً وهو ما فيه حصة صرفة فصار مع كونها جامداً من
جامدين حالاً من لانهما على صفة البصرية والربطية ولا حاجة إلى أن يؤول
البسر بالمسوق والربط بالمرتب من اسر الفتح انصار ما عليه بسراً
أو المرطب انصار وطبا والعامل في مرطباً اطلب باتفاق الحاجة وفي اسر
عقيرهم وقد قدم بسراً على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق
بشيء واحد حالاً باعتبارين مختلفين يلزم أن يلى كل منهما متعلقه
والبصرية تعلق بالشار إليه بهذا من حيث أنه مفضل وهذه هيحية
وإن لم يكن معتبورة فيه الأبعد انصاراً في اطلب لكنه لما كان التغير بالنسبة
إلى المنظر كالعدم اقيم المنظر مقامه واجبو ان ثليه والربطية تعلق
به من حيث أنه مفضل عليه وهو صيغته فيجب أن ثليه وقال الشارح

واما الفهم

واما الفهم المستكن أن فعل فانه وإن كان مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
مع هذا فلا يرى بأساً بأن يقال إن لم يسمع زيد أحسن قائماً منه فاعداً و
بعضهم إلى أن العامل في اسر اسم الإشارة أي الشيء إليه حالاً من بسراً وهذا
ليس بصحيح لأنه يمكن أن يكون المشار إليه القمر اليابس في مقتضى الأشا
عالة البصرية ولا يبع حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يقع انما له
فيه غمرة تعلق بسراً اطلب منه ربطاً وتكون أي الحال جملة لانهما
على الهيئة كالمفردات فيجب أن وقعت حالاً مثلها ولكن يجب أن تكون الجملة
الحال خبرية محتملة للصدق والكذب لأن الحال بمنزلة الجوعين في
الحال واجزاءها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح أن
يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الأداة لا تقتضي ارتباطها
بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالاً لا بد لها من ربطاً
تربطها إلى صاحبها وهو النمر والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فاعلاً مضارعاً مشبهاً بمضارعاً ماضياً او ماضياً
فهذا خبر حال بالاسمية أو الجملة الاسمية الحالية ملبسة بالواو والفهم
معاقبة الاسمية في الاستقلال فناسب أن يكون الوصلة فيها غاية
القوة فوجئت وانا لكب وجئت وانت ركب وجازيد وهو ركب
بالواو وحدها لانها تدل على الربط في أصل الأمر فاكثف بها مثل قوله

عز الدين

كنت نبياً آدم بين الناس والطيبين وهذا هو الرب بالواو وحدها او بجمع الغير انما
يكون في الحال المتقلة واما في المأكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك
لان الواو لا تدخل بين المشوك والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالغير وحدة
على ضعف لان التغير لا يجلب يقع في الابتداء فلا يدل على الترتيب في قول الامم كلته
فوه التي فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثنى او الجملة الفعلية التي يكون
الفعل فيها مضارعاً دائماً متلبساً بالغير وحده لا شائبته لفظاً ومعنى لا يصح
الاسم الفاعل المستقضى من الواو هو جاني زيد وسرع وما سويهما او ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثنى من الجملة المشتملة على المضارع
المتنق والمضارع المثنى او المتنق بالواو والغير معاً او باحدهما وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالغير لعدم قوة استقلاله كما في الاسمية فالمضارع المتنق مع
جاء في زيد وما ينكلم غلامه او جاء في زيد لا ينكلم غلامه او جاء في زيد
ينكلم غلامه والمضارع المثنى في زيد وقد خرج غلامه او جاء في زيد قد خرج
غلامه او جاء في زيد وقد خرج غلامه والمضارع المتنق في زيد وما خرج غلامه
او جاء في زيد ما خرج غلامه او جاء في زيد وما خرج غلامه ولا بد في الماضي
المثني لا للمضي من دخول لفظه في التقرية زمان الماضي الى الحال لغة على السامع
المثني الواقع حالاً لا يدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل على
الحال او وقوعه عليه بقدر الان المتبادر من الماضي المثنى اذا وقع حالاً ان
كان لفظه في الماضي المتنق

مبينة انما

مبينة انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقرب به اليه فيقارنه
وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة في اللفظ غير جازم في
تدرك غلامه او مقدرة متوقفة غير قوله تعالى انكم حصرت صدورهم او قد
حصرت وهذا بخلاف مذهب سيديونية والمبور فانهم لا يجوزون حذف قد
في سيديونية يا اول قوله تعالى حصرت صدورهم بقدر ما حصرت صدورهم فتكون
جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبني يجعله جملة رعاية
وانما يشترط ذلك في المضي لاستمرار النفي بل تاطع فيشمل زمان الفعل
ويجوز حذف العامل في الحال القيام قرينة حاله كقولك للسافر او الشايع
والتي لا راد لها في هذا او سر من راد بقرينة حال الخطاب وقوله هو بالما
صفة للرشد او حال بعد حال او لقلية كقولك راكبا لمن يقول كيف حبت
اي حبت راكبا بقرينة السؤ او منه قوله تعالى احبس النفس ان لم يخرج عظمه
بل تاد من على ان نسوي زمانه اي لا يخرجها فاودين ويجب حذف العامل
في بعض احوال المشكوك وهي اي الحال المشكوك مطلقاً التي لا يستقل من
ما دام موجوداً غالباً بخلاف المتقلة والمتقلة تبدل الفعل نحو والمشكوك مثل
زيد اودع طوفاناً المعطوفة لا يستقل عن الالف في غالب اي احقه يقع العجز
او ضمها من حقيقة الامر بمعنى تحققه وصيرت على يقين او من احقق الامر
بما المعنى بعينه او بمعنى اثبتة او تحقق بوقته لك وصيرت منها على يقين او
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
ان زيدا لم يكن يدرك مع السوط
وسلطه يدل على معنى
فلا راد في الفعل الذي هو
الظان في اللفظ

محمد بن عبد الله

تقدیر الموصوف

[illegible]

وهو ما يقع الإبهام عن ذات المذكورة برفعها عن معرفه ويعني به ما يقابل جملة
 وشبهها والمضائق مقلد صفة المفرد وهو ما يقتضيه التثنية أي عني به قد
 ويعني غالباً أي في غالب المولد وكثيرها أي في الإبهام مطا تحقيق في خبرنا
 هذا النوع الخاص في المولد وذلك لأن الإبهام فيه أكثر من المفرد أما
 تحقيقه فمن عدد عشرون درهماً ومساقي ذكره تميز العدد وبيان في
 باب أسماء العدد وأما في غيره أي غير العدد كالوزن نحو رطل زينا فإن
 الرطل يضل من نحو سوان سمناً والكيل نحو قفزان براً والتدريج
 نحو ذراع ثوباً والقياس نحو وعلى التمرة مثلها زبد والمراد بالمقادير
 وهذه التمر هو المقدرت لأن قولك عددي عشرون درهماً ورطل زينا
 وذراع ثوباً وعلى التمرة مثلها زبد المراد به العدد والوزن والقد
 والمقياس غير واحد وإنما قصر المصنف على المثلث الثلاثة لأنه كما مطلع فطر والتنبه
 على بيان ما يتم به المفرد وهو التثنية كما في رطل زينا أو التثنية كما في سوان
 أو الإضافة كما في التمرة مثلها زبد ولهذا لم يستوف أقسام المقادير وكثير
 بعضها ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته مقابلة ولا
 مستحيل الإضافة مع التثنية ونحو التثنية والمجموع الإضافة لأن المضائق لا
 يضاف ثابته فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار
 كلاماً ثانياً يشابه التميز الآتي بعد الفعل لوقوعه بعد تمام الاسم كأن
 لمفعول

المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينبه بذلك الاسم التام قبله بشبهة
 الفعل التام فاعله وهذا كما لا يشاء وإنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم
 كما كان الفاعل عقيب الفعل لا ينبغي أن يؤم التمييز للتحذير على الأول الاسم
 وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا يثبت التمييز عنه فلا يقال عددي عشرون
 فلا يفرق أي التمييز وإن كان الاسم التام مشتملاً على معنى واحد كان أي التمييز جنباً
 وهو ما يشابه أحزانه ويجمع من ذراع الثوب على القليل والكثير فلا حاجة إلى
 تشبيهه بجمعه كالماء والتمر والزيت والقرب بخلاف رجل وفارس إلا أن المقصد
 الاختراع أو ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى أيضاً لأنه لا يدل لفظ الجنس في
 عليها فلا بد من أن يثنى أو يجمع قبل وفي تخصصه قصد الأنواع بالاستثناء
 نظر لأنه كما جاز طاب زيد جليستين للنوع جاز أن يقال طاب زيد جليستين
 للعدد ويمكن أن يحاب عنه بأن المراد بالأنواع خصوص الجنس سواء كانت
 بالخصوصيات الكلية أو الشخصية ويجمع أي يورد التمييز على ما فوق الواحد
 جواز الحديث لم يقصد الوحدة في غيره أو غير الجنس نحو عددي عدل تزيين
 أو إثباتهم أن كان أي المفرد القدر ثانياً بتثنية أو بنون التثنية أو
 المعنى أن وجد التمييز مثلاً بتثنية المفرد أو بنون التي التثنية فإنه لما
 تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازة الإضافة أو إضافة المفرد المقدر إلى التمييز
 إضافة بيانية باسقاط التثنية ونحو التثنية جواز تشابه كثير المحصول

الفرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخييف نحو طفل زيت ومنه ومن
 او ان لم يكن يتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع في الاضافة
 فيكون الاضافة الاضافة في نون الجمع نحو بشر ودرهم اما في الاضافة لثلاث
 يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلو كانت مضاف الى غير التثنية لزم الالتيان
 وعشر رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التثنية لزم الالتيان
 في بعض النسخ لانه لا يعلم مثله عند اضافة عشرين الى رمضان انه اربع عشرين
 رمضان او احدى اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالف بالفتح
 الاعلى لانه يكون الباب اقرب الى الالف من غير مقدار عطف على غير
 مقدار الالف كما يقع الابهام عن مفرق مقدار ذلك برفع عن مفرق
 مقدار الالف ليس بعدد ولا وزن ولا نوع ولا كيل ولا مقياس نحو خاطم
 حديد فان الخاطم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى عين والحقيقي
 اي حقيق التميز باضافة نحو المقدار اليه الكثر استعمالا لمحصل الفرض في اللغة
 ولقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في الابهامات المقارنات وهي
 ليس بصفة الثابتة والشافعي في القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن
 مقدرة برفع عن نسبة كان الظاهر يقول عن ذات مقدرة ونسبة في جملة
 لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعها عنها يستلزم
 الرفع عنها قال بن نسبة مقصود عليها تبيينها على ان مقابلة ما في هذا القسم للفرد

الذكر

الذكر في القسم الاول انما هي بغير النسبة لا في جملة اي نسبة كائنه في
 او ماضاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الخوض عطف
 ما او اسم المفعول نحو الاخرى مفعول عطف او والتعطف المشبهة نحو زيد حسنا
 وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ايا او المصلح نحو اعمى طيب ايا وكذا
 كما ماضيه معنى الفعل نحو حسبك زيد عطف على طاب زيد نفسا مثال الجملة
 والتميز فيه خاص بالمتعصب عنه زيد طيبا مثال لما الشبه الجملة والتميز فيه
 يصح ان يكون لما انتصبت عنه والمتعلقة به حيث لا فرق في التميز بين
 الجملة وماضاهما هذا ان المثلون في قوة اربعة امثلة فكانت قال طاب زيد ايا
 ونفسا زيد طيب نفسا ايا وطوله واثقله طارا وعلى عطف على نفسا ايا وجها
 فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير محتجرا بالخير فهو بحسب الحقيقة او غير
 لكن من التميز الواقع في الجملة او ماضاها خمسة امثلة فالقصر عن غير اضاف
 خاص بالمتعصب عنه والذكر عين غير اضافي وهو متعلق بالمتعصب عنه ولا يميز
 اضافي محتمل لها والذكر عرض اضافي والعلم عن غير غير اضافي وكل منهما
 متعلق بالمتعصب عنه او باضافة عطف على قوله في جملة او ماضاها مثل يهتفي
 نفسا وركبته لانه اظهر التميز ولا يخفاء فيه وبأبوابه ودارا وعلما
 او دراهم المثلث لا امثلة على وفق ما سبق وذكر عليه قوله والله وسر
 اشارت الى ان التميز قد يكون صفة مشترقة ايضا لما اورد صاحب الفصل

الذكر

مثال التميز للمفرد على ان يكون الفير فيه مبهما كغيره بوجه واحد ويكون فارسيًا
 تميز عند اريد ان يثبت على انه يصح ان يكون غير ان نسبة على ان تكون التميز
 مقتضا معلوما ولا مبهام يكون في نسبة الدرالمية والدر في الاصل اللبس في
 خبر كثير للعرب فاريد به التميز اي الله خبره فارسيًا والفارس اسم الفاعل في
 لغته بالفتح مصدر فمسمى اي حلف باسم الفارس اما الفارسية بالكسر فن التميز
 ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن فصلا في التميز عنه اسم الاصفه في جعله لما
 انتبه عنه ولم يجعل له اطلاقا عليه والتعبير به عنه جان ان يكون ذلك
 التميز تارة له ما انتبه عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه وتارة لتعلقه
 بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب الفارين والحوال مثل
 اباؤ طاب زيد ابا فانه يقع ان يعمل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا
 اذا اريد اسناد الطيلية باعتبار انه اسم وجاز ان يكون تارة تميزا لرفع متعلقه
 باعتبار ان الطيلية مستند الى متعلقه وهو اباؤ والآء ان لم يكن التميز بعد ما لم
 فصلا في التميز عنه اسمًا في جعله لما انتبه عنه فهو متعلقه خاصة فوطاب
 زيد اباؤ وعلموا ذلك فان هذا الاسماء ليست فصلا في التميز عنه ولا يقع جعلها
 له بالتعبير عنه بها هي متعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى
 فوطاب في التميز مبهما في ما جاز ان يكون لما انتبه عنه سواء كان نضامه
 او محتملا له ولتعلقه وفيما تفتن لتعلقه ما قصد من وجه التميز وتنشئة
 بجمعية سوا

وجمعية سوا كانت بلواقفة ما انتبه عنه مثل طاب زيد اباؤ والزيدان ابوان
 والذات اباه او لمعنى في نفسه مثل طاب زيد اباؤ اذا اردت اباؤه
 وطاب زيد ابوين اذا اردت جدًا واباه وطاب زيد اباؤه واجدادًا في فعله
 كامن التميز بين اذ اقصى جمعيته او سر جمعها فان صيغة المفرد لا تصح ان
 على المشتق والجميع الا اذا كان التميز جنسًا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد
 تشبيه او جمعة لا يلزم ان يشترط الجنس او جمع بل يكفي ان يوفق به مفردا للجمعية
 اطلاقه على القليل والكثير في حاجة الى تشبيه او جمع فوطاب زيد علما والزيدان
 علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس في النوع من حيث
 استبانها النوعية فانه لا بد من تشبيه وجمعية فوطاب زيدان علما
 وطاب لزيدون علما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدون او
 لزيدين فيج اخرون العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى
 التميز صفة مشتقة مثل الله وقره فارسيًا او متاولة بها نحو كفى زيد جدا
 فان معناه كاملا في الجملة كانت الصفة صفة له اعلم ان التميز لا يتعلق
 لكن الصفة يستلزم كوصفها والمذكور بوصفيتها اولى فان قيل طاب زيد
 والذات والذات زيد او لجمعة بل ان يكون والذات كذا في الاسم نحو ابا وطبقة
 لواء بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له
 مطابقة اياه او مطابقة اياه او يجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو

فقط
 وجمعية سوا
 او تميز اورد
 او تميز اورد
 او تميز اورد

للعطف على خبر كانت أي كانت صفة له ومطابقة آياه والمراد بالمطابقة الاتفاق
في الألف واللام والتشديد والجمع والتذكير والتأنيث كونهما عاملة لغيره وأحتملت أي الصفة
الذكورة الحال اسم الاستقامة المعنى على الحال غوطاب زيد فارصا أي من حيث أنه
فارصا أو حال كونه فارصا لكن زيادة من فيها فو لعله ويرى من تاريس وقولهم عن
من قابل لزيد التميز لذن من تاريز في التميز لا في الحال وإنما المقصود مدحه بالفرق
الحال الفرعية من تقدم على حال الفرعية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على
عاملة إذا كان اسما تابا لا اتفاق فلا يقال عندك دبر هو عشرة من ولا يشاء
وطل لذن عامل مع اسم جامد ضعيف العمل مثل الفعل شابهة ضعيفة كاذرة
فلا يقوى أن يعمل فيما قبله والتصحیح أي الجمع المذهب أن لا يتقدم التميز على ما هو
عامل فيه من الفعل التفرخ أو الغير المخرج لكونه من حيث المعنى فاعل للفعل نفسه
غوطاب زيد أبا أي غاب أبوه أو فاعله إذا جعلته لاذن فاعله فخرنا الأخر في
عنوان أي انفردت عنوانها أو إذا جعلته متعديا غوامتلة الأنا ماء أو ملاءة
والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو معنى الفاعل وهي هنا غث وهو أن
الماء في قولهم امتلاء الأنا ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور عن غير حاجة
إلى جعله متعديا لأن النظم لما قصد استناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الأنا
ولو على سبيل التوفيق وقد وقع الإيهام فيه لأجرهم مئة بقوله ماء فهو المعنى
امتلاء ماء الأنا فالأنا فاعل معنى فذا لك بعينه مثل قولك ورج زيد غارة فان

الغارة

الغارة تميز برفع الأجر من شيء منسوب إلى زيد وهو التجارة فالفاعل قصدك
هو التجارة لا زيد وان كان اسما للرجح حقيقة اليقين إلى الجاهل وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدة المشهوره وهو أن التميز عن النسبة إما فاعل والمعنى أو مفعول
من أن التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول من نظر ذلك القاعدة عندنا
للمناظر والبرور فأنها يجوز أن تقدم التميز على الفعل التصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظر إلى قوة العامل عند الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتسكها في هذا التمييز قول الشاعر
أفهم سلمى بالفرق حبيها وما كاد نفسا بالفرق تطيب على تقدير تانيث التميز
في تطيب فانه يحكون في كاد ضمير الشأن التذكير ويعود ضمير تطيب إلى سلمى
يكون نفسا تميز عن نسبة تطيب إليها مقدم عليه وإما على تقدير تذكير
الغير فضمير كاد الحميد ونفسا تميز عن نسبة كاد أي فما كاد الحميد نفسا تطيب
فلا تمسك وما قبله عمل البيت على تقدير تانيثه أي على هذا الوجه بأن يكون
تانيث التميز الرجوع إلى الحميد باعتبار التفسير المعنى ما كادت نفس الحميد
تطيب فتكلف وتعسف غير قاصح والتمسك المستثنى أو ما يطلق عليه
لفظ المستثنى في اصطلاح الفاعل على قسمين ولما كان معلومته بعد القدر
الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين وعن كل واحد
منهما لأن لكل واحد منهما أحكاما خاصة لا يمكن إجمالها عليه الأبعد

الغارة

عنه فقال متصل ومنقطع فالمشترط هو المخرج أو الاسم الذي يخرج واخره من غير
 المخرج كجزيئات المشتق المنقطع عن متعدد جزيئاته فوجاه في احد الازيد
 او اجزاءه مثل اشتويث المعد الاصفه سواء كان ذلك المعد لفظا اى
 ملفوظا فوجاه في القوم الازيد او تقدير اى مقدس فوجاه في الازيد
 اى ما جاء في احد الازيد بالاعينه الصفه واخرتها واحترز به عن جوازي
 القوم الازيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء والمشتق المنقطع هو المذكور
 بعد ما اى بعد الاواخرتها يتخرج عن متعدد واحترز به عن جزيئات
 المشتق المتصل فالمشتق الذي لم يكن دخلا في التعدد قبل الاشتقاق منقطع
 سواء كان من جنسه كقولنا جاء في القوم الازيد شيئا بالقوم الى شيئا
 خالية عن زيد او لم يكن كقوله جاء في القوم الاحجار وهو اى المشتق
 مطا حيث علم او لاوجه يصح تقييده كاعزت وثانيا بما يتفطن له من
 تعريف ضمه اعنى المذكور بعد الاواخرتها سواء كان مخرجا او غير مخرج
 ولهذا لم يعرف على حد في هذا الاختصاص منصوب وجوبا اذا كان ونعا
 بعد الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الحقيقة فتدبه وان لم يكن
 الواقع بعد الا للصفه بخلاف المشتق لتلاين هذا في كلام اللوجب
 اى ليس ينفي ولا نفى ولا استفهام فوجاه في القوم الازيد واحترز به عما
 اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس محويا لثوب على ما سبق والاجابة

ههنا الى

ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام موجب تاما بان يكون المشتق منه
 مذكورا فيه ليخرج عنه فخرات الايوم كذا فانه منصوب على الطرفية لاجل المشتق
 لان الكلام في كونه منصوبا على اشتقاقه يدل قوله او كان بعد خلا وعدا
 الا ان في الحاجة الى هذا القيد انما هو لاجل مخرج مثل ترى الاكن فانه مخرج وجوبا
 لا منصوب والعامل في نصب المشتق ان كان منصوبا على الاشتقاق عند البقرة
 الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الالاته شئ يتعلق بالفعل او معناه به
 نعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدها وقد جاء بعد تمام الانشابة
 القول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المشتق منصوب وجوبا اذا كان المشتق
 مقدا على المشتق منه سواء كان في كلام الموجب او غيره فوجاه في الازيد الى
 القوم وما جاء في الازيد احد لا متناع تقديره البديل على البديل منه او متظعا
 اى المشتق منصوب وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا فوجاه في احد الاحجار
 في الاكثر اى في اكثر اللغات لغات اهل الحجاز فانهم قائلون كثيرين وفي اكثر
 مذاهب النحوة فان اكثرهم ذهبوا الى اللفظ المجازية فالمقطع مضمون منصوب عند
 اذ لا يصور فيه الابدال الفلطي وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغلط ولا
 لمشتق المنقطع كما انما يصدر بطريق الهوية والفظانة واما بنو تميم فقد
 قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يقع حذفه فوجاه في
 القوم الاحجار فيضاهي جوزون البديل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يقع حذفه

فهم هيمنوا بالقول المجازي في إيجاب نصبه بقول تعالى لا تأمروا
 بالآمن من الله من جهة الله فهو المجرى المعصوم فلا يكون داخل في
 منقطعهما وكان بعد ذلك خلا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا أن كان
 على وجهه من أن جازية مثل جاء في القوم على زيد أو بعد خلا من
 فوجاء في القوم خلا زيد أو بعد خلا من وهو الأصل لازم يتلقى
 بمن فدخلت التثنية من التثنية وقد يتبع معنى جازية ويجوز من
 البدل أي المفعول يتلقى بنفسه والتثنية هي التثنية أو التثنية
 في باب الاستثنى ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالالتفات
 فاعلهما غير راجع إنما إلى المصدر الفعل القديم أو إلى اسم الفاعل
 مطلق من المستثنى منه والتقدير فوجاء في القوم على زيد أو خلا
 منهم أو بعضهم زيد وهما في محل نصب على التثنية ولم يرد
 ليكون أشبه بالله ليقى هو الأصل في باب الاستثنى في الأكثر
 أغاها في أكثر الاستعمال أن لا تأمروا ما ضيان كما عرفت
 بهما على أنها من تأمروا قال السيرافي لم أعلم خلا في جواز
 النصب بهما أكثر أو ما عدل أو ما خلا أي المستثنى منصوب أيضا
 بعد ما عدل أو ما خلا لا تأمروا ^{لأن ما} أي فيهما موصولة بـ تأمروا
 جاء

جاء في القوم ما عدل زيد أو ما خلا زيد تقدر على زيد وخلوهم
 على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلوهم من زيد أو
 وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم من و أو على الحالية بجعل المصدر
 بمعنى اسم الفاعل أي جاء وخلوهم أو مجيئهم من زيد أو مجاوزة
 بعضهم أو مجيئهم من و وعن الأخفش أنه أجاز الجرح بها على أن ما فيها
 زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف ولم يتعد به ولهذا لم يقل في إلا
 كثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس فوجاء في القوم ليس زيد وبعد
 لا يكون غير صحيح اهلا لا يكون بشر و إنما يكون النصب بعد ما لا تأمروا
 من الأفعال الناقصة الناقصة للخبير ويلزم إخراج اسمها في باب الاستثناء
 وهو خبر راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى
 منه وهما في التركيب في محل نصب على الحالية وأعلم أنه لا يستعمل هذا
 لأفعال إلا في المستثنى المقول الغير المرفوع ولا يتصرف فيها إلا في
 الأولى لا يتصرف فيها ويجوز فيه أي في المستثنى للنصب على الاستثنى
 ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الأحال من الغير المجرى أي
 حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الآخر ^{أخيرا} أو كان بعد
 سائر أدوات الاستثناء مثل عدل وخلو وغيرهما في كلام غير موجب
 اخترازا عما إذا وقع في كلام موجب فأنه منصوب وجوبا كما مر والحال أنه

قد ذكر المشتق منه احترازاً عما إذا لم يذكر المشتق منه بغيره ولو على أنه
صفة الكلام غير موجب المحكوم غير موجب ذكر فيه المشتق منه وهو
يشترط أن لا يكون منقطعاً ولا مقيداً على المشتق منه لأن حكمها قد علم
فما سبق فالتفت بذلك عما فعلوه الأقبل بالترفع على البدلية والأقبل
بالنصب على الاستثناء وهو ما صهرت باحد الأزيد بالجماع على البدلية والأ
زيد بالنصب على الاستثناء وما رايت احداً الأزيد بالنصب اما بطريق
البدلية وهو اختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما
اختار والبدل في هذه الصيغة لأن النصب على الاستثناء انما هو بسبب
التشبيه بالمفعول به لا بالاحالة وبواسطة الأعراب البدل بالاحالة
بغير واسطه ويعرب اى المشتق على حسب العامل اى ما يقتضيه العامل
من الرفع والنصب والجر اذ كان المشتق منه بغيره كرس ويختص ذلك
المشتق باسم المفعول لانه فرغ له العامل عن المشتق منه فالمراد بالمفعول المفعول
له كالأزيد بالمشترك المشترك فيه وهو اى والحال ان المشتق واقع له
في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليعين فائدة صحوة نحو ما ضرب على
الأزيد اذ يقع ان لا يضرب المتكلم احداً الأزيد بخلاف ضربى الأزيد اذ
يصح ان يضرب كل احد المتكلم الأزيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون المتكلم
قائماً ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحتمل فله الاسفل
من الفعل

عند المفعول الا التسلية او يكون هناك قرينة ولعل على ان المراد بالمشتق منه
بعض معين يدخل فيه المشتق قطعاً في قراءات الايام كذا اى وتعت القراءة
كل يوم الايام كذا لظهور انه لا يزيد التكلم جميع الايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر او مثل ذلك ولما قل ان يقول كذا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المشتق منه في موجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المشتق منه في غير موجب ايضاً فربما مات الأزيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضاً اسقامة المعنى وايضا لا يقع مثل قروت الايام كذا الأبعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلاً فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربى الأزيد بان تخصيص
المشتق منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذ كان هناك قرينة فلو فرضنا
بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائز مع القرينة وغير جائز
بدونها واجيب بان للغير هو الغالب والغالب في الاجاب عدم اسقامة
المعنى على العموم وفي التفتى عكسه لأن اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء
تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراك
في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايها في ذلك كما في المثال المذكور وبان
الفرق بين قولك قرأت الايام كذا وضربى الأزيد ليس الا بظهور قرينة والله اعلم
بعض معين من المشتق منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني بقرينة ظاهرة الدالة على بعض معين كما في المثال قبل من ضربى

اي القوم الذي دخل فيهم زيد فقلت ضربتني الازيد فالظاهر ان ذلك انما يتحقق
 فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في موجب فالغالب فيه
 عدم استقامة المعنى ومن ثم اسي ومن اجل ان الفرج لا يكون في موجب
 الا ان يستقيم المعنى لغير ما زال زيد الاعلى اذ معنى ما زال ثبت لان
 فعل المعنى اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الاعلى صفة العلم
 فلا يستقيم وقال الشارح الرضي يمكن ان يعمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
 فالاثبات في يستقيم من حيثها العلم ويجعل ذلك على لبا لغة في معنى
 صفة العلم كانت فلما يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الاعلى
 العلم وعلى تقدير من يتدرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن
 على هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الاعلانية عند الاستثناء الى صورة الا
 مستقامة كما يقال في مثل قولك ضربتني الازيد المهر وكل من تصبر منه الصرب
 من معارفك او المقصود بالباقي في قوله المجتهدين على ضربك واذ تعدل بالبدل
 من حيث جعل على اللفظ اسي على لفظ المستثنى منه فعل الموضع اسي على الموضع
 اسي موضع المستثنى منه الاعلى لفظه على الاحتار على قدر الامكان نحو ما جاء في من احد
 الازيد ضربتني فخرج محمول على محل احد لا يخرج محمول على لفظه محلا احد
 اسي في نفس الامر فخرج محمول على محل احد الاعلى لفظه ومثل ما زيد شيئا

الاشياء

الاشياء لا يعاين به اسي لا يعقد به نفس مرفوع محمول على محل شيئا لا
 منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعاين به ليس في كثير من النسخ وعلمنا
 وقع في بعضها فهو صفة شيء محمول المستثنى قبل انا و صفة به لفظا بغير
 استثناء الا الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم
 من ان يزيد عليه صفة غير الشئية او لا وحق المستثنى بما لا يزيد عليه
 غير الشئية لكان ارف والطرف وانما تعذر البدل على اللفظ في الشرقة
 الاولى لان من الاستغرافية لا تترادف اذ بعد الاثبات اسي بعد ما
 الكلام بشتي الاتفاقي النفي بالالاختلاف كيد النفي ولا نفي بعد الاتفاق
 فلا بدل على اللفظ وقيل ما جاء في من احد الازيد باجر لكان في قوة قولنا
 جاء في من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي التصحيح
 الاخير يمين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد بينها الاعلى بال
 لان فتحة شبيهة بالتحركة الاعربية لانهما حصلت بكلمة لا في النصب
 الحاصل بالعامل فلا بد من تقدير الحقيقة او حكما يعمل فيه هذا العمل
 وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء لو جعل المستثنى على لفظ المستثنى منه
 لا بد من تقديرها كذلك يعمل فيه وما لا لا تقدير له للاحقيقة

اذا لم يكن البديل الا بتكرير العامل ولا حكا اذا انتفى بدخوله على البديل منه واعتبر
 سوية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى المحول على البديل
 بغير اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لا متقاضا النفي بالالا فاما
 اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتفى النفي بالا وحيث تعدى في هاتين الصورتين
 البديل على اللفظ حمل على المحل فغير مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو المرفوع
 بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو المرفوع باخترية فان قلت
 لاحد في هذا المثال حملان من الاعراب على ترتيب وهو نصبه بكلية لا عمل
 بعيد وهو المرفوع بالابتداء فلم اعتبر واحدا على محل البعيد لا القريب قلت لان
 عمله القريب انما هو ليحل لانيه بمعنى النفي وقد انتفى النفي بالابتداء
 عمله البعيد فانه لا يدخل محل لانيه بخلاف ليس زيد شيئا الاشياء مع انه
 انتفى النفي فيه ايضا بالا لانها اى كلمة ليس حملت للفعلية لاء للنفي فلا
 اثر لانتفى معنى النفي في عملها ببقاء الامر العاملة هي اى كلمة ليس لاجله
 اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل للفعلية
 لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا فاما باعمال ليس في
 قائم وان انتفى نفيها بالابقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا فاما باعمال ما

في ثالثة

ما في ثالثة لان عليها فيه انما هو للنفي وقد انتفى النفي بالا والنفي محقق
 اى مرفوع بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها مع النفي وسوى بفتح السين وسوى
 مع الدل لكونها مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم
 وجوز بعضهم النصب بها على انها فعل متعلق فاعله ضمير ومضافها بكرة المستثنى فحاشا
 الى المستثنى منه فحاشا القوم غير واحاشا زيد اى يراه الله عن ضرب غير واعراب
 عيونيه اى في الاستثناء دون الصفة ان هو حاشا عراب موصوفه كاعراب المستثنى
 بالاعلى التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما عجزت المستثنى للاضافة انتقل اعرابه
 اليه وغير اى كلمة غيرى الاصل صفة كذا تشا على ذات مبهمة باعتبار قيام
 المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كذا نقول جاء في رجل غير زيد واستعمالها
 على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الاواسم مثلها في الاستثناء
 على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما
 حملت الاعلىها اى كلمة غيرى في الصفة لكن لا عمل الاعلىها في الصفة غالب الا
 اذا كانت اى الاطابقة جمع اى واقعة بعد متعذر فحاشا ان يكون موصوفها
 متعذر الا مقدر كما قد يكون مقدر في غير مثل جاء في غير زيد وبعد ما كان قد
 يكون متعذر لتوافق حالها صفة حالها او استثناء ان لا بد لها في الاستثناء
 من مستثناء منه متعذر فلا نقول في الصفة جاء في رجل الا زيد والتعذر اعم
 من ان يكون جمعا لفظا كرجال الله او تقدير كقوم ورجل وان يكون مثلى ندخل فيه

نحو ما حاجت في رجلان الذين يدان منكم راي منكم لا يفرق بين الاما حيث
 يد الهمة او الاستغناء عن العمل الشاغل قطعاً على نفسه والاستغناء عن
 تفكيره ان يشار به الى جماعة يكون ذلك يتعذر الاستغناء التفضل او عدم
 الشاغل قطعاً على نفسه ان يشار به الى جماعة لم يكن ذلك يتعذر الاستغناء للقطع
 غير محصور في المحنة نوعاً من الغنى المتفرق مثل ما حاجت في رجلان واما
 منه معلوم العدم ونحوه على عشرة وراحم او عشرة وراحم او عشرة وراحم او عشرة وراحم
 ان كان محصوراً على احد الوجهين او محصوراً على ما بعد الاية فلا يتعدى ذلك
 نحو ذلك رجلان يدان في ذلك على عشرة وراحم او عشرة وراحم او عشرة وراحم او عشرة وراحم
 الشاغل الى رجل الا على غير ليقول الاستغناء عنه وهو محصور في محلهما على غير ليقول
 فلما قد مر هذا الكلام ان لا يعمل على الصفة بما ليس فيه ليقولنا انما الالهة
 قد يتعدى الاستغناء في المحصور نحو ما حاجت في دانه رجلان الذين يدان منكم راي منكم لا يفرق بين الاما حيث
 المحصور نحو ما حاجت في رجلان الذين يدان منكم راي منكم لا يفرق بين الاما حيث
 بالصفة المحصور في دانه رجلان الذين يدان منكم راي منكم لا يفرق بين الاما حيث
 جميع الالهة لانه فيها على عدد مختص بالالهة اي غير الالهة اي غير الالهة اي غير الالهة
 النظام فالله في الالهة حقة لانه فيها على عدد مختص بالالهة اي غير الالهة اي غير الالهة
 لعدم فضل الله في الالهة يتبين ان لا يتحقق شرط صحة الاستغناء في الالهة ما يقع
 عن كل الالهة الاستغناء وهو ان لا يوجبت عليه صار المحصور لو كان في الالهة مستثنى

من

منها الله لفسد تا وهذا يدل على انه ليس فيها الله مستثنى منها الله
 وهذا لا يثبت واحدة بقا لجزان ان يكون ح فيها الالهة غير مستثنى الله
 منها بخلاف ما اذا كانت الصفة تنعق الغير فانه يدل على انه ليس فيها الالهة
 غير الله وان لم يكن فيها الالهة غير الله يجب ان لا يستغنى والالهة لان الله
 يسلم من الغاية وضعف حمل الالهة على غير في غيره اي في غيره غير محصور
 لصحة الاستغناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الصفة مع صحة الاستغناء
 قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين
 متصفا بقوله وكل اخ مفارقة اخوه ليرى ان لا يفرق بين الا زيد فالاذا قد ان صفة لكل
 الاستغناء منه والواجب ان يفرق بين ما يثبت وحمل الله ذلك على الشدود
 وقال في البيت شدد وزن اخر ان احدهما وصف كل دون المضاف اليه والشهور
 وصف المضاف اليه اذ هو المقصور وكل لقادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالجزان
 الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سبوي وسبوي الغيب على الظرفية اي بناء
 لذلك اذ قلت جاء القوم سبوي زيد فكانت قلت مكان زيد على المذهب الاصح
 وهو مذهب سيبويه فيها على لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز ضم وجهها
 عن الظرفية وانصرف فيها ونفا ونسبا وجر كعني متصفا بقوله الشاعر ولهم في
 سوا العدوان وراحم كما انوا وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجه من الظرفية اي
 منصوبا استنكارا ليرى فيقولون جاء في سواك وفي سواك وفي سواك وفي سواك وفي سواك

في استكمال الوقع فيما علب انتصابه على اظهر قد غرق قول تعاقب تقطع بينكم
بالنصب خبر كان واخواتها وستم فيها في قسم الفعل انشاء تعاقب هو السنن بعد
دخولها اي بعد دخول كان او احد اخواتها والمرايعة السنن لدخولها
ان يكون اسناد الى اسمها وقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا يشك
ان ذلك انما يتصور بعد تفرق الاسماء والخبر فاسناد الواقع بين اجزاء الخبر
المنفرد على تقديره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله من ينقطع لتعريفه بمثل
كان زيد يفرج ابوه ولا يمتثل كان زيد ابوه قائم بان يقصد على يفرج وقائم في
هذه الين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقع في جواب هذا النقص
ان المراد بدخولها ورودها للعلن فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه
في خبر ان واخواتها في كان زيد قائما واسم اي امر خبر كان واخواتها كما مر خبر البتة
في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث البتة والخبر ولكنه يتقدم
على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة ان تخصصه لا يتناول اسمها
خبرها في الاعراب فهو يلبس احد هما بالآخر وذا كان الاعراب فيهما اوجه
لفظيا نحو كان المطلق زيد وكان هذا زيد نحو من السنن والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للمعرفة لا اتفاقا فيها بل ليدل من قرينة مرفوعة للبرهان ان اتفق
الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هنا لا يجوز تقدير جماع خبر كان
الفتى هو وتحدد عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه

لا يجوز

لا يحد من هذه الاعمال الا كان وانما اتصفت بهذا الحذف لكثرة استنواها في مثل
الناس مجربون بالاعمالهم ان خبر الخبر وان شئت فقل يجوز في مثلها اي في مثل
هذه الصورة وهي ان يعي بعد ان اسم شرفا بعد اسم اربعة اوجه نصب
القول ومنع الثاني وهو اقوالها وان خبر خبر على معنى ان كان على خبر كان
نحو او خبر وبصحبها وان خبر خبر اي ان كان في خبر خبر كان خبر خبر او
الاول وان خبر خبر اي ان كان في خبر خبر كان خبر خبر وقوة هذه الوجوه
وضعها بحسب قلة الحذف وكثرة وجوب الحذف اي حذف عامله يعني كان في
مثل امانت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فالاصل
امانت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف كلة كان اختصارا فانقل
الخبر المنفصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وانزلت
النون في اليهم وابق الخبر قصارا اما انت منطلقا انطلقت كذا على تقدير فتح الهجزة
واما على تقدير كسرهما فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعل به ما قبل بالاقول
من غير فرق الا حذف اللام اذ لا م فيه واقترن الخبر على القول لانه اشبه اسم
ان واخواتها وستم فيها في قسم الحرف انشاء الله تعاقب هو السنن اليه بعد دخولها
اي دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيد قائم وجماعت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق ان وقع استقاض هذا التعريف هي هنا ايضا بمنزلة ابوه في
زيد ابوه قائم المنسوب اليه الذي لفتي الجنس اي لفتي صفة الجفص وحكمه

لا يجوز ان يكون خبر كان

انما هو

بمعنى البعدية

وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كانه ولا اكثره من المنسوب فوايضا جعله مثلا
 من المنسوب لا حقيقة ولا جازا بل المنسوب منه اقل مما عدل فلو قيل من القبح
 عنه بالمنسوب بها بخلاف ما عدل من المنسوب فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنسوب
 لكن اكثر منها فاعطى لكثير حكم الكثر بعدا لكن منها يجوز ولا يبعد ان يقال اسم
 هو المنسوب بها لفظا كالمضاد وشبهه او محققا كالمسمى منه على الفتح اما هو
 فليس اسمي حال عدم علمها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في
 لا عوم رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كان في حد اسمها من لفظه لما اراد
 حق المنسوب منه وادخله قوله يلحقا اي على المسند اليه لفظه لا اي يقع بعدها
 بلا فاصلة نكرة مضان او شبهها به اي بالضافان في تعلقه بشئ هو من تمام معنا
 هذه احوال متراوحة من القبح المحرور في اليه او الاخر منه او من القبح المحرور
 دخولها وما يقرب من القبح المحرور في يلحقا مثل لا عوم رجل مثال لما يليها نكرة مضانا
 وفي بعض النسخ لا عوم رجل ظرف فيها وقد عرفت في المرفعات تحقيق قوله فيها ولا
 عشرين ربهما لا مثال لما يليها نكرة مشبهة بالضافان وقوله لا عوم على النسخ المشهورة
 من تامة المتأخرين كليهما فان كان اسم المسند اليه بعد دخولها غير واقع على احوال
 المذكورة بل كان مقربا بان تقاء الشرح الاخير فقط وهو كونه مضانا او شبهها به
 اي يليها نكرة غير مضان ولا شبهها به ليشرب عليه قوله هو مسمى على ما ينصب
 فانه لو كان مقربا معرفة او مقصودا لكان غير ذلك وقوله على ما ينصب بداهة على

ما كان مقربا

ما كان ينصب به المقرب قبل دخول الاعلى وهو الواقع في الموصوفه رجل في الذكر والكسر
 في الهمزة الساكنة لا تنوين نحو وسليمان في الذكر والياء المفتوح ما قبلها في المنثى والكسر
 ما قبلها في جمع المذكور السالم على السالمين ولا سلمي لك ونفي بالمفرد ما ليس بمضاف
 ولا مضاعف له فيدخل فيه المنثى المجرى وانما بقى فلفظه معن من ان المضاعف كرجل
 في الذكر لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول بل من رجل في الذكر حقيقة او تقديره فانه
 تخفيفا وانما بقى على ما ينصب به ليكون ابناء على حركة او حرفا مستحقا النكرة في الاصل
 قبل البناء لم يبين المضاف ولا المضاعف له لانه الاضافة تخرج جانب الواجهة فخصيرا
 كسم بها الى يستحقه في الاصل لا عرب وان كان اسم المسند اليه بعد دخولها مقربا
 بانتهاء الشرط التثنية او مقصودا بغيره اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتهاء
 الشرط التثنية على مبدل من المحرور سواء كان مع التثنية شرط كونه مضانا او شبهها به
 او لا وفي ستة صور نحو زيد في الدار ونحو زيد في الدار ونحو زيد في الدار ونحو زيد في الدار
 رجل ولا امرؤ ولا في الدار ونحو زيد في الدار ونحو زيد في الدار ونحو زيد في الدار
 نحو زيد ونحو زيد ونحو زيد ونحو زيد ونحو زيد ونحو زيد ونحو زيد ونحو زيد
 فانه متعارف ان لا التثنية للجنس فيها وانما في المفعول فلضعف لا عن التثنية مع الفصل
 والتكرير اي رجب تكرير اسمها لكن مطا لا يبعد ابناء العرنة ليكون كالعوض
 في التكرير معنى نفى الاحاد وفي النكرة ليكون مطا لما هو جواب له من مثل قول
 السائل في الذكر رجل ام امرؤ وهذا التعليل جاز في المعرفة ايضا ونحو قصة اي

انظر

قضية ولا يا حسن لها اي هذه القضية هذا جواب عن رجل مقدر على قوله
 وان كان معرفته وجب له رفع والتكبر فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية
 على غير التسمية ولا وقع فيه ولا تكبر بل هو منصوب غير مكتمل ناجب بانه
 متناول بالنية اما مقدر المثل لا مثل او حسن لهما فان مثل لتوغل في
 لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بنا عليه فيحصل بينه وبين الباطل الاشتغال به
 القضية فكانه قبل لا فيحصل لهما ويقوى هذا التاويل ان ابن حسن عند الامم
 لان الظاهر ان تنوينه التكبير في مثل لاجل ولا قوة الا بالله اي فيما كثر
 فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بل فصل نحو قوله او جاعل
 لا عيب التوجيه فانهما عيب التوجيه فينبذ عليهما الاول ففهما اي لاجل ولا
 قوة الا بالله على ان يكون لاني كل منهما النفي الجنس ولا قوة عطف على لاجل عطف
 مفرد على المفرد وخرها عن واني لاجل ولا قوة موجود الا بالله او عطف جمل على
 جمل او لاجل الا بالله ولا قوة الا بالله فخر جمل الجمل الاول في استغناء عنه غير الجمل
 الثانية وانما فتح الاول ونصب الثاني لاجل ولا قوة الا بالله اما فتح الاول
 فلان الثاني نفي الجنس واما ثانياً فلان لاه الثانية مزيدة لتأكيد النفي
 والثالث معطوف على الاول فيكون منصوباً جمل على لفظة لتأكيد حركته حركه
 الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر واحد
 والثالث فتح الاول وسبق الثاني في لاجل ولا قوة الا بالله اما فتح الاول

فلان

فلان لاه الاول نفي الجنس واما فتح الثاني فلان لا زائدة والثالث معطوف على مثل
 الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على المفرد وان يقدر فيهما خبر واحد او
 عطف الجمل على الجمل بان يقدر لكل واحد منهما خبر فيكون النفي رفعاً بالابتداء نحو
 لاجل ولا قوة الا بالله لانه جواب توليهم انغير من قول وقوة بناء بالرفع فيهما
 مطابقاً للسؤال ويجوز الاخران فيهما ايضاً والخامس رفع الاول على ان لا يغير
 ليس على ضعف فان عمل لا يعني ليس ليس ورفع الثاني نحو لاجل ولا قوة الا
 بالله على ان يكون لالنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز
 ان يكون رفعه لا لغاؤه عمل لا بالتكبر لا لكونها بمعنى ليس لانه شرط حقيقة به
 الغاؤه التكبر في فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق الاسمين بعد
 في الاعراب فهذا على التوجيه الاول معني لعطف الجمل على جمل اي لاجل الا
 بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوباً ومرفوعاً
 وعلى التوجيه الثاني محتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على المفرد او عطف جمل على
 جمل لا فرق واذا دخلت الصورة على لاه التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي
 على لاي تأثيرها في مدحها اعراباً وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة
 لاستفهام ومعناها اي معنى الصورة الدخلة على لاه التي لنفي الجنس اما اذا
 استفهام حقيقة فنقول الادخل في انهم استفهاماً واما العرفي مثل الا
 زول عندي ولم يذكر بسببه ان حال الاله العرفي كمالها قبل العينة

بل ذكره السيوطي وتبعه الخروفي والمصنف وبقوله ذلك الأندلسي قال هذا خطأ
لأنها إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال مثل أن ولو وحروف التخصيص يجب
انصب الاسم بعدها فلا يكون ذلك كما هو الحال في أمثلة من هو الماء اشرب به حيث لا
يرجى ماء وإنما قوله الأرجل جزء الله خيراً فهذا عند تحليل البيت الدخلة عليها
حرف الاستفهام لكنه حرف موضح للتخصيص برأيه فكانت قال الأتروفي
رجل يعني هاتروفي وجعل ذلك نصباً وتكون وهو عند موسى لا التي قلت
عليها همة الاستفهام بمعنى التمني فكان التمس الأرجل ولكنه تونة لشدة
الشعر وبعت اسم لا المبني لأنعت اسمها المربح احترازاً عن قولهم رجل
ظرفاً الأول بالرفع صفة للفتة أي لا الشافي وما بعده احترازاً عن مثل لا رجل
ظرفاً كبريم في الذم بمنزلة حال من ضمير معنى والعامل فيه معنى احترازاً عن
مثل لا رجل حسن الوجه بليته حال بعد حال أو صفة مفعلة احترازاً عن المفعول
ولا علم فيها ظرف وهذا القيد يعني معنى الأقل مفعول على الفاعل على النحو
لأن الاتحاد بينهما والاتصال وتوجيه التقى اليه أي إلى التقى حقيقة أنه
التقى بتوجه إلى القيد والمبني في قوله ونعت المبني إشارة إلى ما مبني على
بالإضافة لا بالتبعية فإنه المذكور مسابقاً فيه أنه أكثر المبني وبني
على نعت ثم جئنا بآية مثل لأماء ماء بارداً مع أنه يصدق عليه
أنه نعت المبني الأول مفعولاً بليته فإن بارداً في مثل المثال نعت للتابع لا للمبني

كاهو الف

كاهو الف ولو جعل نعتاً للتبعي فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومربك لأن
الاصول في التتابع تبعيتها المتوحداتها في الأعراس دون البناء وما على حمله البعيد
ونصباً على اللفظ أو محل القريب نحو جعل ظرفاً بالفتح وشرطاً بالرفع
وظرفاً بالنصب والآي وإن لم يكن النعت كذلك فالأعراب أي حكمه لا
عرب لا غير وضعاً هو على محل البعيد أو نصباً هو على اللفظ أو محل القريب وتقدمت
اشتهت في بيان فوار القيد والعطف على اسم لا المبني إذا كان المعطوف نكرة
بأن تكرير لفظ المعطوف لأنه إذا كان المعطوف معطوفاً معرفة وجب من ضرورة
لأعلام ذلك وانفرد من كان لا مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا
قوة إلا بالله فيما سبق بأن عمل على اللفظ أي لفظ اسم لا المبني ويجعل ضميراً
وبأن عمل على المحل ويجعل مفعولاً جانباً ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالالف
ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل بلاء المؤكدة إذا المعطوف على المتعززة
فيه لا كثيراً في الحول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر
ولا اب وابنا مثل من وإن وابنه إذا هو بالجدل انتهى وتأذراً وسائماً
لتوابع لأنهم فيهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المادى كما ذكره
الأندلسي ومثل لا أباً له ولا علمي له أي كل من كسب يكون فيه بعد اسم
لا التي لنفي الجنس لأم الأضانه وأجرى على ذلك الاسم أحكام الأضانه

من اثبات الالف في جواب وحذف التثنية في قوله معنى ان الاصل
 مثل هذين التركيبين ان يقابلا له ولا غلامين لانه يكون اسم لا فيها
 معينا على نصب به والجمع المجرى فيهما وقد جاء على ثلة لا ابا له ولا
 غلام في زيادة الالف في مثل اب واستقاط التثنية في قوله معنى كافي حال
 الاضافة تشبيهه له اي الاسم لانه هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف
 بالمضاف واجزا واحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف التثنية فيكون
 مع ما واثبات التشبيه انما هو لمشاركة اي لمشاركة اسم لا حبيبي مضاف
 باظهار الام بيده وبين ما يضاف اليه له اي المضاف في اصل المعنى اي
 معنى المضاف من حيث هو مضاف بمعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى
 ان مثل لا ابا له ولا غلام لانه تشبيهه له اي مثل هذين التركيبين
 حيث الاضافة فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
 مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي
 معناه يشتمل على الاضافة وهو اختصاص الان بين الاختصاص
 تفاديا فان الاختصاص المفهوم من التركيب المضاف اتم بما يفهم
 من غيره فتم اي الاجل ان يجوز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيهه
 هو المضاف

غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لانه تركيب لا ابا فيها اي في الدرس لعدم
 الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى المثنى انما هو بابونه
 له وهذا اختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدرس فلا يصح اضافته الى الدرس
 فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدرس لمشاركته في
 معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المقادير
 بهما على تقدير الاضافة وهو في ثبوت خبر الاب او الغلامين المرجع اليهما المجرى
 بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
 من وجهين اما اوله فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا ابا له ولا غلاميه
 وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا ابا موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيه
 فلان المراد في ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا تقع الوجود عن ابيه العلوم او
 غلاميه العلوم في قوله بالسيودية والتحليل وجوه الفناء وانما هو ميسوبه
 بهذا القول لانه العدة فيما بينهم اولان المقصود بيان الخوف لاثبتين المضافين
 فذهب ميسوبه والتحليل وجوه الفناء ان مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة
 باعتبار المعنى واقام الام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد لتمام المقدرة وحكم المعنى
 بفساده كاعرفت ويختلف اسم لا خذ كثيرا في مثل لا عليك اي لا بأس عليك
 ولا يخذل الامع وجود الخبر لانه يكون اجماعا للكلمة وقوله لا كريدان لا كريدان
 جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كريد اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود

ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا
 احد كزيد خبر ما ولا الشبهتين في النفي والدخول على الجملتين الاسمية بليس
 هو السند بعد دخولها اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا
 اسمية اسميهما لهما لغة محاذية وخبر الخبرية بالذكي لان اسميهما جعل
 اسميهما وخبرهما اسما وخبرهما انما يظهر باعتبار الخبر جعل الخبر خبر لهما انما
 هو في لغة اهل الحجاز وامابنو تميم حيث لا يذنبون الى اسميهما لا يعطون خبر
 خبر لهما ولا الاسم اسم لهما بل هما مبتدئ وخبر عما كان عليه قبل دخول خبرهما وفيه اهل
 النجاشي التي جاء عليها التبريل قال اقدتعا ما هذا بشر وما هن امهاتهم واذا زدت
 ان مع ما عطفان زيد قائم قبل انما خضعت ما بالذكي لانها لا تزاد مع لا في الاستعمال
 وهي زائدة عند البصريين وناقصة متوكة عند الكوفيين او انتفى النفي بالآخر
 ما زيد الا قائم او تقدم خبر على الاسم نحوما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا
 كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فلا من ما عامل ضعيف عمله
 لشبه ليس فلما فصل بينهما وبين مفعولها لم تعمل واذا انتفى النفي باق فلا عملها
 لمعنى النفي فلما انتفى النفي بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلغير الترتيب مع ضعفه
 واذا عطف عليه اى على خبرها عجب بكسر الجيم اى يعطف بفعل العجب بعد النفي وهو
 بل ولكن نحوما زيد مقبى بل مسافر وطهر قائم لكن قاعد فالرفع اى محكم
 المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقص النفي

هذا الخبر
 خبر ما ولا

ما ان

عطفان

المحذوف هو ما اشتمل اى اسم اشتمل يخرج الحروف الدخلة التي هي محال الله
 فانه لا يطلق عليها المفعولات والنسوبات والخبريات اصطولا لانها اقسام
 الاسم على علم المضان اليها علامه المضان اليه من حيث هو مضان اليه
 الخبرية كان بالكسرة او الفقة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو
 مضان اليه لان الخبر ليس علامة لقات المضان اليه بل لمحضية كونه مضانا
 اليه والمضان اليه وان كان محققا بما عرّف به لكن المشقة على علامته
 اعم منه ونما هو شبه به فتدخل في تعريف الخبر ومثل جيتت ورسول
 وكفى بالله وكذا المضان اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن دخلا
 والمضان اليه وهو هيئنا غير ما هو المصطلح المشعري بينهم وذهب المص
 في ذلك الى ما ذهب بسبويه حيث اطلق المضان اليه على المنسوب اليه
 بحرف الجر لفظا ايضه كل اسم حقيقة او حكما يشتمل على الحق مضان اليها نحو
 يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر منسوبة اليه شي
 اسمها كان نحو غلام زيد او فعلا نحو صرحت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا
 او تقدير اى مفعولا كان ذلك الحرف كافي مثل صرحت بزيد او مفعولا
 حال كونه ذلك المقدس من اذن حيث العمل بابقا اشره وهو الخبر نحو غلام زيد
 وضاعف ففته وضرب اليوم بخلاف وقت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه
 بالحرف المقدس وهو في كنهه خبره اذ لو اريد بالخبر فالتقدير اى تقدير

هذا الخبر
 خبر ما ولا

حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذا لم يكن فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف
 نحو مهرب زيد بحرف او منسجما عند تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية
 والجمع لاجلها او لاجل الاضافة لان التثنية والنون دليل تمام ما هو فيه
 فلما لم يرد ان يجر الكليتين من جملتها بكونه الاصل من الثانية التعريف
 او التخصيص والتخفيف من نون الاصل لانه تمام كلفة وتتموها بالثنية
 ثم المتبادر من هذا التعريف نظر الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
 حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
 لكن الظاهر من كلام المصنفين المتن والشرح في شرحه له ان النسيب الى الاضافة
 المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف
 الجر فيها الا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفات
 وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير الام
 لتقوية العمل او ضارب زيد وفي اضافةها الى فاعلها مثل الحسن وجهه في
 بتقدير من البيان فان فكر الوجه في قولنا جاء في زيد الحسن الوجه بمنزلة
 التيق فان في المسند والحسن الى زيد اربابا فانه لا يعلم انه اى شئ منه حسن
 فان فكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة غفيس
 فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تقيد التحقيفا في اللفظ قلنا كان هذا التحقيف
 واقع قبل الاضافة فلا يكون مما يعيد الاضافة فليست فائدة الاتفاق الا بحرف

لأن

في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى معناها لا بتقدير
 معنوية في اللفظ ترفعا وتخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون معنائه
 سائرهما اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها مخصوصا باسم فاعل المفعول
 والصفة المشبهة مضافة الى مفعولها او فاعلها او مفعولها اذ الاتفاق من المكن
 مضاف صفة كغلام زيد وكانت صفة ولكن هي مضافة الى مفعولها بل الى مفعولها
 مصر او كرم البدن المزدني عن خضاب زيد وحسن الوجه وهي اي الاتفاق المعنوية
 حكما لا تقرا او غير ذلك فاعلم ان ما يعنى الالام فيها اي في المضاف اليه على ما هو
 وتظهر اي لا يكون صادقا على المضاف وهو لا يوافق له غلام زيد فان زيد ليس
 لغلام زيد ولا هو ولا عليه ولا ظهر فاضافة الغلام اليه بمعنى الالام اي غلام
 لزيد واما معنى من اليازية في بعض المضافات فهو المضاف اليه فيكون بها عموم
 من وجه وانما يعنى في المضاف اي طرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
 المضاف ان كان ظرفا له فالاتفاق معنوية ولا يفي معنى الالام وانما مساواة كليته
 او اعلم علم كماله يوم فانه مضافة الى التقدير من مشقة واما اخفى علم كبره
 وعلم الفقه وشجرا لاسم الزمان مضافة الى اعظم معنى والافاضة ايضا بمعنى الالام فان
 خاتم الى نقطة بيانته ومضافة نقطة الى خاتم معنى الالام كما يقال نقطة خاتمك
 حينئذ نقطة خاتمك واعلم انه لا يان فيها هو معنى الالام ان يستعمل القصير بها
 بل يكون فائدة اختصارا على نحو مذكور الالام فتقولان بوالاخذ وعلم الفقه

الاضافة المعنوية

الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف

صارت على

فان كان المضاف

وهو انما هو ان يجمع اليوم ويجمع المجرى واليوم فيه وبهذا الاصل ترفع الاشكال عن كثير
من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكاليف ليعين مثل كل رجل وكل
وهو ان يكون الاضافة **بعض قليل** في استعمالها وسرورها اكثر الخرافة
الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب باليوم ضرب له اختصاص باليوم على بساطة
الواقع فيه فان قلت فعل هذا يمكن في الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى
اللام للاختصاص الواقع بين المجرى والمبني قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
في قليل سرورها الى الاضافة بمعنى اللام لتقليلها للقسام ولما كانت الاضافة بمعنى
من غير كسوة في كلامهم فالوجه ان يجعل قسمها ليلولة **فولام زيد** مثال
للاضافة بمعنى اللام او غلام زيد **فما تم** مثال للاضافة بمعنى من اي غلام
من فقه **ضرب اليوم** مثال للاضافة بمعنى من اي ضرب وقع في اليوم وفقيه
او الاضافة المعنوية **تعريفها** اي تعريف المضاف الى المضاف اليه **المعرفة** لان
الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة لذلك على معلومية المضاف
لان نسبة المضاف الى معين يستلزم معلومية النسب ومعلوميته فان ذلك
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال في غلام زيد من غير اشارة الى **معين**
فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان
المعرف باللام في اصل الرفع لمعين ثم قد يستعمل في اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على النبي مبني في بيت فماتت فماتت لا يعني في ذلك على خلاف وضعه

لان نسبة الفعل الى
العين لا تستلزم
المعنى

وليس ان

وليس ان يعرف هذا الحكم في غيره ومثل فان اضافتها لا يفيد تعريف وان كان المضاف
المضاف اليه المعرفة لم ينعكس في الابهام لان يكون للمضاف اليه واحد يعرف بعينه
كقولك عليك علي الشكون وكذلك ان كان للمضاف اليه مثل اشهرها **مثلا**
فيعرف من الاشياء كما يعلم والشجاعة قليل **لما** كان معرفة ان الاصل الذي **مثلا**
يظهر في الشق الاول وتعليل الاضافة المعنوية تخفيفا لتخصيص المضاف مع
المضاف اليه **الذكر** فو غلام رجل فان التخصيص قليل الشك ولا شك ان الغلام
للاضافة الى رجل كان مشتركا بين الغلام رجل و غلام امرأة فلما اخيف الى التميز
عنه غلام امرأة **وقد** الشكر كما فيه **وشهدا** اي شرط الاضافة المعنوية **فما تم**
ان كان معرفة **فما تم** فان كان ذلك لام حذف لانه وان كان نكرة بان يجعل
من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التميز بل لا يمكن
اضمارها بالتمييز فمعرفة وتعلم من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تميز او كان صيغة معرفة تميزت عن التعريف وانما يجب التميز لان
المعرفة لو اضيفت الى النكرة كان طلبا لا وفي وهو التخصيص مع حصول الاعلى
وهو التعريف ولما اضيفت الى المعرفة كان تحصيل الماهل فتضع الاضافة
حيث لا يفيد تعريفها ولا تحصيلها فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين
جعلها علما في نحو الجهم والشرى والتعق واين عكس في لزوم تعريف المعرفة
فانما لهم جواز في هذا دون ذلك نقول لا نسلم ان في هذا لامثلة تعريف المعرفة

المعرفة المعرفة

بل فيها هذا التعريف وهو التعريف الحاصل باللائم والاضافة وحصول تعريف
 وهو التعريف بالهيئة فانها حين صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى
 باللائم والاضافة فلا ياتي فيها تعريف المعرف بل ياتي بتعريف بتعريف وما احاط
 الكونين من تركيبا لثلاثة الاشياء وشبهها من العدد المعرف باللائم
 الى العدد وهو الخمسة الدائم والمائة الذي ينار ضعيف قياسا واستمعا لاما
 قياسا فلما ذكر من الزوم يحصل الحاصل واما استمعا لاما ثابت من الفهم
 تحولت للازم قال في الرواية ثلث الدوافع والاداءات المتوقعة واما اجزاء في الحديث
 من قوله باللائم الذي ينار على الجمل البدل ومن الضافة والاضافة اللفظية فتكون
 ان يكون للضاف مضاف اخر فاما ان لم يكن صفة فغيره من زيد مضافة الى
 مفعولها احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير مفعولها فمفعول البدل وكرههم العصر
 مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى المفعول ومن الوجه
 من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل ولا يقال اضافة اللفظية فايد
 التحقيق لا تعريف ولا عيصا لكونها في تقدير الاتصال واللفظ لا في المعنى بان
 يستقط بعض المعاني عن موصفة العقل بان لا يقطع من اللفظ بل المعنى على
 ما كان عليه قبل الضافة والتخفيف اللفظي اما في اللفظ للضاف فقط بعد التنوين
 حقيقة مثل ضارب زيد او كماله مثل خرج بيت الله او جدي في نون التثنية ويجوز
 مثل ضارب زيد وضارب زيد واما في اللفظ للضاف الى اللفظ فقط بعد التنوين واستأ

اللفظية
 من قبيل
 اللفظية

في الحقيقة

في الحقيقة كالمقام فلام كان اصله المقام فلامه حذف والغير من غير ما واستوفى
 اليه التحقيق في المقام اليه فقط واما في المقام والمضاف اليه معا فغيره من قائم
 الغوم اصله قائم فلامه في التحقيق في المقام في التنوين وفي المقام اليه بمحذوف
 الغير واستتارة والصفة من ثم اي من جهة وجوب اضافة الضافة اللفظية
 التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص بانه تركيب مهرب من وجه
 باضافة الصفة المفعولها وبجعلها صفة للكرة في جهة انها الموقوف تعريفها بان
 هذا التركيب وامتنع تركيب مهرب من وجه حسن الوجه فلو انشأت تعريفها لم يحذف
 الزوم كونها صفة للكرة والجار الثاني لكون المعرزة اذن صفة للمعرزة
 والملاح ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب اضافة ال
 ضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يلزم جوان
 التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من
 الامور وحذف في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يبر
 انه لا دخل في ذلك الاستلزام لان انتفاء التخصيص من جهة انها تعيد
 تحقيقا لتركيب الضارب بالزيد والقار بالزيد لحصول التخفيف بعد
 التنوين وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب زيد
 انما سقط لانه واللائم لا للضافة ولا لشك انه لا دخل في هذا الموضع
 لان انتفاء التعريف ولا لان انتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط

ثم وانفس



وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفاعل لكونه اكثر كثرة لوصفه وكونه فاعله نائبة
 بكونه تركيبا للضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد
 الاضافة فحصل التحفيف بعد التنوين بسبب الاضافة شرعا في اللام واجاب المصنف
 عنه في شرحه بانّه غير مستقيم لان القول يتأخر لام التقديم حسا على الاضافة
 بغير تنوين ادعاء محققا واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة
 الهجاء بعد هاء فان قوله وبعد هاء بالجر معطوف على المائة فصا والمعنى باعتبار
 الواهب بعد هاء من باب الضارب زيد فكما لا يمنع ذلك حيث اقرب بعض
 البلغاء لا يمنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجاء
 وعيد هاء في هذا القول ضعيف لا يقو في الفصاحة بحيث يستدل به لما
 من استثناء مثل الضارب زيد لعدم الفائدة والاضافة ولا يخفى انه فيه شبهة
 مجازية على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به
 اذا لم ينف فيه على الجواز فانه يعمل التقبيل على الحمل وعلى انه مفعول معه او لا
 قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كافر برب مثله ويحمل حيث
 جاز هذا التركيب ولو غير رب محملها باذخا لرب على محملها بدون العطف
 والبيت بتمامه الواهب المائة الهجاء وبعد هاء عوذا بغير حلقها اطفالها
 او بعد ودة الواهب المائة الهجاء او الميم من التنوين يستوي فيه الجمع والرد
 والهجاء صفة للمائة او بدل عنها ومن مادة قبيل الثلثة الاثواب كما هو

مذهب النحوي

منها الكونين وبعد هاء او تنوينها لله بالبعد لقيامه بغير حلقها او بعدها
 حقيقة باضافته لاحد من مائة حوزا بالذال المجرى مع عاقل اي حديثا للتنوين
 حال من المائة زجرا بالياء المجرى والجمع على صفة المعلوم المذكور اي سوت وناعله
 غير لقين واطفالها منصوب على المفعولية او على صفة المجهول المتنوين واطفالها
 مرفوع على انه مفعول مالم يستقم فاعله وحقيقته الامر لا ينكشف الا بعد معرفة
 حركته حرف الترويض من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الهجاء والضارب
 فاجاب المصنف بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس على جواز
 الاستثناء التحفيف لمراد التنوين باللام لكنه جاز حمل على الوجه المختار في الحسن
 الوجه وهو جواز الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران دفعه على الفاعلية
 ونصبه على التشبيه بالمفعول وجه الحمل اشتركا في كون المضاف صفة والمضاف
 جنسا معرفين باللام وهذا لا يشترط مفعولين الضارب زيد والمضاف
 فقياسه عليه فيلزم مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك
 مع ان القياس على جواز كما عرفت وكذا شبهة وهو الضارب والاضافة
 وغيرهما فمن قال اعني قول من قال يعني مسجويه واتباعه انه اي القضاة
 في كتابك مضاف ورون من قال انه غير مضاف والكان منصوب على
 حمل على المفعولية والتنوين محذوف لا اتصال الضمير لا الاضافة فانه
 لا يحتاج جواز جرح الحمل جلا الى المحولية على ضاربك فاعلم فاعل المفعول له

والفعل المعلق بالمتعدي وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والفعولين مجزئة
من اللام بفعل لاظهار كانت مضمرات متصلة بالتو والاضافة ولم ينظر
الى تخفيف فقالوا ضاربك لان جعل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الفهم ثم لم يقبلوا التخفيف في الضاربك وجوزوا يد وناحل الضاربك
عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعل مضاف الى مفعول متعلق
محدود فتوينة قبل الاضافة لا الاضافة ولم يجعلوا الضاربك زيد عليه
لانها ليس من باب واحد والدليل على ان سقوط التثنية في ضاربك
لان اتصال الكان للضارفة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك
او لا على وجه يكون القهي منصوبا بالفعلية ثم يضاه ويقل ضاربك كما يتصور
ضاربك زيد ثم يضاه ويقل ضاربك زيد ولم يتصور ضاربك فلعل انهما
سقطت لان اتصال الكان للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضاربك اياك للفصل بالتثنية ثم لا يصح ان يضاف جدي في التثنية
فصار القهي منفصل متعلق فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم جعل
عليه لانها من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعل مضاف الى مفعول
متصل من غير اعتبار حذف توينها قبل الاضافة لا الاضافة ولم يجعل الضاربك
زيد عليه لانها ليس من باب واحد واعلم اننا حملنا قوله وضع الوهاب
الحجاء وعبد هاهنا وقوله والضارب الرجل والضاربك حمله على فظيها على

الجوزة

الاجزء من كسرة لات الفاء على جواز الضارب زيد عن جانب المضاف
بعض اشارتين ولما ان جعل كل واحد منهما اشارة الى مشكلة علمت
مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد في قوله وضع الوهاب الحجاء
وعبد هاهنا وضع عطف المحمدي عن اللام على المحمدي المضاف اليه فت
مسندة باللام لانه يتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يعمل في العطف بال
يحمل في المعطوف عليه وحج مندفع ما فيه من توهم شائبة المضاف على
المطلوب على تقدير الاول واسرجاع كل من الصورتين الاخيرتين
الى مشكلة ظاهرة ويتضح الرد على الفراء والاستدلال بهما لا ينافي
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان كل
من هين التركيب الوصفى والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام
الآخر ولما للمعنى بعينه لا يضاف صفة اخرى فهاذا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجره قطيفة بمعنى قطيفة جرحه خذوا الكوفيين
فان مسجد الجامع عند هم بمعنى المسجد الجامع وجره قطيفة بمعنى
جرحه من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب العربي صلوة الاولى بقلعة
فان كل واحد من هذين التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع

والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحقا صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التركيب متناول فيجوز
بمسجد وقت الجماعة ونأخذ من معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدراً
في نظم الكلام ويكون المسجد مضاف اليه والجماع صفة للوقت فينتج
الايثار بوجهين فان الجامع ليس مضاف اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما
ان يكون الوقت محذوف والجامع قائماً مقامه منطبقاً عليه فيكون
الصفات الغالبة فيضاف مسجد اليه فينتج الاثر بوجه واحد وهو
ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة
الحققة متناول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحقة على الاحتمال
الذكرين لكن هذا التناول لا يقتضي في جانب الغربي فانه لا شك فيه
ان القصص توصيف الجانب بالفهرية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم
الان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه جانب
جزء والاضافة ببيانته والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو كل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وقوله ولا صفة الى موصوفها
مثل جزء قطيفة واختلف ثياب فان اصلها قطيفة مجرد وثياب اخلاق
قد تمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متناول بانهم
مختلفة من قولهم قميصه جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما

صلى

قد لا يقتضي بكونه صالحاً لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم وكونه
صالحاً لان يكون قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يقتضي به كما
اضافوا خاتماً الى الفضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل
من حيث انه جنس مبرهم اضيف اليها ليقتضي وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسمها مثل اي مشابهة للمضاف اليه في العموم والمخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كلياً واسد في الاعيان
والجثث وجسد ومنع في العاقل والاحداث او غير مترادفين بل متساو
والمصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانه
اذ قلت وايت لث اسد لا يفيد الا ما يفيد وايت لث اسد من
الاسد واطرافه اليه فيكون ذكر الاسد لغوا لا فائدة فيه
بمخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل القهرهم وعين الشيء فانه
اي المضاف فيه ما يختص به اي هو خاصاً بسبب اضافته الى المضاف
اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
وامية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كانت
للمجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف
في العموم والمخصوص قولهم سعيد كثير فهو فان سعيد وكثير
اسما لشيء واحد كلياً واسد مع انه اضيف احد هما الى الاخر

بأنه شاذل يحمل أحدهما على الدلول والآخر على اللفظ فكانت أدلت
جائت سعيد كز قلت جاني مدلول هذا اللفظ ولم تقولوا كز
سعيد لأن قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم
غالباً وإذا اضيف الاسم الصحيح وهو حرف النخاعة ما ليس فيها حرف
علة او الحلقية وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان
لحقاقبه الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا يتقبل عليه الحرك
لعارضته فحقه السكون ثقل الحركه ولو كان حرف العلة بعد السكون
مثله بعد السكون في التوضيح بعد استراحة اللسان لا يتقبل عليه الحركه
بعد السكون يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر
للتناسب مثل قوبي ودرعي في الصحيح ونظري ودلعي والحق به والياء
مفتوحة او ساكنة وقد اختلفوا في ان ايها الاصل والفتح انه النسخ ان
الاصول في كلمة اللق على حرف واحد هو الحركه لذلك يانم الابتداء بالسكون
حقيقه او حكما والاصل في ظاهري على الحركه الفتح والسكون انما هو عارض الخفيف
فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاتحة اي الفعل اللفظ
الفتحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورجائي وهديل ونحوه
من العرب تقلبها الى الالف حال كونها المعنى التشبيه ياء المشاركة في المتكلم
وقد وقع في ياء مثل عهري ورجعي وانقلب الف التشبيه كذا ما

لاجل

لاجل اسم الفاعل بغيره بسبب الغلب وان كان في آخره اي في آخر الاسم المضاف
الياء المتكلم ياء اذغيت في ياء المتكلم لاجتماع المتولين فيها هي كالكلية
الواحدة مثل مسليح وانما اضيف الى ياء المتكلم واسقط التنوين لك
واذغيت الياء في ياء فصار مسليح وان كان واو قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاول منهما ساكنة مثل مسليون اذا اضيف الى ياء المتكلم
قلبت واو ياء واذغيت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لم انقلب
ياء ساكنة بوجوب بقاء الفتحة قبلها فتغيرها فحركت بالحرکت المناسبة
لها فقبل مسليح وان كانت قبل الياء الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحاً
كقولك في مسلمين مسليح وفي مصطفون مصطفح لفتحة الفتحة
وفتح الياء اي ياء المتكلم في الصورة لثلاث الساكنين اي لزوم
التقاء الساكنين فان لم يفتح واخبر الفتح لفتحة واما الاسماء السبعة
التي من الجس فيها فخاصة الى غير ياء المتكلم فاحق واي في الحال في
واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال آخر اي مثل يدى ودى
بوزن المندوف لجعله نسيامسيا واجاز المبر فيهما حتى واي يرس
لام الفعل فيهما وهو الواو وجعلها ياء واذا غام الياء في الياء ونسبت في الالف
بقول الشاعر واي مالك ذو الحجاز بدو وصل الاخ على الاب لتقاربهما
او معنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك خلا في القياس واستعمال

لفظها
الفصحى

مع انه يحتمل ان يكون القسم به اى اجمع اب فاصلة بين مسقط التثنية
 والاضافة فاجتمعت ياءان فارغتا الاولى والثانية فصار اى وقد
 جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكن وقد بينا بالا
 بينا اى لما سمعنا وعلينا اصواتنا بكن وتكون لنا اباونا فاذكر وتكون
 اى امرأة قاتلة لا متناع اضافة الحزم الى الذكر حتى وهى بكسر التاء
 عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اضى وبنى لانه ينقل الى
 فيما هو المشهور ملغالف مذمبا للجموع وان نقل عنه بعضهم ذلك لخطا
 واسماء الاربعة ويقال في حال اضافة الى ياء المتكلم في الرفع القلب
 والادغام في الاكثر اى في اكثر من واحد استعملته وفي بعضها انقاء الياء
 المعوض من الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة
 عن الاضافة قبل اخواب وجم وهن ونم بالمركات الثلاث ولكن مع
 اضع منها اى من القم والكسر وجاء جم مثل يد فيقال هذا جم اجم
 ورايت جما وجمت ومررت بجم او جميت وشلت جمابا لجمية صفتها
 وجمائك ورايت جماء وجمائك ومررت بجماء وجمائك وشلت ورايت جماء
 فيقال حو وحوك ورايت حوا وحوك ومررت بحوا وحوك وشلت
 مع اباء الالف فيقال هذا جماء وجمائك ورايت جماء وجمائك ومررت بجماء وجمائك
 مطا اى جماء جم مثل هذا الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الاضراء
 والاضافة

والاضافة بل يجرى هذه الوجوه فيه وكل من لم يفرق والاضافة وجاءه فكن
 اى فاك فزاد والاضافة ويقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
 ورايت هنك ومررت بهنك ورايت ههنا ومررت بههنا ورايت ههنا ومررت بههنا
 باسماء الاجناس والغير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل التثنية
 كقول الشاعر اغايروني فالفصل من الناس ذووه ولو قيل له يضاف الى غير
 اسم الجنس كان اشمل وكانه خص بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء
 حكم خاص عند اضافة الى ياء المتكلم للقم اضافة الى المفرد مطلقا لاختصاصه
 بحكم الخاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اى في عن الاضافة لانه جعله
 وصلة الى اسماء الاجناس ليس بالاضافة اليها التثنية وجمع تابع
 منقول من الوصفية الى الذسمية والفاعل الاسم يجمع على نون على كالكامل على
 الكوهر والمزج بماتوع المفعولات والمفعولات والمفعولات التي هي افعال
 الاسم فلا ينعقد حتى حد لها بجمع نون اى وضرب ضرب لعدم كونها
 من افراد الحد وكل تان اى متاخر متى لو قطع مسبقا في التثنية
 الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس بالامر
 سابقة اى بجنس امراب سابقة بحيث يكون امرابه من جنس امراب
 سابقة ناش كلهما من جهة واحدة مفعوليه مثل جاء في زيد العال
 فان العال اذ لو قطع مع زيد كان في المرتبة الثانية منه وامرابه

التثنية

اعرابه وهو النوع في كل منها من جهة واحدة مضمومة هي فاعلية زيد
 العاقل لان المجرع المنسوب اليه زيد في قصد المتكلم المنسوب اليه
 مع تابعه لا اليه مطلقا فلو كان يشتمل التوابع وضربا للشد وضربا
 كان وان واخراتها وتاخرها في فاعلية فاعلية واعطيت وتوابعها اعرابا
 يخرج الكل الاخر المبتدأ وثاني فاعلية فاعلية واعطيت وتوابعها اعرابا
 يخرج هذا الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو المبتدأ اعني زيد
 عن العامل الفاعلية لا سندا لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي سندا اليه
 صاد عاملا والمبتدأ ومن حيث انه يقتضي سندا صاد عاملا والخبر فليس
 من جهة واحدة وكذا طغت من حيث انه يقتضي مضمونا فاعلية ومطلوبا
 جاز في مفعوليه فليس انتسابا من جهة واحدة وكذا طغت من حيث
 انه يقتضي احدًا ومطلوبا في مفعوليه فليس انتسابا من جهة واحدة
 واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف اللبسية الى اللاحق والتابع
 من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا باحقيقة او شككا فلا بد من جواز
 هؤلاء الرجال ويزيد لعل ولا يجعل نظيرها في ثمران لفظية كل ههنا
 في مفعولها لان التعريف انما يكون الحسن بالجنس لا بالفرق بالاشياء
 فالجود بالحقيقة التابع واحد مفعول كل وهو ثمان باعراب سابقه من
 واحدة لكنه لما جعل كل عليه انا وصدق الجود على كل افراد الحد فيكون

ما نفقوا الا

ما نفقوا الظاهر انحصار الحد وزيادها لعدم غير ما يكون جامعاً فيحصل
 جامع وما يقع يكون جهة واحدة كالمتخصص عليه الغنى تابع جنس
 شامل للتوابع كلها وتوابعه يدل على معنى في مضمونه اي يدل بعينه في تكملة
 مع مضمونه على حصول معنى مضمونه مطلقا في ذلك مطلقا غير مقيد
 بخصوصية مائة من مائة احقر ان من سائر التوابع ولا بد من عليه للبدل
 في مثل قولك انجبني زيد حملا او المعطوف في مثل قولك انجبني زيد و
 ولا التاكيد مثل قولك جاء في القوم كلهم في ذلك كلهم على معنى الشمول
 في القوم فان ذلك التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في التبع
 هو مخصوص مودها فلو جردت عن هذا المورد كما يقع انجبني زيد على
 او انجبني زيد وعلما او جاء في زيد نفسه لا يقيد لهما لا على على
 في مضمونها كما يختلف الصفة فان الصفة التركيبية بين الصفة والوصف
 تدل على حصول معنى في مضمونها او جاز كانت وما يدور في
 الصفة غالباً فيخصص في التشكيك كمرادهم وتوضيح في المعرفة كزيد
 وقد تجر المثنى يكون من غير قصد تخصيص وتوضيح في المعرفة كزيد
 او المجرم الذي هو المجرم بالدمع الشيطان اربعين او المجرم الذي هو المجرم
 فحمة واحدة ان الوصف تفهم من التبع في فحمة فاكملت بالوجوه والامكان
 غالباً في المصنف المشتقات فوهم كثير من الصريح ان الاشتقاق

المتكلم

فان ثبت حق ما دلوا غير المشتق والمشتق ويركز هذا من ثلثهم رده
 بقوله لا فصل اي كثر بين ان يكون التبع مشتقا او غيره او غير
 المشتق في جهة وتوجهه فثبت ان كان وضعه اي وضع غير المشتق لغير
 المعنى اي لغير الذي دل على المعنى الواقع في المبتدأ عموما اي في جميع الالات
 استعمالا مثل محتمل في محتمل فان التبع يدل في ثمان على ان الذات نسبة
 الى قبلة تميم وقيل ان يدل على ان ذاتا صاحب مال او موصوفا في بعض
 الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وج
 يجوز ان يقع نعتا في مفعول بدل على ذلك وج لا يقع نعتا مثل
 برجل اي رجل او كامل والرجولية يقع نعتا ومثل مرهت بعد
 فان هذا يدل على ثبات مبهمة وافر على ثبات معينه ومفوضه الذات
 المعينة بمنى لغير حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة
 له في بعض المواضع الا ان الذي يدل على هذا المعنى لا يقع ان يقع
 وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل من اسم الاشياء وبعضهم الى انه
 عطف بيان ومثل مرهت بزيد هذا اي بزيد العشاء اليه فلهذا
 الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة وتوصف لشخص
 لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم التكملة لان الالة على معنى في
 كما توجد في المعرفة كذا لا توجد في جملة الخبرية وانما توجد بالجملة

لان الاشياء

لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما ان قلت جاز في رجل اخر
 اي يقول في حقه اخره اي مستحق لان من مضمونه ويلزم فيها الضمير
 الرابع الى تلك التكملة لغيره لاجاء في رجل زيد عاقل وتوصف بحال
 الوصف اي بحال فاشبه به نحو مرهت برجل صفت او الحسن حال الرجل
 وبلان متعلق او متعلق الوصف يعني صفة اعتبارية يجعل له بسبب
 متعلقه نحو مرهت برجل حسن علامه ان يكون الرجل حسن الفلوم معنى
 فيه وان كان اعتباريا فالاول او المفعول بحال الوصف يتبعه اي الوصف
 في ضمير او يجر من مفعولها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعاً ونصباً وجرراً
 والتعريف والتشكيك والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 الا ان كان صفة يستوي فيها الذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل
 نحو رجل صبور وامرأة صبور فمفعول بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريحة
 او كان صفة متوقفة على الذكر كعلامه والظواهر التي تليها
 متعلق الوصف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
 والتعريف والتشكيك ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي تلك
 الاربعة العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
 والتأنيث كالفعل تشبه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفعول
 او مفعول او مفعول او مفعول او مفعول او مفعول او مفعول او مفعول

المتكلم

بلا فصل طابطة بوجا كاي طابق الفعل فاعل في التذكير والتأنيث وان كان
 فاعلا مؤنثا في حقيق او حقيقا مفعولا كيدكر ويؤثت جواز قول
 برجل فاعلا فاعلا ثم مثل يفتقن علمتهم وصهرت بامرة فاعلا بوجه مثل
 يقوم ابوها وصهرت برجل فاعلا جارية مثل تقوى جاريه وبرجل مفعولا
 مفعولا جارية مثل يعلم برجله او قاشم او قاشمة في الفاعلية جارية مثل
 يقوم وافتقن في الفاعلية فان قلت اذا انظرت في المظهر وجدت الله
 وهو الوصف بهال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله
 الفاعل المستكن فيه الرجوع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الامر بطبقه
 الان في التثنية والواو في الجمع التذكير العاقل والثور في الجمع المؤنث
 ويؤثت في الواحد المؤنث ولذلك قلت صهرت برجل صارب وبرجلين صاربا
 وبرجلين صاربين وبارية وبارية وبارية وبارية وبارية وبارية وبارية
 كاتقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وقصر بان وقصر بان وقصر بان
 فذكرت التثنية في الحكم قلنا المقام الاصل في هذا المقام بيان نسبة الوصف
 صفيق الى الوصف بالتثنية وعدمها وما كان الوصف الاصل يتبع في
 الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهة للفعل في الخمسة الباقية من هذه
 كما عرفت الكفر فيه بالحكم عليه بالتثنية بخلاف الوصف الثاني فانه لما
 حكم عليه بالتثنية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم عليه بعدم التثنية

فان كان الفعل
 فاعلا مؤنثا في حقيق
 او حقيقا مفعولا كيدكر
 ويؤثت جواز قول
 برجل فاعلا فاعلا ثم
 مثل يفتقن علمتهم
 وصهرت بامرة فاعلا
 بوجه مثل يقوم
 ابوها وصهرت برجل
 فاعلا جارية مثل
 تقوى جاريه وبرجل
 مفعولا مفعولا
 جارية مثل يعلم
 برجله او قاشم او
 قاشمة في الفاعلية
 جارية مثل يقوم
 وافتقن في الفاعلية
 فان قلت اذا انظرت
 في المظهر وجدت
 الله وهو الوصف بهال
 الموصوف ايضا في
 الخمسة البواقي كالفعل
 لان فاعله الفاعل
 المستكن فيه الرجوع
 الى موصوفه والفعل
 اذا اسند الى الامر
 بطبقه الان في
 التثنية والواو في
 الجمع التذكير العاقل
 والثور في الجمع
 المؤنث ويؤثت في
 الواحد المؤنث ولذلك
 قلت صهرت برجل
 صارب وبرجلين
 صاربا وبرجلين
 صاربين وبارية
 وبارية وبارية وبارية
 وبارية وبارية وبارية
 كاتقول في الفعل
 يضرب ويضربان
 ويضربون وقصر بان
 وقصر بان وقصر بان
 فذكرت التثنية في
 الحكم قلنا المقام
 الاصل في هذا المقام
 بيان نسبة الوصف
 صفيق الى الوصف
 بالتثنية وعدمها
 وما كان الوصف
 الاصل يتبع في
 الامور العشرة
 وكان لا يخرج
 مشابهة للفعل في
 الخمسة الباقية من
 هذه كما عرفت
 الكفر فيه بالحكم
 عليه بالتثنية
 بخلاف الوصف
 الثاني فانه لما
 حكم عليه بالتثنية
 في الخمسة الاول
 لم يكتف فيه
 بالحكم عليه
 بعدم التثنية

بقوله والوصف اخفى او ساوى الوصف العرفه اشد اختصاصا
 والمعلوم من الصفه يعني اعرف منها لانه المقام الاصل فيجب ان يكون
 اكل من الصفه في التعريف او ساويا لهما كانه لو لم يكن اكل منها لم يكن
 اقرب من ان يكون اكل منها او من المفعول عن سبويه وعليه جمهور
 النحاة ان اعرفها المخرجات فخر المصنوع ثم اسما المشارة ثم المعرف بالذات
 والوصولات وينتهي انسابا ومن ثم ان من اجل ان الوصف اخفى
 او ساوى الوصف في الكلام المقتضى اي في الكلام الاخر او الوصف
 فانه ايضا مماثل لذل الكلام لما عرفت بينهما من الساوت في التعريف فاجازي
 الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك اسرا بالظن الى مثله اي مثل
 لقول في الكلام بلا واسطة فخر جازي الرجل صاحب الفرس او بواسطه فخر
 الرجل صاحب الجاهم الفرس لانه التعريف المضاف مساو للتعريف المضاف
 او انفق منه على الخلاف الواقع بين سبويه وغيره عند سائر المعارف
 فانها اخفى من ذي الكلام فلو وقع اخفى بعد الفاعل اخفى فهو محمول على البدل
 عند صاحب هذا الذاهب وانما قولهم وصف باب هذا اي باب اسم الاشياء
 بذي الكلام مثل صهرت برجل فاعلا فاعلا ثم مثل يفتقن علمتهم وصهرت بامرة
 والموصول والمضاف الى احدها لانه لهما الواقع في هذا الباب بحسب اصل
 التوضع المقصود لبيان الجنس فاذ اريد فعله لا يقتضي مثله لانها

ولا يلزم

كاند غير مبطوطة بل بين طابطة عدم تبعية له لكونه كالفعل بالنسبة
 الى ظاهره بعد التبيين حاله ضد علم التبعية ومن ثم ان من اجل كون الوصف
 الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل فاعلا علمانه كاحسن بقعد
 علمانه وحسن ايضا فاعلا علمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
 تفقد علمانه وضعف قام رجل فاعلا علمانه لانه مؤنثه يفقدون
 علمانه والحقا على مق المشق والجميع في الفعل المسند الى الظاهر هو اضعف
 ويجوز من غير حسن ولا ضعف فهو علمانه وان كان فهو جعلا ايضا
 كقاعدون لانك اذا كثرت الاسم المشابهة للفعل خرج لفظا عن مؤنثه
 الفعل ويناسبه لانه الفعل يكسر فلم يكن فهو علمانه مثل يفقدون
 علمانه الذي اجمع فيه فاعلان في الضم الا ان يخرج الواو من الاسمية
 الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من الفاعل او يجعل الفعل خبرا مقدما على
 والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب امر في المعارف وانما
 فلا حاجة لهما الى التوضيح وجعل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف التوضيح
 الوصف المباح والذم وغيرهما طر والباب ولا يوصف به لانه ليس
 معنى الوصفية وهو لذلك على قيام معنى بالذات لانه بدل على الذات
 لاجل قيام معناها وكونه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
 ولهذا اعتنى الشارح الرض وقيل لعدي ذكر المقام انه لا يوصف بالضمير

ولا يلزم بالمضاف للكتيب التعريف من المضاف اليه لانه كالاكتفاء من
 والسؤال من المحتاج الفقير متعين واللام التبعية في نفسه وجعل الوصف
 عليه لانه مع صلته مثل ذي الكلام مثل صهرت بهذا الذي كرم اي الكرم
 ومن ثم اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي الكلام في الكلام
 مقصود لبيان الجنس ضعف صهرت بهذا لا يوصف لانه لا يتبين به
 جنس المجهول لان اللاب في كلام لا يخص بعشر من جنس وحسن
 صهرت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل
 العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبة الى الشيء
 او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقول بالنسبة
 متعلق بالقصد المقصود من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود
 بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا فخر جازي زيد وعرفه
 تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجهول اليه بنسبة المجهول
 الواقعة في الكلام وكذا ان نسبة المجهول اليه مقصود في ذلك النسبة
 الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصود فقول مقصود بالنسبة
 احتراز عن غير الجدل من التتابع لانها غير مقصودة بل المقصود
 مقصوداتها وقوله مع متبوعه احتراز عنه لانه المقصودون متبوعه
 قيل يخرج بقولهم مع متبوعه المعطوف بلا ويل ولكن وامر وامر او لان

لا يوصف
 به

بالنسبة معها احد الامر من المتابع او المتبوع لانهما واجب
 المراد يكون للتبوع مقصود بالنسبة ان لا يكون تبعية ذكر المتابع
 ويكون المتابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرد على المتبوع من غير
 استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه يتلوا اخر
 الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره
 جمعا ونوعا ودر في ما ذكره التوضيح بقوله بتوسط بينه اى بين
 المتابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسباق تفصيلها في
 حرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر ولم يكف بقوله تابع بتوسط
 بينه وبين متبوعه احد الحروف لان الحرف قد يتوسط بين الصفا
 مثل جاء في زيد العار والشاعر والديبر فالصفة الداخلة عليها هي
 العطف كالشاعر والديبر لهما جهتان احدهما كونها صفة في زيد
 تابعة بتبعية المعطوف عليه واخرها كونها معطوفا على الصفة المتقدمة
 تابعا لها ويصدق على هذا الصفة من جهة الاول الى انها تابع لانها صفة زيد
 يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين
 لا بد من ان يكون العطف الثاني على الاول ولو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة
 مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهة الاول في حد المعطوف وهي
 هذه الجهة ليست معطوفا لمعنى ما نواف وتيل قد جاز ان تحذف وتبقى

الوارى

الوارى لموصوف والصفة كيد للتوصيف في موضع عديد من المكشاة وحكم الصفة
 في شرح الفصل في مباحث الاثنية ان قوله نفا ولها مفسرون في قوله وما
 امكن من قربة الا ولها مفسرون من صفة قربة لولا انهم بقوله تابع بتوسط
 الدخول فيه مثل هذه الصفة وفعل عن المعنى انه قال في اسأل الكافية ان الفاعل
 في مثل جانن زيد العار والعامل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد
 لحروف العشرة وليس يعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه
 في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لتبوع من الشبه بالمعطوف لما
 بينهما من التقابل لوجود العطف كذلك لدخول فيه بعض الصفات
 انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظرا لان الحروف المتوسطة
 بينها عاطفة لولا انها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب
 وغير ذلك في جعلها عنو عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها انما
 امر بعيد من غرضه ودية داعية اليه واذا عطف على الخبر المرفوع لا
 ويجوز المتصل بان كان او مستترا لا للفصل الكى عنفصل او لا
 ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزم ما اتصل به لفظا حيث
 انه متصل لا يجوز انفصاله ومغنى حيث انه فاعل والفاعل كالجزم
 من الفعل فلو عطف عليه لولا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حرفي الكلمة
 فالد اوله عنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزم لكنه

متصل كالجزم في المخرجات حتى تأكد به او لا ثم يعطف عليه كما عطف على المرفوع
 المتصل في استعارة المرفوع له مدله ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا يثبت
 الا في جزم ترك التأكيد بالمفصل للاختصار في حيث لا يمكن التأكيد بالمفصل
 لعدم لا يتصور له اشر كيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة الفاعل الاول
 نحو مرت بك وبزيد وبزيد والمال بين وبين زيد والمعطوف هو الجزم
 والفاعل كجزم وبزيد بالاول والثاني كالعدم مغنى بدليل قوله بينك وبينك
 اذ بينك ايضا الا الى المعنى وقيل جزمه الثاني كما في حرف التزديد في كفا الله
 وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجاز في حال السعة والاختيار
 من هب البصريين ويجوز عندهم تركها لظن ان اجاز الكوفيين تركها
 الاختار في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد
 المتصل في نحو جاز في كلهم والابدال منه فما عجزت جازك من غير شرط
 تقدم التأكيد بالمفصل وجاز ايضا تأكيد الخبر الجزم في قوله من هب البصريين
 والابدال منه فما عجزت بك جازك من غير اعادة الجاز ولم يجر العطف
 الا بعد التأكيد بالمفصل وفي الثاني الامع اعادة الجاز قلنا التأكيد
 المؤكد والابدال في الاثبات اشكال للتبوع وبعضه او عطفه لفظا قبل نداء
 فيها ليسا باجنين لتبوعهما ولا متغلبين عنه لعدم تغلب فاصل بينهما
 وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى تبوعهما الى تحصيل مناهضة ثبوت

متصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد فحصل المرفوع
 ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف وحكم المعطوف عليه
 يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيد وهو باطل فان كان الخبر منفصل نحو
 ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزم لفظا وكذا ان كان متصلا بنحو ما عطف
 وزيد لم يكن كالجزم مغنى فلا حاجة فيها الى التأكيد بمفصل مثل ضربت انا وزيدا
 وزيد ضرب هو علامه الا ان يقع فصل بين الخبر المرفوع المتصل وبين ما عطف
 عليه فيجوز تركه او ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المفصل حسن
 الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت انا
 وزيدا ويصير كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباءنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا
 زيادة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز تركه فان قد يأكده
 بالمفصل مع الفصل كقوله تعالى فليكنوا هم فيها والغاوب وقد لا يؤكده ولا
 من متساو على هذا واعلم ان مذاهب البصريين ان التأكيد بالمفصل
 هو الاول ويجوزون العطف بذلك التأكيد ولا فصل لكن على وجه وكذا
 يجوزونه بلا قيد او عطف على الخبر الجزم اعيد لخاصية جزمه فان كان اسما
 لان اتصال الخبر الجزم بجازه اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان
 الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والجزم لا ينفصل من جاز
 فكله العطف عليه او يكون كالعطف على بعض حرفي الكلمة وليس للجزم

متصل

فإن العطف فان العطفون بغير العطف على ويختل بينهما العاطف فلو بد
فمن حصل مناسبتين بينهما تكيد المتصل بالمفصل من المرفوع وجاء ما عطف على
فالمرفوع فخرج المتصل المرفوع عن صفة الاتصال ويناسب العطف على ما
بالمفصل وتكون مناسبة المرفوع بانتماء الجواب اليه كالعطف على العطف
فمن العطف على ما يوزن ويخرج من الاحوال العاضدة له نظر الى ما قبله
بأنه ان لا يكون ما يقتضيه انشغالاً في العطف وانما انما في الاحوال
العاضدة له نظر الى ما قبله احترازاً عن الاحوال العاضدة له من حيث
ما لا يوافق والبنا والنعوض والتكدير والافراد والتشبه والجمع فان العطف
ليس في حكم العطف عليه وانما انما ان لا يكون ما يقتضيه انشغالاً
في العطف احترازاً عن مثل قولنا يا رجل والحادث انما انما العطف على
الرجل وليس هو في حكم من جوده عن اللام فانما يقتضي تجزئة عن اللام هو
احتمال اللام وحرف الجدل وهو مقتدر في العطف وانما عطف شاة ومختلها
فتقدير التكيد قصد عدم التعيين اي شاة ومختلها او نحو ذلك على ان
لو بد بطلا على انما في شاة ومختلها شاة وكذلك العطف في حكم العطف
في احوال عاضدة له بالنظر الى ضده وغيب ان كان العطف مثل العطف عليه

نحو

نحو واجب بناء العطف ونحو ما يرد على ذلك فمزيد بان العطف على العطف
مفهومه ونحوه مثل زيد فمزيد مرفوع ومفهومه وانما في العطف
انما انما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
نحو ان العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
بأنه انما انما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه او كما وانما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه او كما وانما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
الاسم ما تعين المرفوع على ان يكون خبراً مقولاً له وهو في العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
منقضة بقوله ان العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
وعطف العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
وعطف زيد انما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
الى العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
معناه العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
والعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
فالعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف

عوانه بخوله ما يريدون عطف الحجة الدنيا والدين والدين والدين والدين
كما جاء في بعض الاقوال اي عطف الاخرة على الدنيا والدين والدين
اي حاله وشأنه وانما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين
او العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عن العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
فالعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
او العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
متعلقاته كما قطع الامير اللص قطع غلامه فيجب تكرير العطف
اي العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
والعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
الاسم ما تعين المرفوع على ان يكون خبراً مقولاً له وهو في العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
منقضة بقوله ان العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
وعطف العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
وعطف زيد انما العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
الى العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
معناه العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
والعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
فالعطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف
عطفه على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف على العطف

نحو

فهو الغرض من جميع الفاظ التأكيد وانما عرفت هذا فتقول اخرج اللفظ
واللفظ والبدل من التأكيد بقوله يقولون انما البدل واللفظ فظاهر
خروجها به واما الصفة فلا بد وضعت للدلالة على معنى في مقومها واما اذا
تخرجت بتوحيدها فهو بقرينة متبوعه ويحققه كلف في التسمية والتشبيه
حاصل ما ذكره المحقق في شرحه هو ان التأكيد لفظي انما ينسب الى اللفظ
محمول من تكرير اللفظ ومعنى ان ينسب الى المعنى محمول من ملاحظة
المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعاودة
حقيقته في جوارف زيد زيد او جوارف زيد زيد انت ويزيد اما ان ذلك
فحكم تكرير اللفظ وان كان في اللفظ الاول فلفظا اذا التكرير في رتبة واحدة الرتبة
لا تدل على تكرير معناه او غير ذلك اي التكرير مطلقا لا التكرير المخصص الذي
هو التكرير الاصطلاحي من الفاظ كلها اسماء او افعال او حروف او احوال
او مركبات تفيدية او غير ذلك ولا بعد ارجاع الغير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي
وتخصيص اللفظ بالاسماء او يكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاص اللفظ
محمولة كالتكرير المعنوي والتأكيد المعنوي مخصص باللفظ محصورة اي معدومة
او معدومة في نفسه وعينه وكلاهما وكل واحد واحد والجمع والجمع والجمع
المطلوع من اللفظ المعنوي قد لا يكون في هذه الكلمات الثلاث فعلى الامر في التكرير
صحيح وبقوله وتكرير اللفظ مشتق من حمل اللفظ على افعال واصبع باللفظ في جميع

اللفظ

استدل بالجملة من افعال التكرير والتكرير في اللفظ وهو طول اللفظ مع شدة
معرفة ويمكن استنباط ما سياتي حقا في بيان ذلك في بعض التأكيدات بالاسماء
فلا بد ان التكرير والعين في ان يعبر عن الواحد والثنى والجمع والتكرير
والثبوت ما عدا ذلك صفة ما عدا ذلك او تشبيه وهو في اختلاف مجرورها
الى التكرير المؤكد فتقول نفسه في الذكر الواحد نفسه في المثنى الواحد
انفسها ما يابى بصيغة الجمع في التكرير المذكور والمثنى وعن بعض من
وعنا انما انفسهم في جميع الذكر العاقل نفسه في جمع المثنى وغير العاقل
من الذكر والثالث اسمي النفس والعين او عين تغليباً كالقهر في معنى الثالث
ثانيه التكرير كذا في الذكر وكذا في المثنى والباء بعد ثبوت المذكور
لغير التكرير مفرد كان اوجها باختلاف الغير العاقل الى التكرير المؤكد
توحيش الكتاب كذا وكذا في التكرير في الحقيقة كذا وكذا في التكرير
كلام وكلمة في كل من توطئت التكرير في باطن الصبيح والكل في الباطن
ايح والجمع والتكرير واصبع باللفظ او المعنى فتقول اجمع في الذكر الواحد
وجها في المثنى الواحد او الجمع بتأويل الجماعة واجمع في جميع الذكر
وجمع في جمع المثنى وكذا في التكرير كذا في التكرير كذا في التكرير
ينع واصبع بصيغة ابصعون بضع ولا يكون بكل واحد اجمع الا في اجزاء
مفردة كان اوجها في الكلية والجمعية لا يتحققان والا فيه والحاجة

البدل

واجماع بيان الدواعل عليه قليلا بخلاف النفس والعين فانهما بيان كثير
والجمع واخيه يعني اجمع واصبع افعال بغير التكرير على ما هو المشهور في جميع
بغير يستعمل هذه الكلمات الثلاثة بتسمية لا بالاصالة لكونه اقل منها
على المقصود والاصل هو الجملة فلا يقدم يعني التكرير واخيه على ما هو المشهور
لواجتهاد معه وذكرها في ذكر التكرير مع اخيه ووجه اي ذكر اجمع
ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجملة وللزوم ذكر ما من شأنه
التسمية بدون الحمل البلي انما يتصور بانسب الى التكرير اي جعل التسمية
اليه بتسمية ما نسب الى التكرير ووجه اي من التكرير او لا يكون التسمية
للتكرير مقصورة ابتداء بتسمية ما نسب اليه بل يكون التسمية اليه توطئة
لنسبة الى التكرير سواء كان ما نسب اليه ما نسب اليه او غير ذلك
زيد فوز وضربت زيد اخاك واحقر زيدا مقصود بانسب الى التكرير
عن التكرير والتأكيد وعطف البيان لا انها ليست مقصورة بانسب
اليه بل للتكرير مقصود به وبقوله وولما احتوز عن اللفظ عرف
فان التكرير في مقصود بانسب اليه مع التكرير والاصح الحق
على العطف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدله فاعرفه
وقصد العطف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا لفظ لا يتناول
البدل الذي بعد الاشهاد فاما احد الاذين فان زيدا بدلا من احد وليس

الذكر الا فرد لان الكل على هذا افراد مجتمعة لم يعم اجزاءه ولا عطف تكميله
واجماع يجب ان يكون ذلك للافراد بحيث يجمع افعالها كما في التكرير
كاجزاء الغير ليس في التكرير بكل واحد فائدة مثل التكرير في التكرير
البدل فان البدل قد يفي في الاشتراك فيجوز تكميله بغير التكرير
جاء زيد كل لعمري فانه اجزاء لا حاشا ولا حاشا في حكم الجمع واذ اكد
ايها التكرير فيجوز اتصال ما كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا زيد
تأكيدهما كما اكد ذلك الغير او لا ينفصل ثم بنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك ونفسك تأكيد لتمام الغير بعد تأكيد بنفس هو انت او لا
ذلك لان النفس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن فزيد كرهني هو نفسه
فلو لم ياكده الغير للمستكن في كرهني بقوله هو ويقال زيد كرهني نفسه
لان النفس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه
اجزاء بقية الالباس عليه ولما قيل التكرير بالمرجع نحو تكرر التكرير
والمرجع بالنفس والعين بل تأكيدهما باللفظ فيجوز تكميله بنفسه
مهرت بك ونفسك لعدم الالتباس بالاصل في تأكيد المرجع بنفسك
بالنفس والعين بل تأكيدهما بنفسك فانت نفسك قائم لعدم الالتباس
وقد قيل بالنفس والعين نحو تكرر التكرير بالمرجع بكل واحد اي في كل
في التكرير في كل واحد لعمري لعمري التكرير بالفاعل لان كل واحد

ووجهين

نسبه ما نسب اليه من عدم القيام بمقصود النسبة الى زيد بل
المقصود بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد فلما نسب
الى المتبع ههنا القيام فانه نسب اليه نقياً ونسبة القيام بعينه الى المتبع
مقصود ولكن انشأنا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب
الى المتبع فان النسبة المتأخرة في احد اعم من ان يكون بطريق الانشاء
والنقي ويمكن ان يقصد بنسبة الشيء نقياً بنسبة الشيء الى غير انشأنا
ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربع ابدال لكل ابدال
هو كل البدل المتبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض البدل منه فالألفاظ
في بعضها مثلها فقامت فقرة وبدل الاستعمال اي بدل سبب غايته اشتغال
احد البدلين على الآخر واما اشتغال البدل على البدل فانه غرض زيد
او بالعكس فقولنا يشكوك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الفلظ
بدل مستتب عن الفلظ فالصاف في الاخر من قبل اضافة المسبب
لا في موضع بنسبة فالاول اي بدل الكسوف لونه بدل اول الاول يعني
ذات الان يقصد معوها اي يكون متوابعين في جوابه في زيد اخوك وزيد
وان اختلفا فهو افعالها متخذان ذاتا قال الشارح الوضوح واما الى ان كان
يقصر في عرف على بين بدل الكسوف وبين عطف البيان بل لا اريد
البيان الا بدل الكسوف واما لو لم يثبت بينهما ان البدل هو المقصود بنسبة

المقصود

ذوته متوابعين عطف البيان فانه بيان والبيان فرع للبيان فيكون
هو الاول فالجواب اننا لم نسلم ان المقصود بدل الكل هو الثاني
والاصول ان بدل الالف الفلظ وقال بعض المحققين في جوابه ان الظاهر انهم
لم يريدوا ان لا يكون مقصوداً بنسبة اصله بل انشأوا ان لا يكون مقصوداً
اصلياً والفاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد كان قصداً فيه الاشارة
الى الاول وجبت الثانية تامة له توطئة ما الثاني عطف البيان وان قصداً
فيه الاشارة الى الاول لثاق وجبت الاشارة توطئة له بمبالغة والاشارة
الثانية بدل وجب يكون انشأنا في الحاصل به مقصود تبعاً والمقصود
هو الاشارة اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزءه اي جزء البدل منه فخرت زيد واسم والثالث اي بدل الكل
بينه وبين الاول اي البدل منه من بنسبة بحيث وجب النسبة الى الشيء
النسبة الى البدل ليس اجزاء اخرى بخير زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون
زيد نجيباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويقع بنسبة الاجزاء الى
زيد بنسبة الصفات من صفاته اجزاء لا وكل في بدل زيد توطئة
ضربت زيداً جارية وضربت زيد غلامه لان بنسبة الضرب الى زيد تامة
ولا يلزم في تحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الفلظ يعني
اي يكون تلك الملا بنية بغیر تلك كون البدل كل البدل منه اجزاء

عطف البيان

منها بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود ومع كون معدلهما
وحداً بخلاف بدل البعض والاشارة والفلظ فان المانع مقصود ان ليس
مدلول الثاني بمعدول الاول يقال اشتركت في صفة واشترقت في
واجبتني ذلك واحتمل على وضربت لهما وضربت لهما عطف البيان
شامل جميع التوزيع غير صفة اشتركت في صفة ليعبر متبوعه اخره
عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف
البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعها انصاف لم يحصل
من احدهما على الافراد فيقع ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اسم
بالله او بعضهم فاما بعض كثره عطف بيان له ونسبه انه
اقى اعرف الهم من الخطاب فقال ان اهل بيعة واخر على ناقة ليس في
من عطف نقباء واستعملت فقلت كاذبا فلم يزل فانه عطف الاخر في محل بعده
ثم استقبل الطيراء وجعل يقول وهو عشي خلف بعير اسم الله
او بعضهم ما سها من نعب ولا دبر اغفر له اللهم ان فيهم وعمر قبل
اسم الوادي فجعل ان قال اغفر له اللهم ان كان فيهم قال اللهم صل على
عمر النقياء واخذ بيده فقال ضع عن عنك فوضع فاذ في نفسه عفا
فعله على بعيره ويزيد وكبراه وعصاه اي فرقة من البدل لفظاً او معنى
الحكام اللغوية وقع في مثل ان ابن التارك البكرى بقرى فان قرأت

فيذكر فيه لان كان البدل منه جزء من البدل ويكون ايد له منه بناء على هذه
للأمانة فنظرت الى القرية فلكه والمناشئة بان القرية جزء من تلك بل
هو مركزية مناقشة في المثال ويكون ان يورثه لثاله مثل رايته
الاسدية به فانه لا مجال لهذه المناشئة فيه فان المرجح عبارة عن محج
الدمجيات وانما يجعل هذا البدل صفاً حاسماً ولم يتم ببدل الكل يعني
لثقه وفدوته بل قبل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الاشياء
التي هي اي بدل الفلظ ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي لا
لبدل من غير اعتبار بنسبة بينهما بعد ان عطف بغيره اي بغير البدل
وهو البدل منه ويكون ان اي البدل والبدل معقودين فخرت زيد اخوك
او كثرين فوجاء وجعل غلام للام والمختلفين هو المناشئة ناسبة كاذبة
فجاء وجعل غلام زيد واذ كان البدل بكرة بدلة من معرفة فالنعت اي
نعت بدل المكرة من المعرفة واجب لكون المقصود انقص من المقصود
من وجه ثانوية بصفة لكون كاذباً لما فيه من نقص النكارة مثل الثاني
ناسبة كاذبة ويكونان ظاهرين فوجاء في زيد اخوك ومهرين في
لغيرهم اي اياهم ومختلفين فخرت زيد اخوك وضربت زيد اياه
ولا يدل ظاهر من مصر على لكل الالفائية فخرت زيد لان المقصود
المتكلم والخطاب اقرب واحق دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر

متكلم

عطف الباء على المجرى جازوا ان جعل بدله لانه لا بد من ان يكون الابدال وحكم تكويلا
العامل فيكون التقدير ان ابن التارن بشر وهو غير جازوا كما ذكر فيما سبق
في القارب زيد اخره عليه الطير تربية وقومها عليه الطير ثانياً فيقول
الشاذ ان جعلناه على المجرى الآخر حال وقوله تربية حال من الطير
ان كان فاعله عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الطير المستكن في عليه
وقومها جمع وقع حال من فاعله تربية اي وقع حوله تربية لاذهاق
روحه لان الانسان رمام به وفي فان الطير لا تربية واما تربية
المجرى بينهما فقد تبين فيما سبق والمادة على ان ابن التارن البكر
بشر كل ما كان عطفه للمعرفة باللام العنق اضعف اليد الصفة المعرفة
باللام عن التارن لاجل زيد ويمكن ان يراد به هو اعم من هذا الباب
اي كل ما خالف فيه حكمه ان كان عطف بيان حكمه ان كان بدلياً لا يستأد
صوت لانه ايضا انك تقول يا غلام زيد زيد مفعلاً على المفعول
منصوباً على المحل اذ جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذ
جعلته بدلياً للمفعول الاول اظهر والتلخيص ان الابدال اي اسم المجرى
وهذا لا يسمع الا ان يعرف ما هيبة المجرى على المطلق ولا يعرف المجرى
المبني اذ لو لم يعرفها كان تعريفاً للمبني بالمبني لانه ذكر في هذا المجرى
لفظ المبني ما ناب اي اسم مناسب مبنى الاصل وهو المجرى والفعل

البناء

الماضي

الماضي والماضي بغير اللام والمادة بالشاذ بعد المتقدمة في تعريف العرب وهو
الناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه النسبة بانها اما تبين الاسم
معقول الابدال مثل ابن فانه تبين معنى هذه الابدال فاما او تبين
كاللغات فانه ما تبين تشابه المجرى في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او في جملة موقعه كترال فانه واقع موقع انزل او فانه
لواقع موقعة كجار او فوعده موقع فاشبهه كالمنادي المصغر
فانه واقع موقع كالف الخطاب الشاذ للمجرى في نحو ادعوا لادعوا
اليه كقول تعالى من عذاب يومئذ فين قرأ بالفتح او وقع عصبك مع غير
على وجه التحقق معه عامله فهو هذا الضمان من المركبات الاضافية للمجرى
كغلام زيد وغلام عمر وغلام بكر ومنه والاضاف اليه معرب والمبني
مقابل للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم التشابه للمبني
لأنه كان المبني ما انتهى فيه مجرى هذا من الامور اما بانتماءها او
بانتماء احداهما فقط كقوله او هيبة المنع المحذور انما اختلفت في تبين
المشابهة والتركيب في تعريف العرب والمبني تقديراً وتأخيراً ايضاً
التقدم ما هو مفهوماً وجرى في تشابهه والاضاف اي القارب المبني حيث
حركت او غيرا وصيغتها عند البصر فيهم فتح وكسر في كرات الثلاث
للتكون واما الكوفيتون فيذكر في القارب المبني في المعرب وبالعكس

الماضي

ان الحركات والسكنات انما لا يعبر عنها بالبروزة الا بعد الاقارب لا
هذه الاقارب لا يعبر عنها الا بعد ان يتم كثير لما يطلق بها على الحركات
اللامبروزة اسم كثر في هذا الكتاب حيث قال بالفتحة وفتحة الفتح نصفاً
والكسرة جراً وعلى غيرهما كايقال الراء في جمل من لا فتحة ولا جيم فتحة
وحكم اي حكم المبني واخر المترقب على بناء ان لا يختلف آخر اي آخر المبني
لكن لا علم باختلاف العوائل اذ قد يختلف آخر الاقارب العوائل
من الترتيب ومن اخر فتحة ومن زيد وهي اي المبني والثانيات ما قبل القبر
المفترت واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكليات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال على افعال
لتصريح بعض الاصوات فيما بعد بالاصوات لاسماء الاصوات وبعض
الطروقة وانما قال بعض الطروقة لان جميعها ليست بمبينة بل ببعضها
فما في ابواب في بيان الاسماء المبينة ولا بد لكل واحد منها من علم
البناء لان الفصل في الاسماء الاقارب وان كان مبني على الحركة فلا بد من
البناء من علمين اخرين احدهما علم البناء على الحركة فان اصل البناء السكون
والآخرى للحركة المبينة انما هي غيرت دون السابق المقدم موضع الحكمين
حيث علم انه حكم عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب بقوله
اليه الخطاب وقيل الزم بالتحكم من يتكلم به او مخاطب من مخاطب به فان

الماضي

الماضي من يتكلم به وانت من مخاطب به فخرج هذا القيد لفظ الحكم والخطاب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للفتحة والاضاف تقدم ذكره
ويخرج هذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للفتحة ان ليس
تقدم ذكر الفتحة شرطاً فيها لفظاً او معنى او حكماً او بالانتماء للمفصل
ما يكون للتقدم ما هو مفهوماً اما بتقديم ما حقيقة ما قبل خبر زيد غلامه او
مثل خبر غلامه زيد وبالانتماء للمفصل ان يكون المتقدم من كونه من
المعنى لان من حيث اللفظ وفذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله
نما عدل وهو اقرب للتقوى فان مرجع الخبر هو العدل المفهوم من قوله
اعدل فانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولا اله
لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على انه ان
محم ثامكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكم فاما جاء وخبر الشا
والقصة لانه انما جازي به من غير ان يتقدم ذكره قصد للتقديم بكونها
مبينة ليعظم وقعها في النفس ثم يفسر لها يكون ذلك ابلغ من ذكره
او لا مفسر وصار كانه في الحكم العائد الى الحديث التقديم للمفصل
وبين مخاطبه وكذا الحال في غير نعم وجل زيد وبنو جلال وهو اي الخبر
بالنظر الى ما قبله فمعان متصل ومفصل بالمفصل المستقل بنفسه
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالمعناه هو كالمعنى الظاهر

المشعر

انظر

خواجه

حسن علی بن عقیل

اي تارة الصفة كانت له فانه لو فصل القهر من هذه الصفة لزم ان التباس
في بعض الصور كانا فالت زيد وضاربه هو فانه لو قيل زيد غير وضاربه التباس على
لسامع ان الضارب زيد او غير زيد المتبادر اليه غير لانه اقرب الى القهر المستتر
بخلاف ما ان زيد ضاربه هو فانه لما انفصل القهر عن ضاربه لم يعلم ان مرجه
ما هو بل يدو الا لانه اليه وان وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور
عمل عليه ما لا التباس فيه لان لاد الباب وانما قال من هو له الاما هي له كما هو
فيكون اشتمل اقتضار على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم القهر على العامل
وما ضربت الاك انما مثال الفصل لغرض وهو التخصيص فمضاه اياك والنشر مثال احد
العامل اي ان نفسك والنشر وانما زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائم
مثال كون العامل مفعولا وهو زيد ضاربه هي مثال القهر الذي اسند اليه
جرت على غير من هو فانه اسند اليه القهارة الجارية على زيد حيث وقعت
خبره وصفه لعل حيث قام الضرب فيها وانما يقع ذلك ان كان هو فاعلا ولا
تاكيد والاك ان كان في صورة الفصل لغرض التاكيد وليكنه لازم تاكيد ولا
لا فاعل بديل عن الذي دون القهر يومهم عن وروى عن الرجل يجرى ضاربه عن
وهل هذا يكون فانه كمال واختار لصاحب التمثيل صورة لا تفسر فيها حيث
في صورة التفسير بغير الاصل وانما اجتمع خبران وليس احدهما مفعول
اختار صاعدا نحو كركنتك انما لم يفرج كافر من الفعل فكان له لم يتحقق الفصل بين

وهو من الله وهو

الفعل

الفعل وبين القهر الثاني اصد فوجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماع
وعدم كون احدهما مفعولا لغير واحد هما اي احد القهرين اعرف من الاخر
اخرضا عما تساويا اعطاها اياه حيث يجب ان انفصال في الثاني
القهر عن التقديم احد التساويين من غير مرجح وقد شبه امر احد
القهرين الذي هو اعرف على الاخر احرظا عما اذا كان الاخر مفعولا
عنه فراعينته اياك يكثر ان انفصاله لتعني التكميل في تأخير الاعرف
ولا يلحقه طعن في اقل الوهلة بانه على خلاف الاصل وحكي سمي به
تجوز ان اتصال ايضا فراعينته فلكل الجار اي الاختيار في القهر الثاني
ان شئت او رتبة متصلا فراعينته باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
عما هو متصل وان شئت او رتبة متصلا فراعينته اياه باعتبار
الاعتداد بالفصل عما يفصله وان كان متصلا فراعينته فانه اجمع
فيه خبران ليس احدهما مفعولا فاعرف انك باك ضاربه وينصب الثاني
بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو خبر المتكلم فلكل الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل وذلك الفصل نحو ضربت اياك للعدو زيد
بالفصل والآي وان لو يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمه
فما هي القهر الثاني على كل من التقديم بين متصل لا غير اما على تقدير
الاول فلكل يلزم ان يجمع بلا مرجح في تقديم احد المتولين على الاخر فبما

في بعض اللغات كقولك وسلك الى اخرها ان هذا الاخفش الى ان كان بعد
فمفعول مفعول وقع موقع المرفوع فان الضاربه يد يقع بعضها موضع بعض كما تقول
ما انما كانت نانت في هذا المقام مع انه غير مرفوع وقع موقع المرفوع
سيبويه الى ان لولا في هذه المقام حرف جر والكاف خبر مفعول ووقع في
فالاخفش تعرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساكن فله
الاخفش الى انه خبر منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان خبره
محول على لعل لتقاربهما في المعنى فليس هنا ايضا الاخفش تعرف في القهر
وسيبيويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي
انما تحق تلك الياء لتقاربها مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي
اختار اخر ولما نسبت نون الوقاية نحو ضربت اياك فليس نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لازمة لكونه عربا عن نون الاعراب اي
عن نون الاعراب نحو ضربت اياك فليس نون الوقاية ايضا تلك الكسرة
عنون الكسرة تعرف بين الانه في الوسط حكما ويجوز الكسرة ليركن
الذي تعرف وقد الحق لغيرها وانت مع النون الاعرابية كما
فيه اي في المضارع ومع لذن وان ولغيرها يعني ان وكان ولكن
ولست وعلل خبر بين الاتيان نون الوقاية لهما فظة على الحركات
البنائية في غير لذن وعلى السكون في لذن وبين نونها خبر نعت

كالكلمة الواحدة واما على تقدير الثاني فلكل هضم تقديم التقدير على الاخر فبما
كالكلمة الواحدة فراعينته اياه مثال لما يكن احدهما اعرف لكونها
خبرين بين او اعطينته اياك مثال لما يكن احدهما اعرف وهو خبر متعلق
ولكن ما تقدمه والخيار في جوابك كان اي خبر كان واخرها ان كان
غير الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ خبرا منفصلا لان عاملا مفعولا
ويجوز ان يكون خبر منصوبا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبهه
بالمفعول والقهر المفعول في مثل ضربته وجب الاتصال وفي شبهه
المفعول ان ليركن وجب الاتصال فلو اقل من ان يكون جازية الاتصال
لكن الانفصال بخلاف لان عيادة الاصل اعلى من رعاية الشايعه
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال القهر بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعني لولا انت
لولا انما لولا انتم لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت
لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت
سبق ان يقول لولا انما لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت لولا انت
انه ليس بضرر وروى وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال القهر للمرفوع
بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعل تقول عسى الى اخرها وجاء

في خبر القهر

القوتات ولو حكما كلف العقل القرب الايم من التوتن في المخرج وجعل على اخواتها كما في لبيت
 فيختار كقوت فوت الوفاة في لبيت من بين اخوات ان اقدم مانع في ذاتها
 ولعل على اخواتها خلاف الفصل ومن وعين وعد وقط وهما يعوض حب
 اليها فلهذا على التكون الاقم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحر وقب
 وعكسها اي عكس لبيت لعل الاختيار والاختيار فيها تترك الترتيب لثقل
 التضعيف وكثرة الحر وقب ويعوض بين البيت والغير قبل العوم مثل
 زيد هو القائم وبعد ها اي بعد العوم مثل كنت انت القرب صيغة
 مفعول ولعل قبل ضمير مفعول لكان الاختلاف في كونه ضمير منفصل مطابق
 للبناء افراد وتثنية وجمعاً وكذلك وانما يتشا وتكلموا وخطاباً وغيبة
 ويسمى هذا المخرج قصراً وذلك لتوسط الفصل ذلك المخرج للتوسط
 بين كونه اي كونه المجرى فعلاً وجري في ما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
 فيه ما لا يفسد فيه وذلك عند اختلاف الاعراب ويكون البيت ضميراً
 وغير ذلك بالجمل على صورة اللبس وقس عليه اي شرط الفصل بذلك
 المخرج ان يكون الجري معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او فعل
 من كان الاشارة بالعرف لا يستلزم الاقم مثل كان زيد هو الفصل من عمر
 واقصر المصلي مثال الفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة وذلك
 لغير قبل العوامل الاستغناء عن المثال لكثرة فيهما ولا موضع له اي

فصل

للفصل من الاعراب عند المليل لانه عند حرف على صيغة الضمير وعند
 بعضهم اسم مثنى كقمتني فيه لا عراب ولا عامل لكن المليل
 استعمل الفاء الاسم من باب الجر فيه وبعض العرب يجعله مبتدأ
 اي يستعمله بحيث يحكم التماثل لكونه مبتدأ والاف العرب لا يعرفون التثنية
 والضمير وما بعد فاعله فقولهم خبره انما يجوز على انه خبر وبالحال حال
 او منصوب عطفاً على ثاني مفعول يجعل ما غاير من من العرب جعل مبتدأ
 برقم ما بعد في مثل كنت انت القرب وعلمت زيد هو المطلق وفي بعض
 نسخ المتن مبتدأ ما بعد خبره بدل من الواو مع الرفع متعقبات ويتقدم قبل الجملة
 والبر اوله قبل لتأكيد التقدم لان تقدم التثنية على مفعوله غير معهود
 ولا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدماً من غير مفسر مخرج وذلك
 بحسب المفهوم اعني ان يكون قبل الجملة او كذلك لانه يتقدم بقوله
 الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير الغائب مثنى ضمير الشأن اذا كان
 مذكراً وعناية للمطابق بين الاسم والسمي لانه الضمير اجمع اليه وضمير
 القصر اذا كان مؤنثاً وضمير تانيته اذا كان المدة فيها مؤنثاً المحصل المناسبة
 يقصر ذلك الضمير الغائب لايها ما بالجملة المذكورة بعده اي بعد المعرفة
 من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يفتح ضمير الشأن والقصر معترضة
 بيان الواقع ليس ذلك في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم

جمل الاسماء
 في الاشارة

فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يوم استدل ان قوله يقصر
 بالجملة بعد فعل من لعل يتقدم على ما ذكرنا ان المتعقبات في قوله
 الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ ويجعل الى الشأن وزيد قائم
 خبر عند فانه يصدر عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة مفسر بالجملة بعد
 فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج من الادغام بالكلية بل انما
 يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن او القصر متقدماً ومنفصلاً
 وان كان متقدماً يكون مستترا او بارزاً على حسب المعنى فان كان عاملاً
 معنواً بان كان مبتدأ كان منفصلاً وان كان ظرفياً يصلح لاستئثار الضمير
 كان مستتراً والابار مثل هو زيد مثال المنفصل وكان زيد قائم
 مثال للفصل المستتر وانه زيد قائم مثال للفصل البار وحذفه عن اللفظ
 باظهار الاختصاصيات حالكونه منصوباً صيغة اعراب مع ضعف غلظ ما اذا
 كان مرفوعاً فانه لا يجوز اصله لكونه مرفوعاً اما جوزه فلكونه على صورة المفعول
 واما ضعفه فكونه حذف ضمير مزيل وليس عليه لان الخبر كونه مفعول
 مثله ان من يدخل الكنيسة ويصلي فيها حازراً فظاً الا ان الفقرة
 ازخفت فانه اي حذف بنية الاخبار هي عناصر كونه منصوباً لازم كقوله
 تعوا اخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفت ان
 وان تثقلها بالشأن الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وحذف ان المكسورة

المتقدمة

المتقدمة في اللفظ كما قال الله وان كونهما ليوثيهما ولم يعد وان
 الفقرة المتقدمة عاملة في اللفظ كما قال مع ان المفتوحة اقوى شبهها
 بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالفعل فاذ لم يجدوها عاملة في اللفظ قد
 عليها في ضمير الشأن لتكثيره في المكسورة عليها مع انها اجدية ولم
 يجوزوا انما في ذلك الضمير لثقله وفوت التثنية المطلوب هي هنا كايدي على
 حذف التوتن وسكون البروز حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خفت
 اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة للحدود في التثنيات بحسب
 الاطراح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها الاشارة اليه اي لعين
 مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطرارها
 حقيقة في الاشارة الحسية فلا ير ضمير الغائب ومثاله فانها اشارة الى
 معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل ذلك لكم الله وبكم بما ليس الاشارة
 اليه حسية محمول على التحوذ وانما ثبت تشبهها بالحرف كما سبق وفي
 اي الاسماء الاشارة في حال كونها المذكر والوحد والعامل في الحال معنى
 الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ والشأن وان مفعولين نصاً
 وجراً اي ذن وذن حاكموناً للضمير المذكر تقدم الحال ليكون الضمير اقرب
 الى مفعوله وعلى هذا القياس في التوكيد الاشارة الباقية فقوله في اللغات
 مبتدأ وتحوذ ما عطف عليه مقبل كل واحد منها بما لا يجوز له ويجوز في بعض

فان يجمع احوال الرفع والنصب والجر ومنه قول تعالى ان هذا ناسا من
على احد الوجوه والتميز الواحد فاقبل في الاصل في لغات الموثق الواحدة
لانها لا يثبت منها الا هي وحده وقيل في الاصل لكونها بازاء والذكر
فينبغي ان يناسبها وقيل ما اصون وللقول باصل التماثل
على سائر ما افرقتهما في قلب الالف باء ومنه بقلب الالف باء
هاه بغير وصل الياء بها ونحوه في وصل الياء بها ولفظها اى
مشي الموثق فان في الرفع وتبين في النصب والجر ولا يثبت من لغاته
الا التماثل في سرورها على اللسان وتوهم بعضهم من اختراق او
ذيق وذل وتبين وتان باختلاف العوامل انهما معرفة ولجهو على
هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل لان وتان موضوعان
لتنبيه الموضع وتبين وتنبيه النصب والجر وتوهم على
المعرب اتفاقا لا لقصد الاعراب لوجه علة البناء فيها وجمعها اى
جمع المذكر ولو ثبت او قصر اى محدود ومقصود وان كان مقصور
يكتب بالياء وبالياء ويلحقها اى اسماء الاشارة بمعنى يدخل على
اولها على سبيل التوقي والعرض بعد اعتبار اصلها حرف التنبيه
وهي كلمة هاء نحو اليس في حقيقة منها واغاهو حرفي جمع به للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظ كاجبي به للتنبيه على النسبة الاسنادية
كقولها

اللفظ

كقولها هاء زيد قائم وهان زيد قائم ويتصل بها اى باخر اسماء الاشارة
حرف خطاب وهو الكاف تبيينها على حال الخطاب من الاخر والتثنية والجمع
والثاني والثانيث واغاهو حرفي هذه اظهر من الكاف حرفا للاختراع وتوهم
الضموتها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اى حرف
الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشتراك خطابات الاثنين
فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة ويعني
المعرب والمذكر والمؤنث ومثناها وجمعها وهي ستة رابعة الى خمسة
لاشتراك جمعها واغاهو قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افعال المعرب
المؤنث يرتقي الى سبعة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ان يكون معنى اذا اشتركت الى
مذكرين وخاطبت مذكر او ذكرا اذا اشتركت الى مذكر وخاطبت مذكر
وذكرا اذا اشتركت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس فانك
وزيدك اذا اشتركت الى مذكرين وخاطبت مذكر الى ذكركن وذكركن
اذا اشتركت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك الباقى يعنى تلك
الى تأنيديك الى ذكركن وتأنيدك الى ذكركن وتبينك واولئك
بالمد والودن بالقصر الى اولئك واولئك وامامك وقول او امر
الرفع والماضي وفي القصاص لا تنقل ذكرا فانه خطأ ويقال في القصاص

وغيرها وانما في كونها تاء لا بحرف مطا لانه ان كان جميع الموصول والصلة
جزء من المركب يكون الموصول يكون الموصول وحده ايا جزء لكن لا جزء تام
او لئلا يفسد عايد والمرد بالصلة بمعنى اللغوي لا بصلط حتى فان لا
صلط حتى عبارة جلة مذكرة بعد الموصول مشتمل على ضمير عايد اليه فمعناها
موقوفة على معنى الموصول فالوجه الموصول بها ايضا المرد والوجه
على ان المرد بها معنى اللغوي لا بصلط حتى قوله وعائد فانه لا يريد
بها معنى هاء الا بصلط حتى كان هذا القول مستند كانه لا يخرج مثل ان
وعيد وليس لها صلة اصطلاحية وفائض ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة بما لا يتوقف عوقده على معرفة الموصول تابان بقية الصلة جلة
باسم لا يتم جزء اى مع هذه الجلة مشتملة على عايد اليه على هذا يحذف ان يكون
المرد بالصلة معناها الا بصلط حتى ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه
ما توفى معنى صلة الا بصلط حيث تخرج باعمال ضمنا بالفتحة والوجه
عن مثل ان وحيث ولما كانت الصلة بمعنى اسم بحسب الفصحى
ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب لواقع الخبرية
والعايد اسم من ان يكون ضميرا او غيره وان كان ضميرا اسم من ان يكون
ضميرا للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عتقها بقوله
وصلة اى صلة ملا يتم جزء الا بصلط جلة خبرية او ما في معناها

وتلك البعيد وذلك للتوسط وافر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين ولما تولى المتكلم كثيرة استعمال كل
من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخيرين منها لم يتخذ هذا الفرق
مذهبها واحالة الى غيره فقال ويقال وتلك وتلك وذلك حال كون
هاتين الاخيرين مشتملين واولا ذلك باللام اى هذه الكلمات لا
يجمع مثل كلمة ذلك في افاة البعد ولا بعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا وامامك وذاك وتانك مختصتين
واوكت بغير اللام للتوسط وما هو للتوسط بعد حذف حرف
الخطاب منه للتقريب وامامك وهما بضم الهاء وتخفيف لتون و
هنا بفتح الهاء وتشديد لتون فهو اكثر وجاه بكسر الهاء اى
فان كان الحقيقي المتسمى خاصة لا يستعمل في غير الامكان على سبيل
وامامك هان اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره
الموصول اى الموصول المعد ومن اللينيات في اصطلاح القحاة
ما لا يتم جزء اى اسم لا يتم من حيث جويته يعنى لا يكون جزء
تاما ان كان جزءا ولا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
التاقصة والمرد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او لئلا يتصل
اليه للمركب اذ ان انضمام اخر معه كالبدل والخبر والفاعل والمفعول
يعنيها

بمعنى الموصول

واستفها امته نحو ما عندك وما فعلت ونسبته نحو ما صنع اصنع
وموصوفه اما بغير نحو مريد بما يجب لك اي بشئ ليجاء واما
يحمله نحو ثما انكره النفوس من اكله له فحمله على العفالف
اي رتب شئ في تكره النفوس وواقفه على شئ منك عند اني على والشئ
المعرف عند سبويه نحو قولك ففعل ففعل اي ففعل شئ اي او نعم الشئ
وصفته نحو اضربه فمما اي ضربه اي ضرب كان ومن كذا لك ان يكون هو
موصولة نحو اكرهت من جانتك واستفها امته نحو من غلامك ومن
ضربت وشبهه نحو من ضرب اضرب وموصوفه اما بغير نحو قولك
بنافذ على من غير فاجبت اليك محمد انا اي شئ غيري فانا وبعده نحو من
جانتك فلان كرهته الذي الناحه والصفا فان كل من لا يجني فانه ولا صفة
واي المذكور في قوله كرهت في ثبوت الامور لا يبعد وانتهى التامه وقفه
فان الموصول نحو اضربه ففعل لثبت والاستفها امته نحو اكرهت لثبت
والشرطه نحو ايا ما اذبح فله الاسم الحسن والوصف ففعل الرجل ففعل
يفع مفعلا فافعل ففعل الممكن التي الاصح مفعلا اصلا واجيب بان ايا
الوفع صفة في الاصل استفها امته لان شرطه رجل اي رجل عظيم
يسأل عن حاله لا يعرف كل احد ففعل عه الاستفها امته في الشفها وهي
اي كل من اي وبعده مفعلة بالانفاد وحده لا يشاء كها في الاعراب غيرها

ما

من الموصولات الا على اختلاف في اللذان والاثان وفي ذوالالفاظه وانما
اعربت لان التزم فيها الاضافة الى المفعول التي هي من خواص الاسمر
المتكسر فلو لم يربح حيث واذا الا اذا كانت موصولة جمل ففعل
صلتها نحو قولك ففعل ففعل من كل شئ عند اني اشد على الرجس عينا ففعل
ففعل في الظن اي اتم هو اشد وانما يثبت موصولة عند حذف صدر صلتها
للكيد شبيها بالهرف من جهة الاحتياج الى امر غير صلتها وثبت على
الان شبيها لها بالغايات لان حذف مفعله بعض ما هو نحو اكرهت
من الغايات ما يثبتها وهو المضاف اليه ولم يستس الموصولة البناء في مثل
يا ايها الرجل كما استسني التي حذف صدر صلتها كذا في ضم المضاف
ان كل ما يقع من اني معرفه هو مفعول وبناء الموصولة فلا حاجة الى
الكسر فاني في قولك ما اذ صنعت وجهان احدهما اي معناه ما الذي على
ان يكون زامعي الذي فيكون التثنية اي شئ الذي صنعت اي صنعت
فما صنعت وما بعد خبره او بالعكس وجع نحو رفع اي من رفع على ان
خبر مبتدأ محذوف كما ان ذلك الاكلام اي الذي صنعت الاكلام ليكون
الاجاب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان
معناه اي شئ وهي هنا عبارة عن احداهما ان ما اذ كان لها معنى اي شئ
والثانية ان ما معناه اي شئ وثالثه ان ما اذ كان لها معنى اي شئ

فان معنى ففعل اي اكرهتها بمعنى اي شئ انما ليس لكل منهما معنى
بالاستفها لكون كل واحد منهما في الفهوم من مجموعها اي شئ وجع
جوابه نصب اي منصوب على انك مفعول الفعل محذوف كما ان ذلك
الاكلام يكون اجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز
في الاكلام نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في الثاني ففعل على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعبر عنهم لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسما
الافعال مكانة اي اسم كان بمعنى الامر او المسمى الذين هم اسم المسمى
الاصل فعليه بناءها كونه اسماء لثبوت الالف في الالف اي بمعنى اني وانه
بمعنى التوجه فلهذا به تفويت وتوجع عنها بالخارج لان المعنى على الا
نشاء وهو انصب بان يعرب عند المضارع الى الخال مثل ويذكر يلاي
اصلا مثال لما هو معنى الامر وهي هنا ذلك ففعل الثاني اي اكرهت
بمعنى اني شئ وبالضم في الغرض بعضهم اي بعد مثال لما هو معنى الخاف
وقدم اسم لان كثر اسماء الافعال بعناء الذي حاربهم على ان كانوا ان
الكلمات واسمها اليك البتة فافعال مع نا وفيها معاني الافعال اسلفني
وهو ان صيغتها نحو الفذ الصبح الافعال والالف لا يضاف فيها ففعل لا انها
موضوعه لتصح الافعال على ان يكون رويها موصولة لغيرها امه
فال الشارح الرضوي وليس ما قال بعضهم ان صفة مثلا اسم للفعل اسكت الذي

هو ان على معنى الفعل فهو علم للفعل المصاح ففعل اي العرفي القوي
يقول صدم مع انك لم يطر به اللفظ اسكت وبعثا لم يصح اصلا وهذا
قال الله ما كان يعني الامر والافعال لم يكن مكان معناه الامر والافعال
ان يكونه بحسب الوضع فلا يربح مثل الضم اجاب من نصب على التعارض ففعل
اي يوزن بفعل الكائن بمعنى الاكلام المسمى من التثنية الموصولة قياسا
فاسم كثر ان يعني انزل قال سميوم هو مفعول في التثنية وبعثا عليه
لا يقال قولهم وقعد في قم واقعد ففعل اي قولهم مفعول سميوم فانه
بالاطراد الكثرة فكانه قياسا كذا في قوله وامتن في السراج فافعل على
ان لم يربح منه الا ان كان له وقعدا حاله كونه مفعول معرفه كذا في معنى الامر
او الفهم قال الشارح الذي هو على ما قيل مصدر معرفه مؤنث ولم يفر
في الاكلام دليل فافعل على توينه ولا ثانيه وحال كونه مفعول مؤنث مثل
يا قاسم اي معنى فاسف مني اي كل واحد من السمين الاخيرين استظهر
لما في الفعل بمعنى الامر عدلا وبقية امانته ففعل ففعل لا ففعل ذهب
اليه الخايات فان فعل معنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذا
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال ومفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح
الشارح المسمى واللفظ الذي ان كونه اسماء الافعال معدول عن الفاعل
الفعل انشأ لا دليل لهم عليه فكيف والاصل في كل معدول عن شئ ان لا يخرج

عن الشيء الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل والعلو من الفعلية
لا الاسمية ولما السالبة في ثابت في جميع اسمها الافعال ويظهر
في كلامهم قولهم في ايراد الاطلاق عليه فيخرج اليه وفعلها كالكوفي على الا
عيان اي عين من الاعيان انما قال على الوجه باب فسان وانما قال للاعيان
الخرج باب جار لاندر ان كان على انما قالو الكثرة للعيان لا للاعيان وقوله في
مصدره على وفكره للتشبيه على انه يقع الالكثرة كالمقام على المثلث وعلى ذلك
موقوف استعمال اهل الحجاز ليسا بهذا فعلى معنى الامر عدل وزنه مع موقوف
استعمال بني تميم الا ما في اخره اي الثاني فعلى الاعيان يكون في اخره موقوف
بني تميم اختفوا في كنهه فيكونوا في بني تميم واقلهم لا يعرفون بني
ذات الكثر وغيرهما بل يكونون باعزب الكل نحو حصار على الكوكب وجدا لا في
انما الكثر حتى مستغنى الكوفي فيخرج كالمكرر فاختر فيه البناء كنه اخف وشدك
طريقه وحره اسمي عن سبله وظاهره في مختلف الاصوات اعلم ان الاصوات الحار
على لفظ الانسان انما مستغنى الى باب المصادر ولدت المصدرية ولولها اسم فعل
اوله لزم المصدرية وصارت اسم فعل لا تاكل مثلها للثبوت في حكم المصادر
والثاني مثل مصدر ومنه في حكم اسماء الافعال واما غير مستغنى بل باقية على ما كانت
عليه حين كونها اسما فاسما في حكم المصادر ولا اسماء الافعال وهو على
انواعها ما يعرف الانسان عند عرض من هذا القول المستند او المحجوز

انظر

لا يفدر ان يحكم عليه بشئ اذ على شئ وفيها ما جرى على لفظ الانساق
على سبيل الحكاية بان تصدر من نفس واحدة صوت شئ كما انما كانت
غافق قاصدا لاهل او شأبه صوت الغراب من نفس واحدة لا يفدر ان يحكم عليه
او من ومنها ما يصوت به لاجل حيوان انما هو اودعاء او غير ذلك كما اذا
او غير ذلك من شئ لا ناخذ البعير فيح ايفر لا يفدر ان يحكم عليه او بهر ولا
ضام كلهما امتيازات لا تشاء التركيب فيها وانما لفظها على سبيل الحكاية
كما انما قلت قال زيد عند التعجيز او عند ناخذ البعير فيح او غافق عند
سوط الغراب فيح في هذا الحال الذي ينبغي ان يكون له من حيث انما اصوات بل
من حيث انما حكاية عنها والمزاد بالاصوات هي انما كانت باقية على
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وفي هذا الاعتناء ليس باسماء
لعدم كونها والذال بالوضع وذكرها في باب الاسماء كاجزائها مجزئها واخذها
حكما ونبت مجزئها مجزئ ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات لهذا الاعتناء
كل لفظ انما حال لفظ ولم يعل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حتى يد صوت اي
على لفظ الانسان لتشيها بصوت شئ كما عرفت في قسم الثاني من الاصوات
الغير المنفردة او صوت به للمصاحم يعني مثلا اي الانا في اورد جها اورد عا
او غير ذلك وانما فلنا مثلا ان التباين من البنية ذات الغام الا ربع
للاشياء والاهل للظهور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالتيان والحياتين

واذا كان ذكرها على سبيل تمثيل يتبين ولا التعريف كلها فالاول كقوات اذا
حوتها انما تشبهها بالانوار والاشياء في شئ او حقيقة من شئ تارة
البعير في ذلك لخصائصه التي لا يوردها صوت الانسان بل من يعلق بالغير
بذل ذلك لا كما كان في هذه الشئاع تعلمها الغير المحققين لا كما ساء البنية كان
كوبن فانهم في ذلك اول الكوفي صوت الانسان من يعلق بغير الذات اي
المركبات العدد من التمثيل اسم تركيب يحصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكاية
او عينية او حركية او مختلطة من رجله كانه لخص ليس بل هي اسماء لا صلة له انما
مركب التركيب وانما في حقيقة التركيب انما يخرج مثل سبوع فان جزا الانصوت في موضوع
لهي فلا يكون كلمة كنهه حكم الكلمة حيث امرى في لاسا البنية وتولد بغيرها
نسبة يخرج منه مثل عدله وتايد شرا على ان بين مرتبة كل واحد منهما نسبة مثل العلية
ولا يخفى ان يخرج هذا الفعل مثل خمسة عشر عن اذ من اذ المجد وكان يجرى في
قبل التركيب نسبة العطف والقياس النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب
من عطف القاد والاضمن ان يقال لادب النسبة شبيهة بغيره من شأبه هي نسبة التركيب لا
الكل من مع الاخرات انما انما هي من شأبه النسبة التركيبية التي هي نسبة
الاضمانية من شأبه النسبة التركيبية التي هي نسبة النسبة العطفية التي يكون بين
الفعل والفعول في ثلاث مثل خمسة عشر فان هي نسبة تركيب يخرج الاخر الذي
على نسبة اصلها ان هي نسبة التركيب احد سطري يعجز عن الاخر لا تدل عليها

من غير فرق فانطلق الحد على المحدود وطراد وعكسا فان لم يكن
الحد الثاني حقا اي حرف العطف او غير ذلك اي الحركات الاقل التي
اخرى في وسط الكلمة الذي ليس عملا للاعراب والثاني للتعريف الحرف
خمس عشرة فان احد خمسة عشر حذف الواو وبكت مع عشرة مثلا في
عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى سابع عشر واخا
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما او دونه مثلا من ليعا ان الثاني ثابت
في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد الذي اريد على العشرة او سبعة الفاعل
المشتق منه فيل في نظر لاق الثاني فيدر لا يتحقق الحرف لا كما في جزئيه حادي
وعشر وجوهر ان المزد بصفة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من
للتشقق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق
منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد
الاولين فلما اخذوا هذه المفاخر للذكر لا زل على ما ذكرناه او اودا
بان ياخذوا مثلا من المركبات ولا يستند الى من مجيء الحرفين لاق
صفة الفاعل لا يتبع من شأبه حقا فانصرفوا على اخذها من احد الجزئين
ان في اخذ بعض الحروف من كل جزء مقلدة الانبساط واخثارا ولا قبل هذا
على انقصوه من اقل الامر لا ناخذوا مثلا من احد عشر ليعا في حرف العطف
حادي عشر يعني الواحد من احد عشر ليعا ووقع بعد العشرة في حادي عشر

من الفروع قول عشرة وواحدة بكرة التثنية من صوب بالعطف على
 المشوب على عطف قوله القول وهي ثلاثون واربعون وخمسون
 تسعين فيهما أي في الذكر والمؤنث من غير فرق وفي عقوق ثمانية
 وقول فيما زود على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر أحد
 عشر في الذكر وأحد عشر في المؤنث فلا غير الواحد للوحد هي هنا
 بدون التركيب لأن العطف والمعطوف عليه في التركيب لكن استعمالها
 بالعطف على ضرورة لفظ ما تقدم العينه فذلك لا يربطها في قاعدة العطف
 بل لفظ ما تقدم بلخصها بما عداها فقال في العطف أي يعطف تلك العنود
 على أن يدل عليها كما بنا ذلك المبدأ لفظ ما تقدم من أسماء العدد بعينه من غير
 غير فقول اثنان وعشرون في الذكر واثنان وعشرون في المؤنث وتبين
 وعشرون في الذكر ثلث عشر في المؤنث هكذا في السعة وتسعين ما ذكرنا
 في الواحد ما كان فالقائ في التثنية فها أي في الذكر والمؤنث من غير فرق بينهما
 قول فيما زود على مائة والف وما يفرق منه أي بالعطف أي يعطف الزائد عليها
 عطفها على الزائد حال كون الزائد متعلقا بصورة ما تقدم من أسماء العدد
 من غير تمييز بل وقول مائة وعطوف واحد أو واحد ومائة واثنان أو اثنان
 وثلاثون ومائة وثلاثة رجال أو ثلث تسعون ومائة واحد عشر رجلا أو إحدى عشر
 امرأة أو مائة واحد وعشرون رجلا أو إحدى وعشرون امرأة أو مائة واحد وعشرون

الذكر والمؤنث
 في التثنية

أو

رجلا أو اثنان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاثة
 وعشرون امرأة وجمعة مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسعة وتسعين
 امرأة وكذا الحال في ثمانية المائة والألف وجمعة ويجوز أن يعكس العطف
 في الكل فتقول واحد ومائة والف إلى آخرها ذكر تاد والاصل في ثمانية عشر
 فتح الالف البناء صلح للعدد المركب على الفع كثلثة عشر وثمان أسكتها أي
 اسكان الالف المتناقل لا لرب بالتركيب كما في عدد كسب وشد جندتها أي جند والياء هي
 النون لأنها لا تعذفت فالوجه بعد الكثرة كما في قولك جال في القصر فاحذف
 الالف لأن الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا وروى زيادة فاشتقنا لرجل
 موضع الكثرة فتحة قال في راجع المثنى ويجوز ذكره البدل على الالف المحذوفة
 لكن الفع لا في الالف في قوله فتحة الواو في مركب مع العشرة والياء
 فرج مذهب حال اسماء العدد شرع في بيان حال محبة الالف من التثنية
 لأنه مثنى للوحد والاثنيين كما سيجر به فقال مائة اثنان إلى عشرة وال
 الثالث إلى العشرة فلو لم يجر مجرى لفظا لثلاثين رجلا أو مائة وعشرون
 لما كان متفوقا لأنه لما كثر استعماله أثر وفيه جر الالفين بالاضافة له
 للتحذف لانهما تسقط النون وتكون مجموعا لفظا لعدد واحد العدد
 الثلاث ثلثة مائة تسعة مائة استثنى من قول الجرجع لأنه لا يجتمع مائة مائة
 مائة واثلاثين لثلاثين لثلاثين وكان من قاسمها أن يجع فقال مائة ومائتين

تعة

لأن التثنية جمعين أحدهما في صورة جمع للذكر للساكنين والثاني جمع للمؤنث
 السالمة هو مات ولا يجوز إضافة العدد إلى الجمع للذكر الساكنين أو ثلثة
 مائة من يتقوا لاسمات لثلاثين كرهوا ان يثني الجمع بالالف والثاني بعد
 تعوي الجوز بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون اعني عشرون والعشرين
 فاعترض على العنود لفرق مع كونها احضر ومائة واحد عشر والعشرين
 بل تسعة وعشرين متصوب من ان تسبب العقود لعدم الاضافة لان لا
 يستقيم ابتداء النون معها ان في صورة الجمع ولا يحضر اذا ليست في اللف
 الحقيقة فنون الجمع ولما فيها عدل ما فالف كرهوا ان يغير ثلثة اسماء كانا
 سم الواحد واليسر وعليه خمسة عشر لانه لفظان ليس فيه مكان
 غير المتغير للعدد ولا يتبع استلج ذلك المنة بل من صير ثلثة
 اشيا وشيئا واحدا لا فاعول وثلث مائة اسرف مع ان فيها صيرورة
 اشيا وشيئا واحدا ليطر بانه اسرف وانما افر فلانه لا صار متصوبا
 صار فضلا فاعبر افر لانه يكون الفضلة قليلا ومائة مائة والف وما يجره
 أي جمع الالف ولما لا يقدر جمعها كما قالوا وتبينها لان استعمال جمع مائة
 مع ثلثها في الاعداد مرفوض فلا يقال ثلثة اربعة رجل كما يقال ثلثة اثنان
 رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائة رجل مثل الف رجل فمرفوض لانه لا
 كانت مائة والف من اصول الاعداد كما ان الجاء ناسب ان يكون مائة لفظا لثلاثين

أو

مئة هاكتة لها العاد في كانت لفظا من الاعداد والمائة والالف في جانب
 الكثرة منها اختيرت مائة في اللفظ لكونها في اللفظ الكثرة وفي معية الف في اللفظ
 على الأقلية وعادة التعادل وإذا كان العدد مؤنثا لفظا اعتبر عنه
 مذكر كما لفظ الشئ في ان اعتبر به عان التثنية لولا العكس بان يكون العدد
 مذكر والالف مؤنثا كما لفظ النقي ان اعتبر به عان المذكر فوجهان أي
 ففي العدد وجهان للتكثير والتأنيث فان شئت قلت تكثره اشخص وإن
 توبد للتأنيث واعتبار بالالف وهو الأكثر في كل منهما وإن شئت قلت ثلاث
 اشخص اعتبارا بالعين والمائة والواحد واثنان واثنان واثنان
 بمائة فلا يبرز الواحد مع مائة كما يبرز واحد رجل ولا اثنان معه كما يقول
 اثنان رجلين بل يكون ما يصلح ان يكون نفي لهما على تقدير ذكر التثنية
 ويظهر جواز الواحد والاثنتين استغناء بلفظ التثنية أي لفظ الجمع لان يكون تميزا
 على تقدير ذكر مائة الا ان يجوز على عيش ويصغره على الوحدة والتثنية
 عنهما أي بمن الواحد اذا كان التثنية مفرقا عن الاثنين اذا كان مثنى
 مثله رجلان فاشبه رجل اثنان بواحد ومن مائة رجلين
 ولا تثنى في ذلك استغناء عن المثنى فان قلت ههنا مائة الواحد فغيره
 لكنا لانسان مائة اثنان كذلك نعم ان كان مائة فغيره فغيره لم يبرز
 ان يكون مائة كما في اشئ رجل قلت لما التثنية الجبهة مائة مائة سائل الا اذا ينفذ

التصوير

القصر الأول والثاني أو قوف المرتبة الأولى والثانية في المذكر
ولاحق والمذكر المؤنث كذلك من غير اعتبار مع التثنية وإنما
ليريق الواحد والواحد لانهما لا يبدلان على المرتبة فابدل منهما
الأول الأولى والثانية عليهما وهكذا إلى العاشر والعاشر والمذكر
في المذكر والحادية عشر في المؤنث وكذلك العاشر والثانية
عشر إلى التاسع عشر والثاسعة عشر وعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المير أو الحكم اسما للفاعلين في المذكر
والثاني فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة إلى
العاشر وكذلك جمع المراتب من المركب والعطف نحو الثالثة عشر
قوت الاسمين في المركب كما يذكر في المذكر نحو العاشر وأما
ذكر الاسمين لانه اسم واحد مذكر فلو سمي للتانيث فيه بخلاف
مثل ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعت وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثانية والعشرون ومن غلب من اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار قصير واعتبار حاله اختلف اختارها فاذن
اضافها قبل الاصل أي المفرد المتعدد المقول باعتبار قصير
ثالث اسمن بالاضافة الى الانقص بدرجته أي صيرها أي لا
ثنين ثلاثة من قولهم ثلاثة بالاعتناء أي صيرت الاثنين ثلاثة

وقوله الثاني أي في الخبر من المعتقد باعتبار حاله ثالث ثلثه أي أو اربعة أو خمسة
بالاضافة الى العدد مساوي عدده أو يكون فوقه أي احدها ولكن لا عددا
بل باعتبار وقوعه في الدرجة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ولا يلزم جواب
الراية أو احد الاول من عشر العشرة وذلك يستبعد جدي وتقول في الخبر
ما ذكره على العشر حاوي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
أي واحد من احد عشر متأخر بعشر بجهة بناء على الاعتبار الثاني وهو
اعتبار ميان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما مر
وان شئت قلت في الاول هل المعنى حاوي احد عشر مخفيا الجزء الاخر
من المركب الاول استغناء عنه يذكر في المركب الثاني وتقول في التاسع عشر
عشر مقرب الجزء الاول من المركب الاول لا تتجاوز التوكيد الجزء الثاني
وبالجزء ثان الباقيان لوجود موجب السانينها وهو التركيب المذكور
والمؤنث فذكرها بعد باب لعدد البحر وابعاضه الى ذكر التذكير وانما
وقدم المذكور لاصالة واخر تعريفه لانه عددي وتعريف المؤنث وحقيق
المؤنث أي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا أي ملفوفة كانت تاليا
العلامة حقيقة كاسمرة وفاقة وغزاة وحكما كعرب اخرا من العرب والفرس
حكم تاء التأنيث ولعمري لا يظهر لنا في بعض النسخ من المؤنثات السان
أو قد ذكر أي مقدره غيرة ظاهرة واللفظ كذا وناب وجعل وقدم مؤنث

هَكَذَا

من المكنون

من الوثائق المتأخرة والمذكورة في اسمها في الفقه المأثورة أي لا يوجد في
علمنا في التأنيث لا لفظا ولا تقديرا وعلمنا منه أي علمنا في التأنيث التأنيث اللفظ
حاليا مقصورا على كل رجل واحد في كل وقت وحال وقد زاد بعضهم في ما هو
في قولهم في وقت ذلك أم التأنيث وليس ذلك في كل زمان ولا يكون في مستغز
لأنه مثل هي وانت وهو أي المؤنث الحقيقي ولفظي فلفظي هي أي اسمها في
أي مقابلة ذكر وأجنس الحيوان كما أنه في مقابلة رجل ونافذة في مقابل رجل الحقيقي
تجلا في أمثلة في الفقه المأثورة الحقيقي وليس إذا ذكر في الحيوان وإذا
ينسب إلى التأنيث لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة وقد قيل أو حلا في التأنيث
حقيقي في معناه كظلمة مثال التأنيث الحقيقي حقيقة وعين مثال التأنيث اللفظي
تقديره في أمثلة التأنيث تقديره في أمثلة التأنيث اللفظي في أمثلة التأنيث اللفظي
اللفظي المحقق كقوله في قوله وإذا استند الفعل بلا فصل كما هو الأصل
اليد أي المؤنث مطلقا حقيقة ولفظيا وظاهرا ومفردا في التأنيث أي في التأنيث
الفعل سلبس بالتاء وحربا أي بالتأنيث الفاعل في أمثلة التأنيث اللفظي
الظاهر في الحقيقة فانه في كذا الاختيار في الحاق التاء في كذا التأنيث
أشادة بقوله وانت في ظاهر الحقيقي بالاختيار في من زائدة الاستثناء في أمثلة التأنيث
فلا أن تقول في طلعت الشمس طلعت الشمس في أمثلة التأنيث اللفظي في أمثلة التأنيث اللفظي
الشمس في أمثلة التأنيث اللفظي واستثناءه عن الحاق التاء في أمثلة التأنيث اللفظي

مستمرة في بيانه بالفعل المضارع المبدل للاستمرار بخلاف حدثا
 التائت ان ليس لها قاعده بل وقعت على خلاف القياس فمادة مخرجه
 فلها في بيانه الفعل الماضي المجمع ماضل اي اسم دل على جملة
 احاد مقصورة اي يتعلق بها الفصل في ضمن ذلك الاسم بحرف منفرد
 اي بحرف هي مادة المفردة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد
 حال كون تلك الحروف متلبسة بتعريفها بحسب الصوت اما زياده او نقصان
 او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحرف
 مفرد واما متعلقة بقوله مقصورة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتعريف
 ما ظن يستحق حال من الحروف ودخل في قوله بتعريف ملجعا للسلامة لان المراد والنون
 في الجمع الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فقيست الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة
 اخرى وقوله ماضل على احاد جنس يشتمل المجمع واسماء الاجناس كقوله يغفل فانها
 وان لم يندل عليها وضاعفك ندل عليها استعمالا واسما والمجمع كقوله يغفل ويغفرون
 اسما والعدد كثلاثة وعشرة وقوله مقصورة بحروف المفردة خرجت اسما والاختصاص
 فان قصد بها نفس الجنس لا افراده فيقول مقصورة وان قصد بها الافراد استوفى
 فيقول بحروف مفردة وكذلك بقوله بحرف مفرد خرج اسما والمجمع والعدد فخرج
 ما الفارق بينه وبين واحد التاء والحرف ماضل اي اسم ليس جمع على الاصح
 بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كما علمت وقد علمت انها خارجان عن حد

في

المجمع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنتين وضاعفك
 اسم المجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس
 قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا يصح في التثنية ان يكون
 الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الصحيح وهو قول سيبويه لان الاختصاص
 قال جميع اسما المجمع التي لها احاد من تسميتها بجماعها وباقية وركب
 جمع قال الفراء وكذا اسما والاجناس كقوله تمرقة وغنل وغنلة واما
 اسم جنس او جميع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاشتراك
 نحو ذلك مما المجمع والواحد فيه تمثيل بالصورة جمع لصدق الحمل عليه
 فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب حقيقة او بحسب
 ففة فذلك اذا كان مفردة قفيل وان كان جماعا اسما وهو
 اي المجمع فوعان مخرج ومكسر فالجمع اي الجمع الصحيح تاريخا يكون للمذكر
 وتاسم يكون لمؤنث فالجمع الصحيح للمذكر الحق اخرة اي اخر مفردة
 ولو مضى ما قبلها في حالة الرفع او بالاسم مسمى ما قبلها في حالتي
 النصب والجر وفون مخرج عن الحركات او التثنية على سبيل منع القلوب
 مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والفتحة ليدل ذلك على الحق
 او الاصح فقط او مع الحق على ان معه اي مع مفردة الواحد من حيث
 معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه التثنية بما ذكر في التثنية

فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه
 ولا لثمة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على
 سبيل الفرض كما يقال فلان افعلة من الخيل واعلم ان الجملة فان
 كان اخرج اي اخر مفردة بانه لم يولد له كالفائض او مفضلا كفاض
 قبلها كقوله حذف اي الى امثال فاضون جمع فاض فان اصله فاضون
 نقلت خذ الباء الى ما قبلها بعد سلب حركتها قبلها طلبا للحدة
 وحذفت الباء لا التقاء الساكنين وعلى هذا القياس حال التثنية
 والجر مثلا فاضين فان اصله فاضين حذف كسر الباء لنقل اجتماع
 الساكنين والباقي فاضطرب لا التقاء الساكنين وان كان اخرج
 اي اخر لاسم الذي اريد جمع مقصودا اي الفاعل مقصودا فحذف
 الالف لا التقاء الساكنين ويبقى بعول الحذف ما قبلها اي حرف
 كان قبل الالف عما كان عليه مفتوحا ولم يفتح لئلا يندل الفتحة على
 الالف منقطعون في حالة الرفع ومفتوحون في حالة النصب
 والجر فان اصله مفتوحون ومفتوحون قبل الباء الفالح
 لجرها وانما ما قبلها وحذفت الالف لا التقاء الساكنين
 وشطر على اي شطر اسم اريد جمع صحيح الصريح للمذكر يعني شطر
 جميعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محققا من غير موصوفه

في

في

۱۹۱	۱۹۲	۱۹۳	۱۹۴	۱۹۵
۱۹۶	۱۹۷	۱۹۸	۱۹۹	۲۰۰
۲۰۱	۲۰۲	۲۰۳	۲۰۴	۲۰۵
۲۰۶	۲۰۷	۲۰۸	۲۰۹	۲۱۰

طریق همیست خور از او در وقت
 روزه که در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

طریق همیست خور از او در وقت
 روزه که در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

طریق همیست خور از او در وقت
 روزه که در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است



طریق همیست خور از او در وقت
 روزه که در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

طریق همیست خور از او در وقت
 روزه که در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است
 در وقت نماز است

